السنوات والأعمال والغزوات الأخيرة للسلطان

واقعة مصطفى المزيف ومقتل أحمد بَاشَا

عاد السلطان سليمان إلى إسطنبول يوم ١٢ رمضان ٩٦٢هـ (٣١ تموز/يوليو ١٥٥٥م). وهو الآن عائدٌ إلى قصره تتملّكه حماسة وطاقة ربما لم يكن يتوقعها أحد ممن حوله. وبإمكانه من الآن فلاحقًا الجلوس على عرش إمبراطوريته بشكل أكثر قوة ومتانة بالرغم من كافة الأحداث التي تحيط به. ومع ذلك فإن تأثير مرض النقرس عليه بدأ يزيد مع مرور الوقت. وكان يجب عليه في الوقت نفسه الاهتمام بالقضايا السياسية الطافية على السطح. وبينما الأمر كذلك، بدأ يظهر أول ردود الفعل على مقتل الأمير مصطفى في منطقة الرُّومَلِي. فقد ظهر أحد الأشخاص بالقرب من مدينة "سالونيك" مدّعيًا أنه هو الأمير مصطفى، وبادر إلى جمع المناصرين حوله. وكان السلطان سليمان قد أوكل مهمة الدفاع عن منطقة الرُّومَلِي إلى ابنه "بايزيد" بينما كان عائدًا إلى إسطنبول، وأخبره هذا الأخير بأن رجلًا يشبه الأمير مصطفى كثيرًا أقدم على قيادة حركة تمرد واسعة النطاق في ذلك الإقليم. ولم يكن لدى أحد معلومات وافية ومؤكدة حول هوية هذا الرجل وأصله، وزعم أنه هو الأمير مصطفى الذي أمر السلطان سليمان بقتله قبل ذلك في منطقة "آقتبه"، وقد ظهر من منطقة "سالونيك" و"ينيشهير". وكلما كان الملتفون حوله يقولون في البداية إنه يشبه الأمير مصطفى كثيرًا، كان يردّ عليهم بقوله:

"إياكم أن تفشوا سرّي! فلقد أنقذت نفسي من أيديهم بشقّ الأنفس."

وكان يشعر من حوله بأنه هو نفسه الأمير مصطفى ابن السلطان سليمان. ومع مرور الوقت بدأ هذا الأمير المزيّف في جمع المزيد من الناس حوله، وعمد إلى نشر شائعة أنه هو الأمير مصطفى، موضحًا أن الجلّادين قتلوا شخصًا

يشبهه كثيرًا في منطقة "آقتبه" تنفيذًا لأوامر السلطان. وبعدها شرع في ادّعاء حقه في الجلوس على عرش السلطنة خلفًا لوالده. وتذكر المصادر التاريخية العثمانية هذا الرجل بلقب "مصطفى المزيّف". ولقد تقدّم هذا الرجل حتى وصل إلى أطراف مدينتيْ "سيليسترا (*Silistre*)" و"نِيكُوبُولُو (*Niğbolu*)"، واستطاع أن يجمع حوله العديد من الأنصار من الأتباع والدراويش من مدينة "سيماونا". وعمد هذا الأمير المزيّف إلى إعداد البيئة المحيطة به وتوزيع الأموال على أثرياء المنطقة وموظفي الضرائب الحكوميين، وأعلن اعتلاءه عرش السلطنة، وعيّن وزيرًا تحت إدارته، واختار اثنين من دراويش "سيماونا" ليشغلا منصب القضاة العسكريين. وبهذه الطريقة بدأ في الاستعانة بهؤلاء في شنّ حملات دهم على منازل الأثرياء ومزارعهم، وجمع الضرائب منهم، ووزع الأموال والممتلكات التي سلبها منهم على فقراء المدينة. وقد ارتفع عدد مريديه بفضل هذه الإجراءات إلى عشرة آلاف شخص. وتشير المصادر التاريخية العثمانية إلى هذا الأمير المزيّف باسم "الشخص مجهول النسب" أو"سيىء الأصل والنسب". وكانت الثورة التي تسبب في اندلاعها تحمل أهمية كبيرة للغاية من حيث هوية مريديه الذي التفّوا حوله والعقلية التي يفكرون بها. وكان ما يلفت الانتباه في خضم تلك الأحداث هو دعم هذه الثورة من قبل الجماعات المناصرة لقبائل القزلباش في "دوبروجا" (أتباع الشيخ بدر الدين). ومع تفاقم الأوضاع بمرور الوقت، اضطر الأمير "بايزيد" لإبلاغ والده السلطان بهذه الأحداث، ومن ناحية أخرى أرسل قوة عسكرية كبيرة بقيادة أحد أغاوات الخيّالة لوأد هذا التمرد، كما كلّف حاكم إمارة "نِيكُوبُولُو" "ذُو القَادِرلي محمد بَكْ" -الذي كان قد أُسندت إليه مهمة تأديب العصاة والمَجرمين- بدكّ معاقل مناصري هذه الثورة واستئصال شأفتهم.

وبينما كان السلطان سليمان في طريق عودته من ولاية "أَمَاسْيَا"، أفادت معلومات من قضاة الرُّومَلِي وبكواتها وأنباء من ابنه الأمير "بايزيد" تحذّره من تفجّر الأوضاع. فأرسل على الفور الوزير "سُوكُولّو محمد بَكْ" -الذي أُسندت

إليـه مهـام وزارية فيمـا كان يتولّى منصب حاكـم ولاية الرُّومَلِـي- إلى المنطقة المندلعة بها تلك الثورة. وعندما وصل هذا الأخير إلى منطقة "تراقيا (*Trakya*)"، تلقـي أخبـارا تتحدث عـن أن المتمردين هوجموا حتى شُتتوا وتم القبض على قادتهم. ذلك لأن أنصار هذه الثورة فرّوا هاربين لما سـمعوا أن قوات الحكومة تقترب منهم، وحينها استـطاع حاكـم "نِيكُوبُولُو" محمد بَكْ القبض على الرجل الـذي عيّنه الأمير مصطفى المزيّف وزيـرًا له بعد خداعه ببعض الوعود، ثم بعد ذلك ألقى هذا الرجل القبض على الأمير المزيّف وسلّمه إلى حاكم "نِيكُوبُولُو". وأُرسـل هذا الأميـر المزيّف إلى أَدِرْنَه مكان إقامة الأميـر "بايزيد". ثم بعد ذلك نُقل إلى إسطنبول، وأُعدم وقت وصول السلطان سليمان إلى منطقة "أُوسْكُودَارْ" بالشـطر الآسـيوي مـن المدينـة، ثـم عُرضت جثتـه أمـام عامة النـاس للاتعاظ من خاتمته. وتربط بعض المصادر التاريخية هذه الواقعة بحادثة شـخص يُدعى "حمزة بالي" المنتسـب للطريقة الملامتيـة - البيرامية. وكان "حمزة بالي" يعيش في البُوسْنَة؛ وقاد حركة صوفية أُطلق على أتباعها لقب "الحمزاويون"، وقد كان لهـؤلاء الأتبـاع تأثيرٌ كبيرٌ في منطقة الرُّومَلِي لفترة طويلة. حتى إن إعلان اعتلاء الأميـر مصطفـى المزيّف عرش السـلطنة أُلقي على عاتق "حمزة بالي" بواسـطة طائفة الحمزاويين الذين يمكن التخمين بأنهم كانوا من بين رجاله. وفي الواقـع، فإن هذه الواقعة حدثت بالتأكيد كتجلٍّ لردود الأفعال الناشـئة بين عامة الشـعب بشكل عام والأوساط الصوفية بشكل خاص بعد مقتل الأمير مصطفى.

وبعد وقوع هذا الحادث قرر السلطان سليمان استدعاء "رستم بَاشَا" لتعيينه في منصبه السـابق مرة أخرى. وبعد طمـس آثار واقعة الأمير مصطفى المزيّف، قُتـل الصـدر الأعظـم أحمد بَاشَـا بتاريـخ ٢٩ تشـرين الأول/أكتوبـر ١٥٥٥م. ويكون السـلطان بذلك قد أعدم وزيره الأول (الصدر الأعظم) للمرة الثانية بعد واقعـة إعـدام ابنه الأكبر. وكان أحمد بَاشَـا قد نُصّب صدرًا أعظم خلفًا لسـابقه "رستم بَاشَا" الذي عُزل من المنصب عقب واقعة مقتل الأمير مصطفى. ويروي بعـض المؤرخيـن أن أحمد بَاشَـا كان مـن مؤيدي الأمير مصطفـى، وأنه رفض

منصب الصدارة العظمى عندما عُرض عليه في البداية، إلا أنه اضطر للموافقة على "الختم السلطاني" وقبول المنصب بعدما أخذ ضمانة بأنه لن يُعزل من المنصب كما حدث لخلفه.

ولا تتضمّن كتب التاريخ العثماني أية معلومة واضحة وصريحة بشأن السبب الكامن وراء مقتله. لكن بعض الروايات التاريخية تشير إلى أنه لجأ إلى بعض الحيل الماكرة كي يسقط "سميز (*Semiz*) علي بَاشَا" -الذي كان يعتبره ندًّا له- من نظر السلطان، ويترك انطباعًا لدى السلطان بأنه على دراية بالشؤون الإدارية للدولة أكثر من سلفه "رستم بَاشَا"، وأنه يستطيع حماية خزينة الدولة ومواردها. حتى إنه عيّن "دوكاكين أوغلو محمد بَاشَا" واليًا على مصر بدلًا من "سميز علي بَاشَا"، وأصدر إليه تعليمات بزيادة مقدار الضرائب المرسلة من مصر إلى القصر السلطاني في إسطنبول سنويًا. وقد أرسل وَالِي مصر الجديد الضرائب السنوية وبها زيادة قدرها ١٥٠ ألف قطعة ذهبية، فلفتت هذه الزيادة انتباه السلطان سليمان الذي وجّه سؤالًا عن هذه الزيادة لوالي مصر السابق "سميز علي بَاشَا" الذي كان متواجدًا في الديوان حينها. فأجابه هذا الأخير بأنه كان يدير شؤون مصر وفقًا للقوانين القديمة عندما كان واليًا عليها، وأنه لم يكن يضيف ضرائب جديدة وثقيلة لظلم الشعب والتعدّي على ممتلكاته، ملمحًا إلى أن الوالي الجديد بإمكانه زيادة موارد الخزينة إذا انتهج نهجًا ظالمًا لعامة الناس بجمع ضرائب إضافية منهم. وقد أدّت هذه الإجراءات غير المرضية إلى إغضاب السلطان، كما سقط أحمد بَاشَا من نظر السلطان أيضًا بعدما ظهرت عدم كفاءته في الإدارة أثناء غزوة "ناخيتشيفان". ويذكر المؤرخ العثماني الذي عاصر هذه الحقبة "جلال زاده مصطفى شلبي" أن أحمد بَاشَا لم يكن يتمتع بالقدرات الكافية التي تمكّنه من القيام بمهام الصدر الأعظم على أكمل وجه، وأنه كان يتصرّف برعونة كبيرة في تطبيق القوانين، مشيرًا إلى أن فشله في أداء مهامه أثناء غزوة "ناخيتشيفان" تسبب في ضياع الفرصة التي كانت سانحة للسيطرة على كافة أراضي إيران حتى مدينة "أصفهان". إلا أن هذه الوقائع كانت انعكاسًا واضحًا لوجهة النظر الرسمية وضوح الشمس في كبد

السماء. وأما السفير "بوسبك" فيقول إن أحمد بَاشَا كان متعلقًا للغاية بالأمير مصطفى، وإنه قدّم الدعم السرّي لثورة الأمير المزيّف بعد إعدام الأمير مصطفى، وإنه حصل على بعض المعلومات حول تشجيع الأمير "بايزيد" لاعتلاء عرش السلطنة. إلا أنه كان هناك عامل أساسي آخر للقضاء عليه يُضاف إلى هذه الأسباب الظاهرية التي سردناها، ألا وهو رغبة "خُرّم" زوجة السلطان في إعادة زوج ابنتها "رستم بَاشَا" إلى منصبه مرة أخرى. ويُفهم من ذلك أن أحمد بَاشَا كان على علم كامل بالتوازنات داخل القصر، ذلك لأن زوجته هي "فاطمة" شقيقة السلطان سليمان، وربما كان يمثّل الحزب المناصر للأمير مصطفى قبل وفاته. وفي حقيقة الأمر كان هذا السبب هو الدافع وراء تعيينه في منصب الصدر الأعظم بدلًا من "رستم بَاشَا" بعد إعدام الأمير مصطفى. ونفهم من ذلك أن زوجة السلطان "خُرّم" وابنتها "مهرماه" ساهمتا في التخلّص من أحمد بَاشَا الذي ينتسب إلى الحزب المنافس من أجل إعادة تنصيب "رستم بَاشَا" من جديد في منصبه الذي كان لديه تأثير على السلطان الذي بلغ من العمر عتيًا. ومن اللافت للانتباه في هذا الشأن أن المؤرخ العثماني "عالي" نقل مقولة للشاه "طهماسب" قالها للمبعوث العثماني "حسن بَاشَا" كالتالي:

> "إن من أسوأ الأشياء التي أقدم على فعلها سلطانكم هي إعدام ابنه الأمير مصطفى، وقتله لشخص شجاع ومجاهد مثل أحمد بَاشَا تنفيذًا لرغبة النساء."

كما وصف المؤرخ الآخر بَجُويْلُو هذه الواقعة بـ"القتل بمكر النساء". وفي نهاية الأمر، أُعدم أحمد بَاشَا أمام غرفة العرض على حين غفلة بينما كان قد جاء إلى القصر لحضور إحدى جلسات الديوان. وأُسند منصب الصدر الأعظم مرة أخرى إلى "رستم بَاشَا". وبهذه الطريقة يكون السلطان سليمان قد وفَى بوعده الذي وعده إياه ألا يعزله من منصبه، فهو لم يعزله من المنصب، بل أمر بقتله. وكما يقول المؤرخ "كاتب شلبي"

> "لقد أقسم السلطان سليمان ألا يعزله، وفي الواقع فقد أمر بقتله".

غزوة جديدة لمساعدة فرنسا

وبهذه الطريقة أخذ كلٌّ من "خُرّم سلطان" وابنتها "مهرماه سلطان" و"رستم بَاشَا" موقعه في المقدمة فيما يتعلق بشؤون إدارة الدولة. وكان أكبر أمل يسيطر عليهم هو أي الأميرين سيخلف والده في العرش، إلا أنهم كانوا مقتنعين أكثر بالأمير "بايزيد" لتولّي هذه المسؤولية الثقيلة. ولقد قضى السلطان سليمان فصل الشتاء في "أَدِرْنَه"، ومن ثم عاد إلى إسطنبول (رجب ٩٦٣هـ - أيار/مايو ١٥٥٦م)، وحينها وصله نبأ من جبهة المَجَر يذكر أن "علي بَاشَا الخادم" فشل في حصار مدينة "سيكتوار (*Sigetvar*)". وسُرّ السلطان كثيرًا لتلقيه خبر فتح مدينة "وهران" شمال إفريقيا على يد الأسطول بقيادة "بياله بَاشَا"، والسبب في ذلك أن هذا القائد نفّذ الأوامر التي أصدرها له السلطان بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٥٥٥م بعد لقاء جمعه بالسفير الفرنسي أثناء غزوة "ناخيتشيفان". وكان "بياله (*Piyale*) بَاشَا" -ذو الأصول الكرواتية أو باحتمال أكبر المَجَرية- قد نُصّب كقائد للأسطول العثماني بعد وفاة القبطان "سنان بَاشَا". وقد تلقّى أوامر من السلطان سليمان وتحرّك على رأس أسطوله المكون من ٦٠ سفينة وما يلزمها من عتاد ومجدّفين بصحبة "تورجوت رئيس"، وانطلق إلى البحر يرافقه ولاة "كوجالي (*Kocaili*)" و"ميديللي (*Midilli*)" للقاء الأسطول الفرنسي. فتقدّم الأسطول العثماني بالقرب من سواحل إيطاليا الجنوبية، وهاجم شاطئ منطقة "بوليا"، وحاصر مدينة "ريدجو (*Reggio*)" واستولى عليها. وأُرسل بعض الجنود فنُهبت بعض الأماكن أيضًا. وبينما الأمر كذلك، وردت أنباء إلى قيادة الأسطول بشأن تواجد "أندريا دوريا" بالقرب من جزيرة "كورسيكا". فتحرّك الأسطول العثماني صوب الجزيرة، إلا أن "دوريا" هرب مسرعًا من تلك المنطقة بعدما علم بقدوم السفن العثمانية. وظل الأسطول العثماني يطوف في مياه "كورسيكا" لفترة من الوقت، إلا أنه عاد في النهاية إلى إسطنبول مع اقتراب حلول فصل الشتاء. ولقد أدّى انسحاب الأسطول العثماني من المياه الإيطالية إلى عودة "دوريا" من جديد وحصاره

إقليم "توسكانا (*Korsika*)". وكانت فرنسا قد فقدت هيمنتها في البحر الأبيض المتوسط بشكل كامل، وهو ما دفعها إلى تسليم جزيرة "كورسيكا" إلى الإمبراطور "كَارْل الخامس" وفق معاهدة وقّعها الطرفان.

إلا أنه وبعد مرور فترة من الزمن اضطر "كَارْل الخامس" للتنازل عن عرشه بعد أن أصابه مرض بتأثير من الإرهاق الناجم عن المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وقسّم إمبراطوريته بين ابنه "فيليب" وشقيقه "فرديناند". وهكذا بعد فترة طويلة من الكفاح المستمر، أعلن "كَارْل الخامس" إفلاس سياسته للسيطرة على العالم بأسره. وعمد الإمبراطور إلى الانزواء في حياة العزلة وهو حزين، وآثر أن يتابع كفاح ابنه من خلف الكواليس. ومُنح أخوه "فرديناند" لقب قائد الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية، إلا أن إسبانيا لم تكن ضمن هذه الإمبراطورية. فقد تنازل "كَارْل الخامس" لابنه "فيليب" عن إسبانيا ومستعمراتها البحرية الغنية. وعليه، فَقَدَ السلطان سليمان بهذه الطريقة ألدّ أعدائه وأكبر منافسيه إذا جاز التعبير. ومع الأسف لا يوجد لدينا معلومات دقيقة حول رد فعل السلطان سليمان بشأن تنازل "كَارْل الخامس" عن العرش. إلا أننا بإمكاننا أن نفهم بوضوح أنه لم تكن لديه أدنى نية هو الآخر للتنازل عن عرشه لأحد أبنائه كما شهدنا ما حدث في واقعة إعدام ابنه الأمير مصطفى مؤخرًا.

انطلق الأسطول العثماني بقيادة القبطان "بِيَالَه (*Piyâle*) بَاشَا" ويرافقه حاكم ولاية طرابلس الغرب "الرئيس تورجوت" إلى البحر بعدما تلقّت عاصمة الإمبراطورية نبأ عام ١٥٥٦م من حاكم الجزائر "صالح بَاشَا" بشأن تهديد القوات الإسبانية لولايته. ووصل الأسطول العثماني إلى سواحل مدينة "وهران" التي تعتبر من أهم المدن الجزائرية، وحاصر المدينة إلى أن سقطت في يديه بعد هجمات قام بها. وكان القائد الأسبق للأسطول العثماني بَرْبَرُوسْ قد استولى على المدينة في وقت سابق، إلا أن الإسبان استطاعوا بسط نفوذهم عليها بدعم من السكان العرب المحليين نظرًا لما تتمتع به المدينة من أهمية إستراتيجية كونها تعدُّ بمثابة نافذة مدينة "تلمسان" على البحر المتوسط. وكانت سيطرة

الإسبان على هذه المدينة تشكّل خطرًا على الجزائر بأكملها. وبعد أن بسط "بياله بَاشَا" سيطرته على هذه المدينة، عاد على الفور إلى إسطنبول. ثم انطلق إلى البحر من جديد عام ١٥٥٧م بأسطول مكون من ٦٠ قادسًا. ووصل إلى سواحل شمال إفريقيا، واستولى على ميناء "بنزرت (*Bizerte*)". وكان هذا الميناء خاضعًا لسيطرة الإسبان، كما هو الحال بالنسبة لمدينة "وهران"؛ إذ كان يقع في منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة. وعقب استيلائه على ميناء "بنزرت"، تحرّك بسفنه لتمشيط سواحل شمال إفريقيا، وعاد في نهاية الرحلة إلى إسطنبول مجددًا.

لقد نشب نزاع جديد بين فرنسا وإسبانيا بعد تنازل "كَارْل الخامس" عن العرش وتنصيب ابنه "فيليب الثاني" ملكًا على إسبانيا وشقيقه "فرديناند" على رأس الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية. ولا توجد معلومات مفصلة حول رد فعل القصر العثماني على هذه التطورات الجديدة. وربما يكون السلطان سليمان قد حقق بذلك غايته ليصبح أعظم حاكم في العالم بعد انسحاب أكبر منافسيه من الساحة. ولهذا السبب لم يفتر عن متابعة مستجدات الأوضاع على الساحة الأوروبية. ولقد تزوّج ملك إسبانيا "فيليب الثاني" من ملكة إنجلترا "ماري تيودر"، وبالتالي اتحدت قوات كلتا الدولتين بشكل تلقائي ووُجّهت ضد فرنسا. وكانت هولندا كذلك تخضع لإدارة الملك "فيليب" في ذلك الوقت، وهو ما يعني أنه استطاع وضع فرنسا بين شقّي الرحى. وسارت قوات التحالف إلى فرنسا وهزمت الجيوش الفرنسية في معركة دارت بين الطرفين على مشارف مدينة "سان كانتن" عام ١٥٥٧م. وعاش الفرنسيون بعدها أيامًا صعبة للغاية، إذ تعرّضوا لهزيمة ثانية على يد قوات التحالف في معركة وقعت في مدينة "جرافيلينس" في العام التالي. واضطر ملك فرنسا للجوء إلى الدولة العثمانية لمساعدته في تخطّي هذه الأزمة. ويضم أرشيف متحف قصر "طُوبْ قَابِي" في إسطنبول عريضة قدّمها السفير الفرنسي إلى السلطان سليمان لتقديم الدعم لبلاده[٩٠]. وافتتح السفير الفرنسي هذه العريضة بالدعاء للسلطان سليمان،

---

(٩٠) *(E.4482)*

ثم انتقل إلى شرح الوضع في فرنسا، مشيرًا إلى أنها فقدت العديد من المدن في معاركها مع إسبانيا. وأخبره بأنهم يحتاجون إلى الكثير من القوات لصد هجوم جيوش التحالف. ثم تابع السفير خطابه بالتنويه بأنه تم إرسال السفير "دي لافين" كعلامة على الصداقة الفرنسية - العثمانية، وأضاف أن فرنسا خسرت كل ما تملك في معاركها البرية والبحرية المستمرة منذ ٣٥ عامًا ضد إيطاليا وإسبانيا وبيومنت وإنجلترا واسكتلندا وكورسيكا. وأشار إلى أن الدولة العثمانية لطالما قدّمت المساعدات الجليلة إلى فرنسا بشكل متواصل، طالبًا العون مجددًا من السلطان العثماني على أن يُعطى له ما يشاء من مال وملك كما وعد بذلك ملك فرنسا. وأبلغ السلطان أن تنفيذ الخطة المرتقبة وخروج أسطوله إلى منطقة غرب البحر المتوسط سيكون له فوائد عظيمة للغاية. كما طلب السماح للأسطول العثماني بالتحرّك ناحية الوجهة التي سيحددها السفير الفرنسي "دي لافين"، مشيرًا إلى أن الأميرال قائد الأسطول الفرنسي صدرت له أوامر كذلك في هذا الصدد. وبتأثير من هذه العريضة التي قدّمها السفير الفرنسي إلى السلطان، انطلق الأسطول العثماني إلى البحر في ربيع عام ١٥٥٨م. ولقد تحرّكت ١٥٠ قطعة بحرية عثمانية من إسطنبول لدعم فرنسا في المقام الأول، حتى إن قائد الأسطول "بياله بَاشَا" لم يبذل جهدًا في البحث عن عدوه "أندريا دوريا"، وتوجّه مباشرةً صوب جزر "البليار" الإسبانية. وأنزل جنوده إلى جزيرة "ميورقة"، حيث استولوا على الأماكن الهامة بالجزيرة ونهبوها. وانتقلت القوات العثمانية بعدها إلى جزيرة "منورقة"، وبسطت هيمنتها على مدينة "سيتاديلا". ومكث الأسطول العثماني فترة من الوقت في المياه الإسبانية ثم عاد بعدها إلى إسطنبول بعد أن ألقى الرعب في قلوبهم. وفي تلك الأثناء مُنح "بياله بَاشَا" رتبة حاكم الجزائر.

وخرج "بياله بَاشَا" إلى البحر مجددًا عام ١٥٥٩م، ذلك لأن تلك الفترة شهدت واقعة الأمير "بايزيد". فقد أبحر على رأس أسطول مكون من ٦٠ سفينة لإحكام السيطرة على مياه البحرين المتوسط و"إيجَه" بهدف الحيلولة دون هروب الأمير "بايزيد" عن طريق البحر. وبعد أن لجأ "بايزيد" إلى إيران، انطلق "بياله بَاشَا" إلى البحر الأدرياتيكي، واستولى على سفينة تجارية

مالطية بينما كان قريبًا من جزيرة "مودون". وزوّد طاقمُ السفينة المالطية قائدَ الأسطول العثماني ببعض المعلومات حول عقْد اتفاق سلام بين فرنسا وإسبانيا، وأن أسطولًا إسبانيًا قوامه ٨٢ سفينة تجمّع عند مضيق "مسينا"، وأن الفرنسيين هم أيضًا سيرسلون ٤٠ سفينة للاشتراك مع الأسطول الإسباني في الهجوم على طرابلس الغرب. فبادر "بياله بَاشَا" إلى إرسال بعض السفن الاستطلاعية إلى السواحل الإيطالية للتأكّد من صحة هذه الأنباء، كما أبلغ القصر السلطاني في إسطنبول بهذه التطورات، وطلب الاستعانة بسفن إضافية. ثم صال "بياله بَاشَا" وجال بعد ذلك لفترة من الوقت بالقرب من سواحل "فلورة". وفي تلك الأثناء وصلته أخبار من الرئيسيْن "يونس" و"علي" اللذين كان قد أرسلهما لاستطلاع آخر التطورات على الجبهة الفرنسية - الإسبانية تفيد بأن الجانبين دخلا في اشتباكات فيما بينهما إثر نشوب خلافات بين طرفيهما، وأن أسطوليهما قد تفرّقا، فآثر "بياله بَاشَا" الرجوع إلى إسطنبول مع اقتراب فصل الشتاء وعدم إكماله لإعداد أسطوله للتصدّي لقوات التحالف.

وصول "سيدي علي الرئيس" وتأسيس ولاية الحبشة

بعد أن تلقّى السلطان سليمان خبر فتح مدينة "وهران" في شمال إفريقيا، استقبل "سيدي علي الرئيس" هذه المرة في ولاية "أَدِرْنَه" التي كان يقضي كثيرًا من أوقاته بها. وشرح له هذا الأخير ما حدث معه في مياه الهند، وأطلعه على بعض المعلومات حول أوضاع أسطوله. و"سيدي علي الرئيس" هو ابن عائلة تعمل في مجال البحرية وتقطن إسطنبول. وقد عمل والده وجدّه في ترسانات صناعة السفن. ولهذا السبب احتكّ "سيدي علي" بشؤون السفن والبحار منذ نعومة أظفاره. واشتهر بلقب "جالطالي (*Galatalı*)" لولادته وترعرعه بحيّ "جالطا" في إسطنبول. وشارك للمرة الأولى في حياته في غزوة إلى جزيرة "رودس"، ثم انضم إلى العديد من الغزوات البحرية بعد ذلك. وقد ذاع صيته بعدما شارك مع بَرْبَرُوسْ في رحلاته إلى "بروزة". كما شارك في حصار مدينة طرابلس الغرب التي سقطت في أيدي العثمانيين بفضل مساعي "تورجوت رئيس"

في عهد قائد الأسطول "سنان بَاشَا". أعقب ذلك عودته إلى إسطنبول وانضمامه للعمل في ترسانة صناعة السفن. وكان "الرئيس سيدي علي" ينتسب إلى زمرة غلمان الفرسان حين عُيّن قبطانًا لأسطول الهند. وكان آنذاك متواجدًا في حلب، فتحرّك على الفور متوجّهًا إلى البصرة. وارتفع راتبه الشهري ليصل إلى ٨٠ قطعة فضية. ووصل إلى البصرة في شباط/فبراير عام ١٥٥٤م، وزار في اليوم الثاني لوصوله حاكم الولاية، وعرض عليه الفرمان الصادر بشأن تعيينه قائدًا لأسطول الهند. فسلّمه حاكم ولاية البصرة حينها "مصطفى بَاشَا" أسطولَ السويس الذي كان مؤلفًا من ١٥ سفينة. وبدأ بعدها "سيدي علي" في الاهتمام بشؤون إعداد الأسطول وتلبية احتياجاته، ومكث في البصرة لمدة خمسة أشهر. وعندما اقترب وقت الخروج في الغزوات البحرية، أرسل بعضًا من رجاله إلى مياه مضيق هرمز على وجه الخصوص للتأكّد من عدم وجود السفن البرتغالية. فقضت هذه القافلة الاستطلاعية شهرًا كاملًا تبحر في مياه الخليج العربي، ثم عادت إلى البصرة كي تخبر "سيدي علي" أنها لم تجد في مياه تلك المنطقة سوى أربع سفن برتغالية. وعليه، أصدر "سيدي علي" أمرًا إلى سفن أسطوله بالتحرّك إلى السويس. فانطلق الأسطول من البصرة بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٥٥٤م، ثم أبحر في مياه الخليج العربي متتبعًا السواحل الإيرانية حتى وصل إلى مدينة "القطيف" شرق الجزيرة العربية. وبعد أن تزوّد أسطول السويس ببعض المعلومات بشأن الأسطول البرتغالي، توجّه صوب جزر البحرين، ثم وصل إلى مضيق هرمز. وفي اليوم الأربعين من تحرّك الأسطول عَبَرَ مضيق هرمز حتى اقترب من مدينة "خورفكان (*Horfekan*)" على الساحل العماني يوم ١٠ آب/أغسطس ١٥٥٤م، وفجأةً وجد أمامه أسطولًا برتغاليًا مكونًا من ٢٥ سفينة بقيادة "فيرناندو" ابن الوالي العام للهند "ألفونسو دي نورونها (*Alfonso de Noronha*)". فاندلعت معركة عنيفة بالمدافع والبنادق بين الجانبين، وقد أُصيبت إحدى سفن الأسطول البرتغالي بقذيفة مدفعية جعلتها تخرج عن السيطرة وتصطدم بالساحل لتغرق بعد ذلك. ثم انسحب الأسطول البرتغالي ناحية مضيق هرمز، وكان النصر حليف "سيدي

علي" في المعركة الأولى مع البرتغاليين. إلا أنه وبعد وقوع هذه المعركة بقليل هبّت عاصفة شديدة، لكن "سيدي علي" استطاع الوصول بأسطوله إلى "خورفكان"، وهناك زوّد سفنه بما ينقصها من مستلزمات ومؤن، وانطلق لاستكمال الرحلة إلى السويس.

ولقد وصل أسطول السويس في البداية إلى مدينة "صحار" في عمان، ثم أكمل رحلته في البحر لمدة ١٧ يومًا حتى قدِم إلى مدينتيْ "مسقط" و"قلهات". وصادف في طريقه أسطولًا برتغاليًا مؤلفًا من ٣٤ سفينة بقيادة "فيرناندو"، فاتخذ "سيدي علي" قرارات صائبة في مواجهة الأسطول البرتغالي الذي هاجمه بشكل مباغت وسريع، وشكّل حاجزًا بين أسطول العدو وساحل البحر الذي تمتد على طوله الصخور المنزلقة إلى الأسفل. وبهذه الطريقة كانت تُستهدف إعاقة حركة أسطول العدو بفضل انقطاع هبوب الرياح بالقرب من ضفاف الساحل. وعمد الطرفان إلى تبادل إطلاق قذائف المدفعية، واشتدّت المعركة مع مرور الوقت. وبدأت سفن الجانبين في مواجهة بعضها البعض وجهًا لوجه، ووقعت اشتباكات فيما بينهما وجهًا لوجه. واحترق قادسٌ عثماني بقذيفة مدفعية أصابته، وانتقلت النيران إلى سفينة برتغالية التصقت به، وبدأت في الاحتراق هي الأخرى. وغرقت كلتا السفينتين بعد احتراقهما لمدة وجيزة. كما أن ٥ سفن عثمانية و٥ أخرى برتغالية اصطدمت بالساحل بينما كانت ملتصقة ببعضها البعض، وغرقت هي الأخرى بعدما دُمّرت بالكامل. ولقد أنهكت هذه المعركة قوى كلا الطرفين. وخارت قوى مجدّفي الأسطولين، ولم يستطيعوا متابعة التجديف. وبادر الجانبان إلى جمع رجالهما الذين نزلوا إلى البحر، واستطاع "سيدي علي" إنقاذ ٢٠٠ من رجاله من الغرق في مياه البحر. وعندما حلّت ظلمة الليل، اضطر الطرفان لمغادرة المنطقة.

غادر الأسطول العثماني ساحل المدينة بعدما هبّت رياح شديدة، وواصل تراجعه حتى وصل إلى سواحل مدينة "كرمان" الإيرانية. وحينما لم يجد الأسطول ميناءً كي يرسو فيه، واصل طريقه حتى وصل إلى ميناء

"شـهبار (*Şehbar*)". ثـم بعد ذلك توجّـه نحو ميناء "جـوادر (*Gevadir*)" حيث رسـا بـه. وقام "سـيدي علي" بإصلاح سـفنه المتضررة في هـذا الميناء، وانطلق إلى المحيط الهندي صوب اليمن بعدما حصل على معلومات كافية حول إرشادات الطريق. وتقدّم الأسـطول حتى ميناء "شهر" الواقـع جنوب شبه الجزيرة العربية، وحينها هبّت رياح موسـمية يُطلق عليها اسـم "طوفان الفيل". وتسـببت الأمطار الغزيرة والأمواج الهائجة المصاحبة لهذه الرياح في إعاقة حركة الأسطول، حتى إن البحّـارة لـم يكن بإمكانهـم التفريق بين النهار والليل مـن اضطراب الأجواء حولهـم. وأدّت الأمـواج الهائجـة إلى امتلاء السـفن بالمياه، مما دفـع بحّارتها إلـى تخفيـف الأحمال عنها عن طريق إلقاء بعض حمولتهـا في البحر. إلا أنهم استسلموا في النهاية أمام الرياح العاتية. وبعد مقاومة للرياح استمرت على مدار عشرة أيام، انجرفت سفن الأسطول بعدها إلى خليج "جيكيد" أو "كوتش" التابـع لولاية "جوجارات" الهندية. واسـتطاع بحّارة الأسطول العثماني النجاة بأنفسهم من السقوط في دوّامات الخليج بصعوبة بالغة. ولقد توقفت الرياح عن الحركة بطلـوع الشـمس، فأبحرت السـفن حتى وصلت إلى مدينة "سـومنات". وشـعر الأسطول بالقلق بينما كان يعبر من أمام قلعة "ديو"، ولذلك آثر المرور من تلك المنطقـة فـي عرض البحر. إلا أن الرياح بدأت في الهبـوب مرةً أخرى، وبدأت الأمـواج الهائجـة في ضرب السـفن من كل اتجاه. ولـم يكن الجنود يسـتطيعون الانتقـال حتـى مـن مقدمـة السـفينة إلـى مؤخرتها لشـدة ارتطـام الأمـواج بها، إذ كان كل عجلـة مـن عجـلات قيـادة السـفن لا يسـتطيع السيطرة عليهـا إلا أربعة من الرجال الأشدّاء بصعوبة كبيرة. وفي نهاية المطاف، اقترب الأسطول من الوصول إلى سواحل سلطنة "جوجارات" الهندية. ومـع اعتدال المناخ رست سـفن الأسـطول أمام قلعة "دمن". إلا أن ثلاثة من سـفن الأسـطول اصطدمت بالسـاحل لرسوها بالقرب من الشـاطئ. وحاول بحّارة بقية السفن إنقاذها، لكن محاولاتهم باءت بالفشـل. واسـتخرج القائمون على هذه السـفن المدافـع وكل مـا كان علـى متنهـا من أشـياء، وتُركت هـذه الأشـياء كأمانة لـدى حاكم ولاية

دمن "مليك أسد" الذي يعتبر واحدًا من أمراء حاكم ولاية جوجارات "السلطان أحمد". وقد عرضت سفن حاكم ولاية "كلكتا" التي تبحر في هذه المياه في هذا الموسم من كل عام التبعيةَ للسلطان العثماني. وكان هذا الحاكم في حالة حرب مع البرتغاليين، ووعده "سيدي علي" بإرسال أسطول من مصر لمساعدته في أقرب وقت ممكن.

وفي هذه الأثناء أخبر حاكم ولاية "دمن" الأسطول العثماني باقتراب سفن الأسطول البرتغالي، وأوصاه بالإبحار صوب مدينة "سورات". وبعد أن وصل هذا الخبر إلى مسامع الأسطول، فضّل طاقم بعض السفن البقاء في "دمن" والدخول في خدمة "أسد خان". ثم أبحر "سيدي علي" على رأس ستة سفن عيّن في كل واحدة منها مرشدًا للسير، ووصل في النهاية إلى "سورات (*Surat*)" (ذو القعدة ٩٦١هـ - أيلول/سبتمبر ١٥٥٤م). وفي تلك الحقبة كانت الاضطرابات الداخلية تسيطر على الأجواء العامة في ولاية "جوجارات". فطلب حاكم هذه الولاية "أحمد خان" من قائد الأسطول التركي "سيدي علي" إمداده بمائتي رجل من رجاله المسلحين. وفي اليوم الثالث من وصول "سيدي علي" إلى "سورات"، شاهد مجيء أسطول برتغالي مكون من ٨٠ سفينة متنوعة الحجم تابعة لقواعد البحرية في ولايات "جوا" و"ديو" و"شاول". فاحتمى "سيدي علي" والبحّارة الذين كانوا معه -بمن في ذلك جنود حاكم ولاية "جوجارات"- في مكان سرّي على الساحل، وبدأ في تجهيز أسطوله بالأسلحة والمعدّات اللازمة للحرب على مدار شهرين من العمل المتواصل ليل نهار. وكان حاكم ولاية "جوجارات (*Gücerat*)" قد بسط نفوذه في تلك الأثناء على "سورات"، ومنح قيادتها إلى "خُدَاوَنْد".

لم تعد هناك إمكانية لإصلاح سفن الأسطول العثماني لخلوّها من الآلات والمعدّات، وبهذه الطريقة لم يعد محتملًا أن يبحر الأسطول ويكمل طريق العودة إلى مصر. أضف إلى ذلك أن معظم الرجال الذين كانوا يخضعون لقيادة " الرئيس سيدي علي " دخلوا في خدمة حاكم ولاية "جوجارات"، وهو ما جعل

السفن تخلو من طواقمها. فاتفق "سيدي علي" مع "خُدَاوَنْد خان" على تسليمه سفن أسطوله لبيعها وإرسال أثمانها إلى إسطنبول. وتحرّك يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٥٤م متوجّهًا إلى "أحمد آباد" يرافقه ٥٠ من رجاله استعدادًا للعودة إلى إسطنبول برًا. ورفض "خُدَاوَنْد خان" تنفيذ طلبات البرتغاليين بتسليم "سيدي علي" إلى أيديهم. كما رفض هذا الأخير عرضًا من "السلطان أحمد" بتولي إدارة ولاية "بروج" والدخول في خدمته، وأخبره أنه يريد العودة إلى وطنه في أسرع وقت ممكن. وانطلق مجددًا برًا في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٥٥٥م ووصل إلى السند. وهناك انضم إلى معارك اشتبك خلالها الشاه "حسين أرجون (*Argun*)" مع شخص يُدعى "عيسى" أحد القادة الطرخانيين. ووصل بعد ذلك إلى مدينة "ملتان (*Multan*)". وكان "سيدي علي" يتلقّى عروضًا من حكام الولايات التي يمرّ عبر أراضيها بالدخول في خدمتهم باستمرار نظرًا لكونه رجلًا ملمًّا بشؤون الإدارة والحرب واصطحابه لعدد من الجنود القادرين على استخدام المدافع والأسلحة المتعددة. وعندما وصل إلى مدينة "لاهور" لم يسمح له حاكمها "مِيرْزَا شاه" بالعبور من أراضيها، فاضطر للتوجّه إلى مدينة "دلهي" حيث استقبله "همايون شاه" بمراسم استقبال فخمة. ورفض أيضًا عرضه للدخول في خدمته بلطف وأدب، ومكث لفترة في المدينة شهد خلالها وفاة هذا الحاكم وتنصيب "أكبر شاه" مكانه (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٥٥٦م). ثم تحرّك إلى "لاهور" بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٥٥٣م، ومنها ذهب إلى "كابُل". والتقى في "سمرقند" حاكمها "براق خان". عقب ذلك توجّه صوب "بخارى" يوم ١٣ تموز/يوليو، ومن ثم سار حتى وصل إلى "مشهد" في إقليم "خراسان"، فأرسله الصفويون إلى الشاه "طهماسب". ووصل في نهاية المطاف إلى بغداد في الأول من شباط/فبراير عام ١٥٥٧م، وانتقل بعدها إلى إسطنبول ودخلها في شهر أيار/مايو من العام نفسه. وبعدها انتقل إلى "أَدِرْنَه" لمقابلة السلطان سليمان الذي كان يقيم بها آنذاك، وقدّم إليه ١٨ رسالة من الحكّام الذين التقى بهم على مدار رحلته الطويلة، وروى له الأحداث التي عاشها في طريق

عودته إلى إسطنبول. واستمع السلطان سليمان والصدر الأعظم "رستم بَاشَا" لرواياته حول ما مرّ به طيلة الرحلة باهتمام بالغ، وأثنوا عليه وعلى شجاعته التي أظهرها. وكان "سيدي علي" قد عاصر العديد من الوقائع والأحداث طوال رحلته الطويلة والشاقة لدرجة أنه شاع مثل شعبي بين الناس يقول "أصابته أحداث سيدي علي" إذا ما أردلوا وصف أحداث عظيمة حلّت بأحدهم. وقد جمع "سيدي علي" كل تجاربه ووقائعه التي شهدها في كتاب ألّفه وأطلق عليه اسم "مرآة الممالك".

وفي الوقت الذي واصل فيه "الرئيس سيدي علي "مساعيه لإرجاع أسطوله مرة أخرى، كان العثمانيون ينفذون بعض المخططات الهامة للسيطرة على جنوب البحر الأحمر في المنطقة الواقعة بالقرب من جنوب مصر وغرب اليمن. وكان السلطان سليمان يولي اهتمامًا خاصًا باستتباب الأمن في هذه المنطقة، إذ كان من المهم للغاية إحياء طريق التجارة القادمة من الهند كما كانت في الماضي. ولقد بذل حاكم اليمن "أوزدمير بَاشَا" جهودًا حثيثة في هذا الصدد، مما أسرّ السلطان وأسعده كثيرًا. وكان "أوزدمير بَاشَا" قد مُنح لقب البَاشَاوية قبل ذلك كما أسلفنا، ويُذكر في إحدى الوثائق التاريخية التي تحمل تاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٥٥٠م بلقب حاكم اليمن[٩١]. ويمكننا التخمين بأن تعيينه واليًا على اليمن حدث في عام ١٥٤٨م خلفًا لـ"فرهاد بَاشَا". ونجح "أوزدمير بَاشَا" في ضبط الشؤون الأمنية في اليمن بفضل المعارك التي خاضها ضد "الإمام المطهر". حتى إنه حصل على ترقية عرفانًا بمجهوداته في هذا الصدد عبارة عن مائة ألف قطعة فضية. وبينما كان متواجدًا في اليمن عام ١٥٥٣م، عُزل من منصبه في العام التالي، وانتقل بعدها إلى مصر، ومن ثم عاد إلى إسطنبول بعد ذلك. وهناك التقى السلطان سليمان وزوّده بمعلومات ثمينة حول أوضاع مصر واليمن. ثم أُرسل بعدها إلى الحبشة.

(٩١) بي. ايه. كبيجي. دفتر موظفي الدولة، رقم: ٢٠٩، صفحة: ١٣٥.

وحينما وصل "أوزدمير بَاشَا" إلى مصر نجح في جمع عدد من الجنود، رغم أنه عانى كثيرًا لتحقيق هذه الغاية. ووجد أنه من المناسب قيادة هذه الحملة العسكرية برًّا وبحرًا عبر مياه نهر النيل. وفي نهاية المطاف، استطاع التحرك من مصر على رأس قواته عام ١٥٥٥م، وبدأ جنوده في التقدّم نحو الجنوب برًا وبحرًا عبر مياه النيل. لكن هذه القافلة العسكرية واجهت صعوبات جمة في طريقها نحو الحبشة نظرا لبعدها مسافة كبيرة عن مصر، فقد عانوا معاناة كبيرة بسبب التضاريس الأرضية غير الملائمة لرحلة طويلة كهذه. وفي النهاية استطاعوا الوصول بشق الأنفس إلى مكان يُسمى "شلال" في ولاية "سعيد". وقد اندلعت في هذه الأثناء بعض الخلافات والمناوشات بين الجنود، اتخذ "أوزدمير بَاشَا" على إثرها قرارًا بالعودة من حيث جاءوا. وأبلغ الحكومة المركزية هذا القرار من خلال تقرير أرسله عن الرحلة. وقد تسببت صعوبة هذا الأمر في تجربة طريق آخر. وأدرك وقتها أن الخروج في هذه الحملة العسكرية بحرًا عبر مياه البحر الأحمر ستسهل مهمتهم للوصول إلى مبتغاهم. ولهذا السبب أولى العثمانيون اهتمامًا بميناء "سواكن" السوداني الواقع على سواحل البحر الأحمر. وقررت الإدارة العثمانية ربط هذا الميناء بولاية مصر ليكون مركز إمارة في عام ١٥٥٤م.

وانتقل "أوزدمير بَاشَا" بعد ذلك من مصر إلى إسطنبول، وحاول إقناع الحكومة المركزية بتأسيس ولاية في الحبشة تابعة للدولة العثمانية. وعليه تأسست ولاية الحبشة بتاريخ ٥ تموز/يوليو ١٥٥٥م، وأُسندت إدارتها إلى "أوزدمير بَاشَا". ثم انطلق بعدها إلى "سواكن" وهو يقود القوات التي جمعها من مصر، وبعدها خرج من هناك في غزوة للاستيلاء على مدينة "مصوّع" والأراضي التابعة لها شرق إفريقيا. وبالفعل بسط نفوذه على "مصوّع" عام ١٥٥٧م، ثم استولى على ميناء "حرقيقو" الذي يعتبر من أهم موانئ مملكة الحبشة. وبعد أن قطع العثمانيون الطرق الموصلة بين الحبشة والبحر الأحمر، بادروا إلى التوغّل داخل تلك المناطق. وشرعت القوات العثمانية في الزحف

إلى "تجراي" كثاني خطوة من خطوات هذه الحملة العسكرية. ولم تستطع قوات مملكة الحبشة الصمود كثيرًا أمام قوات "أوزدمير بَكْ"، إذ بالرغم من تفوق هذه القوات من حيث العدد على القوات العثمانية إلا أنها كانت مجهزة بأسلحة بدائية، بيد أن القوات التركية كانت أكثر تنظيمًا وانضباطًا وتحمل أسلحة نارية أكثر تطورًا. وقد دامت هذه الغزوة على مدار عام كامل، وانتهت بسقوط "تيجراي" في أيدي العثمانيين عام ١٥٥٨م. ثم انتقلت القوات العثمانية إلى داخل أراضي الحبشة، وعمدت إلى تدمير مدينة "دبرا دامو" التي يقع بها أكبر الأديرة قدسية في الحبشة. وعندما وصلت إلى مدينة تسمى "دبراوا"، جعلها "أوزدمير بَاشَا" قاعدة له في تلك المنطقة وحصّنها جيدًا. كما عقد تحالفات مع عدد كبير من السكان المحليين.

ثم انطلق في غزوة شنّها على المنطقة التي تقيم بها قبائل "بوجا" شمال شرق السودان. إلا أن بعضًا من جنوده أُصيبوا بضربة شمس لارتفاع حرارة الجو في ذلك الوقت من العام. حتى إن القوات العثمانية اضطرت للعودة بعدما شعر "أوزدمير بَاشَا" نفسه بالإعياء. وبعدها توفي في "دبراوا" عام ١٥٦٠م وبهذه الطريقة تكون المنطقة الواقعة شمال غرب الحدود بين إرتريا وإثيوبيا اليوم قد خضعت للسيطرة العثمانية. إلا أن القوات العثمانية المقيمة في تلك المنطقة كانت دائمًا تعاني بسبب قلة عددها، والظروف المناخية الصعبة، واتساع رقعة الأرض وصلابة تربتها. لكن "أوزدمير بَاشَا" استطاع بالرغم من كافة هذه الصعاب التي واجهته أن يمتلك نفوذًا أسطوريًا في هذه المنطقة، ونجح في الاستفادة من الصراعات الداخلية التي كانت تعيشها الحبشة في توسيع رقعة ولايته. ولقد ألقت وفاته الرعب في قلوب القوات العثمانية المرابطة في شرق إفريقيا، إلا أنه وبالرغم من ذلك نجحت في الإبقاء على هيمنتها في مدينتي "مصوّع" و"حرقيقو" وسائر المناطق التي تشملها حدود دولة إريتريا حاليًا.

لقد مارست القوات العثمانية فعاليات متعددة في منطقة محور الجنوب المرتبط بصلة وثيقة بالعلاقات مع الهند تنفيذًا للسياسات التي وضعها السلطان

سليمان، إذ أفضت هذه الفعاليات إلى نتائج مهمة للغاية بالنسبة لتاريخ البحر المتوسط. فعلى الرغم من فقدان الدولة العثمانية العديد من سفنها في هذه البحار البعيدة عن مركزها خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، إلا أنها لم تتراجع عن مزاولة أنشطتها في هذه المنطقة. ذلك لأن تجارة الحرير شهدت طفرة ملحوظة في أعقاب معاهدة السلام التي وقعتها الدولة العثمانية مع نظيرتها الصفوية عام ١٥٥٥م، كما سادت حالة من الانتعاش الكبير تجارة البهارات كنتيجة لأنشطة العثمانيين في هذه المنطقة. وقد بدأت هذه الانتعاشة في الظهور منذ أربعينيات القرن السادس عشر خلال فترة كانت فيها الدولة العثمانية تسير بخطى حثيثة لبسط هيمنتها في المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي. ويشير أرشيف جمارك مدينة "مرسيليا" الفرنسية إلى أن البهارات القادمة من البحر الأحمر والخليج العربي بدأت تنافس البهارات القادمة إلى "لشبونة". ويذكر المؤرخ الفرنسي "بروديل" أن حركة التجارة في البحر المتوسط بدأت في الانتعاش مع القوافل غير المحدودة القادمة من الخليج العربي والبحر الأحمر، موضحًا أن موانئ مدن كحلب وطرابلس الشام والقاهرة والإسكندرية شهدت تطورا مطردا مع مرور الوقت بصفتها بوابة طريق بهارات الشرق المفتوحة على أوروبا. وبطبيعة الحال لم يكن البرتغاليون سعداء بذلك. ويرى الوالي العام البرتغالي في الهند "نورانهو" أن ممثلي دولة البرتغال القدامى في الهند هم من يتحملون مسؤولية الركود الذي سيطر على حركة تجارة الفلفل الأسود، ويشتكي من امتناع ملك البرتغال عن إرسال الأموال الكافية لتطوير تجارة البهارات في الهند.

وكانت موارد خزينة الدولة العثمانية تزداد مع مرور الزمن في ذلك التوقيت. فعلى سبيل المثال، ارتفعت عائدات الجمارك في اليمن من ٢,٥ مليون قطعة نقود عام ١٥٦٠م إلى ٤,٥ مليون قطعة في العام التالي. وكانت سلطنة "آتشيه (*Açe*)" في جزيرة "سومطرة (*Sumatra*)" على وجه الخصوص ترسل الكثير من البهارات سنويًا إلى البحر الأحمر. وحاول البرتغاليون

في عامي ١٥٥٤م و١٥٥٩م اعتراض طريق القوافل التجارية العثمانية في البحر الأحمر، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل. وبدأت قوافل بهارات الشرق الأقصى والخزف الصيني تتوافد على مياه البحر الأحمر. وبخلاف قوافل البهارات المتوجهة إلى مركز الدولة العثمانية وسائر المناطق الأخرى، كانت الإدارة العثمانية تكسب من الموارد المالية القادمة إليها من البضائع المبيعة إلى التجار الأوربيين في الموانئ المصرية والسورية. وكانت حمولات البهارات القادمة إلى البحر الأحمر في العقد الواقع بين عامي ١٥٥٤ - ١٥٦٤م تتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ ألف قنطار.

ويذكر السفير البرتغالي لدى الفاتيكان "بيريس" في تقرير له أن ميناء الإسكندرية كان يستقبل ٤٠ ألف قنطار من البهارات في ستينيات القرن السادس عشر، موضحًا بقوله:

> "كانت هناك كميات كبيرة من البهارات تأتي الأتراك سنويا من الشرق، ومن ثم فلا عجب أنه كانت تصل لشبونة كميات ضئيلة جدا منها."

ويعزو "بيريس" هذا إلى إدارة البرتغاليين الفاشلة في المحيط الهندي، بل ويربط بينها وبين إرسال الولاة البرتغاليين أنفسهم البهاراتِ إلى البحر الأحمر. وبهذه الطريقة وجّهت الأنشطة التجارية للدولة العثمانية في البحر الأحمر والخليج العربي ضربة قاصمة لتجارة البرتغال، وأسهمت في إحياء طريق البهارات القديم. ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تسعى لترسيخ دعائم سيطرتها على أراضي الحبشة لإحباط أي محاولة لتدمير فعالياتها التجارية في المحيط الهندي من جهة، والحيلولة دون تأثير المعادن الثمينة القادمة من أمريكا إلى أوروبا سلبًا على اقتصادها النامي من جهة أخرى. وللسبب ذاته كانوا يعتبرون هيمنتهم على أراضي الحبشة صمام أمان لمواصلة نجاحاتهم على المستويين الاقتصادي والتجاري. وفي الواقع كان ١٦ ألف طن من المعادن الثمينة قد نُقلت من أمريكا إلى أوروبا خلال الفترة الواقعة بين النصف الأول

من القرن الخامس عشـر وحتى منتصف القرن السـابع عشـر، حيث أثّرت هذه التدفقات بالسـلب كثيرًا على الدولة العثمانية. وشـهد منتصف القرن السـادس عشر اضطرابات في أسعار السلع، كما ظهرت أزمة نقص معدن الذهب.

وقـد عزمـت الدولـة العثمانيـة على بسـط سـيطرتها على أراضي الحبشـة والسـودان لهذه الأسباب التي ذكرناها أعلاه. وكان الذهب والمنتجات الزراعية الواردة من هذه الأراضي تشكل المورد الأساسي لولاية الحبشة، كما استفادت خزينـة الدولـة العثمانيـة أيضًا من هذه الموارد. وكان أسـطول الدولـة العثمانية فـي تلـك الحقبة مبنيا في الأسـاس وفـق ظروف البحر الأبيـض وليس المحيط الهنـدي، وهـو ما أحبـط كافـة محاولاتها للإقدام على شـن حملات عسـكرية شاملة في مياه المحيط الهندي. وبالرغم من ذلك فإن أسطولها استطاع السيطرة على البحر الأحمر بعد فتح مصر، والاسـتيلاء على الأماكن الهامة جنوب شـبه الجزيـرة العربيـة والبصرة والحبشـة. ولقـد لعبت حركة الانتعـاش التي حققتها الدولة العثمانية فيما يتعلق بقوافل التجارة المارة من البحر الأحمر دورًا رئيسـيًّا في تكبيد البرتغاليين خسائر فادحة على الصعيدين السياسي والتجاري. واضطر البرتغاليون أن يفقدوا أملهم في الهيمنة على البحر الأحمر، كما انتزع الإسـبان المحيط الهندي منهم بعد فترة من الزمن وأحكموا سيطرتهم عليه.

الاشـتباكات الحدودية الجديدة مع آل "هابسـبورج"

فـي الوقـت الذي كان السـلطان سـليمان فيـه يتابـع مسـتجدات الأوضاع فـي الممالك البعيـدة الخاضعة لهيمنة إمبراطوريته، أُسرع من وتيرة المباحثات الدبلوماسـية الناتجة عن المفاوضات التي أُجريت مـع سـفراء آل "هابسـبورج" في ولاية "أَمَاسْيَا". لكنه كان يتوخّى الحذر بسبب الأحداث التي شهدتها حدود المَجَر في وقت سابق. وكانت بعض المناوشات والاشتباكات الفردية والجماعية تنشـب بين القائد الكرواتي "بارون أونجاند" من جانب آل "هابسـبورج" ووالي بـودا "تويجـون بَاشَـا" و"علي بَاشَـا الخادم" وسـائر أمـراء الولايـات الحدودية الأخـرى مـن الجانـب العثماني بين الفينـة والأخرى. كما نشـبت خلافات بين

الطرفين حول بعض القلاع في المَجَر. وفي إطار هذا الجو المتلبّد، أقدم حاكم ولاية بودا "علي بَاشَا الخادم" على غزو مدينة "سيكتوار" للمرة الثانية في شهر شباط/فبراير عام ١٥٥٦م. وتحرّك من "بودا" ترافقه بعض القوات العسكرية بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٥٥٦م، ثم عسكر بجنوده بعدها بثلاثة أيام أمام قلعة "سانت لورينت" الواقعة على بعد ميل واحد من مدينة "سيكتوار". وبعدها وصل إلى مشارف "سيكتوار" -الواقعة جنوب "كابوسوار" وغرب "بيتش" والمحصَّنة بشكل جيد- وحاصرها. واستمرت عملية ملء الخنادق حول قلعة المدينة وسائر ترتيبات الحصار الأخرى لفترة طويلة. والواقع أنه شُنّ أول هجوم على القلعة بعد مرور شهر كامل من حصارها. إلا أن هذا الهجوم باء بالفشل، وسقط ٣٠٠ شهيد من القوات العثمانية.

وبينما كان "علي بَاشَا الخادم" منشغلًا بحصار "سيكتوار (*Sigetvar*)"، حاصر القائد المَجَري "ناداسدي تاماس (*Nadasdy Tamas*)" قلعة "بابوفتشا" بصحبة قوة عسكرية نمساوية. وأدّى هذا الحصار إلى دفع "علي بَاشَا الخادم" للسير ببعض قواته للدفاع عن القلعة، إلا أنه لم يتمكن من إنقاذ القلعة من أيدي القوات الغازية. حتى إن قواته تعرضت للهزيمة في المعركة التي دارت رحاها على إحدى ضفاف نهر "رينيا" بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٥٥٦م. فاضطر للانسحاب ومتابعة حصار "سيكتوار"، إلا أن قلة عدد جنوده حالت دون تكليل هذه المهمة بالنجاح، ما دفعه في نهاية الأمر إلى رفع الحصار عن المدينة بنهاية شهر تموز/يوليو. وفي تلك الأثناء نجحت قوة عسكرية نمساوية بقيادة "بالافنشي" في الاستيلاء على مدينة "كوروتنا". وبهذه الطريقة فشل "علي بَاشَا الخادم" في غزوته على مدينة "سيكتوار". إلا أن هذا الإخفاق سيُعوّض في عام ١٥٥٨م. فقد هاجمت قوة عسكرية عثمانية قوامها ١٥ ألف جندي مدينة "موتلينج" التابعة لإقليم "كارنيوله (*Carnyole*)"، وعادت بعد أن حصلت على الكثير من الغنائم والأسرى. وفي شهر أيار/مايو من العام ذاته سار حاكم إمارة سيكشفهيرفار "حمزة بَكْ" على رأس قوة عسكرية حتى وصل إلى مشارف قلعة "تاتا"، وعمد إلى نصب سلالمه على أسوار حصن القلعة ليلًا في وقت

لم يكن قائدها متواجدًا بها لبعض الشؤون الخاصة، ومن ثم تخلص من الجنود الذين كانوا يتولون حراسة القلعة في ذلك الوقت، وبعدها استطاع السيطرة على المدينة بأكملها. كما استولى "حمزة بَكْ" بعدها على بعض الحصون الأخرى المجاورة لبحيرة "بالاتون (*Balaton*)". هذا إضافة إلى شنّ حاكم إمارة البُوسْنَة "مالكوتش أوغلو علي بَكْ" هجمات على مدينة "كروبا (*Krupa*)" والقلاع المجاورة لها، واستطاع بسط نفوذها على الأراضي الواقعة بين نهريْ "أونا" و"كولبا" وقلعة "كوستانيتشا (*Kostaniça*)".

ويُشار إلى أن السلطان سليمان لم يولِ اهتمامًا زائدًا بهذه الوقائع، إذ نرى أنه لم يتحدث عن هذه الفتوحات في ثلاث رسائل بعثها إلى النمسا في ذلك التوقيت. وبالرغم من ذلك فإن "فرديناند" لم يفتأ عن إيفاد الرسل إلى عاصمة الدولة العثمانية من أجل حل هذه النزاعات وطلب التنازل عن إقليم "أَرْدَلْ" لدولته. وأما السلطان سليمان فقد أوفد رسولًا حاملًا "رسالة سلطانية" عقب عودة السفير "بوسبك" إلى النمسا في عام ١٥٥٨م، وطلب في هذه الرسالة النمساويين بالتخلّي على مدينة "سيكتوار". كما عاد المبعوثان النمساويان "ورانسزي" و"زاي" إلى بلديهما بمذكرة من السلطان العثماني تتضمن المطلب نفسه. وقد أعرب السلطان سليمان عن رغبته تلك كذلك في رسالة بعثها إلى النمسا في شهر نيسان/أبريل عام ١٥٥٧م.

وفي تلك الأثناء، وجّه مجلس إقليم "أَرْدَلْ" دعوةً إلى الملكة "إيزابيلا" وابنها -اللذين هربا إلى بولندا في وقت سابق- عام ١٥٥٦م من أجل استلام السلطة في الإقليم بهدف القضاء على النزاعات والاضطرابات التي كانت سائدة في المنطقة. ذلك لأنه وبينما كان سفراء آل "هابسبورج" يعقدون مفاوضات مع الحكومة العثمانية، كان وفد من إقليم "أَرْدَلْ" يمثّل الملكة "إيزابيلا" و"بيتروفيتش" قد ذهب لزيارة رجال الدولة العثمانية. وقد طلب هذا الوفد دخول الملك "يانوش سيجسموند" تحت حماية السلطان سليمان، وإلحاق بعض المناطق مثل "ليبوفا (*Lipova*)" و"سوليموس (*Solimos*)" و"كاناد

(*Canad*)" بإقليم "أَرْدَلْ" الخاضع لحماية الدولة العثمانية. كما حاول هذا الوفد إفشال مفاوضات المبعوثين النمساويين مع مسؤولي الدولة العثمانية، وعمدوا إلى تحريض حكومة إسطنبول على الخروج في غزوة جديدة إلى النمسا. وقد اقتنعت الإدارة العثمانية بهذا العرض، وأرسل بالفعل رسول يُدعى "أُورُوجْ جَاوُوشْ" إلى إقليم "أَرْدَلْ" يرافقه مترجما الديوان السلطاني "محمود" ذو الأصول الألمانية و"فرهاد" ذو الأصول المَجَرية. وبدأ هذا الوفد العثماني في الانشغال بتسكين الملكة "إيزابيلا" وابنها في الإقليم.

وفي نهاية المطاف بادر حاكما ولايتَيْ "أفلاك" و"بوغدان" -تنفيذًا لأوامر السلطان سليمان- إلى اصطحاب "إيزابيلا" وابنها من بولندا بعدما أعلنا ولاءها للسلطان. وكانت إدارة إقليم "أَرْدَلْ" قد أُسندت إلى "يانوش سيجسموند (*Janos Sigismund*)" الذي يبلغ من العمر ١٨ ربيعًا. ووفقا لإحدى الرسائل الواردة في "منشآت" "فريدون بَكْ" فإن ملك فرنسا نفسه تقّدم بطلب إلى السلطان سليمان بخصوص هذا الأمر. وهكذا قد اسندت إدارة الإقليم إلى الشاب اليافع "سيجسموند" عام ١٥٥٨م ليحكمه بالتبعية للدولة العثمانية حتى وفاته عام ١٥٧١م.

وقد مكث السفير "بوسبك (*Busbecq*)" في إسطنبول بعدما نقل رسالة السلطان سليمان في وقت سابق إلى النمسا، بعد أن عاد رفاقه إلى فيينا في ذلك الوقت، وأبلغ السلطان -بتعليمات تلقّاها من فيينا- أن الإمبراطور "فرديناند" لن يتنازل عن مدينة "سيكتوار". إلا أنه استطاع التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين العثمانيين في "أدِرْنَه" على التوقيع على هدنة جديدة لمدة سبعة أشهر (١٥٥٨م). وقد انقطعت المفاوضات بين الجانبين بانتهاء هذه الهدنة في العام التالي. والسبب في ذلك أن جميع الآمال المعقودة على الاتفاق بين الجانبين قد ذهبت أدراج الرياح بعدما رفض السلطان سليمان واحدة من أربع مسودات لمعاهدات مختلفة أرسلها "فرديناند" إلى السفير "بوسبك" من مدينة "آوجسبورج"، وكان ترتيب هذه المسودة هو الرابع، إذ كان يراها "بوسبك"

هي الأنسب للموافقة عليها من الجانب العثماني. ولم يحصل السفير "بوسبك" على إذن من السلطان بالرحيل. واستقبله السلطان بعد فترة مرة أخرى يوم ٨ يونيو / حزيرن. وطلب السفير النمساوي خلال هذا اللقاء الموافقة على اتفاق السلام فقط، وأخبر السلطان أن "فرديناند" توصل لاتفاق مع الملكة "إيزابيلا" حول المناطق المتنازع عليها في إقليم "أَرْدَلْ"، مشيرًا إلى أنهم تراجعوا عن كافة مطالبهم في الوقت الراهن. لكن السلطان سليمان كان مُصرًّا على طلبه بتخليهم عن مدينة "سيكتوار"، وهو ما أفشل آخر محاولة حاولها "بوسبك" لإقناع السلطان. حتى إن "بوسبك" وُضع تحت المراقبة فترة ما في دار السفراء الواقعة بمنطقة "جمبرليطاش (*Çemberlitaş*)" في إسطنبول. وكان سفراء من البندقية وفرنسا وإسبانيا يترددون على السلطان في تلك الأثناء، كما أرسل السلطان سليمان خطابًا إلى حاكم روسيا.

وقد ذكر السلطان سليمان حاكم روسيا في بداية هذه الخطاب بلقب "القيصر"، وأشار إلى العلاقات الطيبة التي تجمع الدولة العثمانية بروسيا، وطلب منه تقديم التسهيلات الكافية للتجار الأتراك المتوجهين إلى موسكو لشراء الفراء. إلا أن الروس استولوا على مدينة "أستراخان (*Astarhan*)" عام ١٥٥٦م، وقطعوا الطرق الموصلة بين شمال البحر الأسود وآسيا الوسطى. ولقد أدرك العثمانيون خطورة هذه الخطوة على الفور، إلا أن تحركهم لحل هذه الأزمة استغرق وقتًا طويلًا.

وفاة "خُرّم سلطان" وواقعة الأمير "بايزيد"

شعر السلطان سليمان بسعادة غامرة عندما شاهد الجامع الذي أمر بإنشائه ليحمل اسمه -جامع السليمانية- وقد اكتمل بناؤه بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٥٥٧م. وأمر بتنظيم مراسم احتفالية ضخمة ليفتتح بعدها الجامع مع أول صلاة جمعة فيه. وجاءه في تلك الأثناء رسول من الشاه "طهماسب"، وقدّم إليه الهدايا بمناسبة افتتاح الجامع. وعاد السلطان في شهر آب/أغسطس من العام نفسه إلى "أَدِرْنَه".



منظر لمسجد سليمان الواقع على قمة تلّة تُشرِف على مشهد شبه الجزيرة التاريخية بإسطنبول

ويذكر سفير آل هابسبورج "بوسبك" أن غرض السلطان من هذه العودة هو غزو المَجَر والاستيلاء عليها. ويروي أن السلطان سليمان كان يفضل التوجه إلى "أَدِرْنَه" بين الحين والآخر لاعتقاده أن مناخها يفيد تماثله للشفاء من مرضه، مشيرًا إلى أنه بدأ في قضاء وقته في الخروج إلى جولات الصيد هناك، حتى إن الذهاب إلى "أَدِرْنَه" كل عام صار عادةً لدى السلطان. إلا أن السلطان سليمان شعر بالضيق والضجر لتدهور الحالة الصحية لزوجته "خُرّم". ويصوّر مبعوث شريف مكة "قطب الدين المكي" -الذي كان متواجدًا في إسطنبول وقتها- جيدًا القلق الذي انتاب السلطان بسبب مرض زوجته، والاضطراب الذي كان يعتري "رستم بَاشَا". وقد عاد السلطان إلى إسطنبول مطلع شباط/فبراير عام ١٥٥٨م بعدما ساءت حالة زوجته الصحية، وشهد وفاتها أواسط شهر نيسان/أبريل من العام نفسه. ولقد دفع الحزن الذي شعر به السلطان سليمان إلى التوجّه إلى "أَدِرْنَه" مرة أخرى للإعداد لغزو المَجَر، إلا أنه اضطر في النهاية لإرجاء هذه الغزوة لبعض الوقت في أعقاب نشوب توتر شديد بين ابنيه الأميرين "سليم" و"بايزيد".



مقبرة "خُرّم سلطان" في فناء جامع السليمانية

وكانت وفاة "خُرّم سلطان" تعني فقدان الأمير "بايزيد" أكبر رعاته وداعميه إذا جاز التعبير. وكانت بعض أقاليم الدولة العثمانية تشهد اضطرابات في تلك الأثناء وبالتحديد اعتبارًا منذ مطلع خمسينيات القرن السادس عشر. ولقد ساعد على حركة طلاب المدارس في غرب الأناضول الزيادة في أعداد الشباب والرجال العاطلين عن العمل، إذ إنها نتجت في الأساس عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الحقبة. وفي الواقع كانت هذه الأحداث بمثابة إرهاصات لأزمة اجتماعية ستظهر في الأفق على المدى الطويل. كما لعب تولّي السلطان سليمان حكم الدولة العثمانية لفترة طويلة دورًا مباشرًا في حدوث حالة من الملل والإحباط بين أركان الدولة وعامة الشعب جرّاء الرتابة في نظام الحكم، إذ أخذت هذه الحالة في الالتهاب شيئًا فشيئًا مع مرور الوقت. ولقد أظهرت واقعة الأمير مصطفى المزيف عقب إعدام الأمير الحقيقي أن الرأي العام تسيطر عليه حالة من الترقّب لبداية حقبة

جديدة من تاريخ الدولة. ومن ناحية أخرى نرى أنه من المثير للاهتمام في هذا الصدد تنامي معارضة الأوساط الصوفية للحكومة المركزية لأسباب اقتصادية. وتجذب إحدى الرسائل الدينية المؤلفة في هذه الحقبة الانتباه إلى البنية الخربة للمجتمع، والظلم، وانتشار الرشوة وضعف المعتقدات الدينية بين الناس.

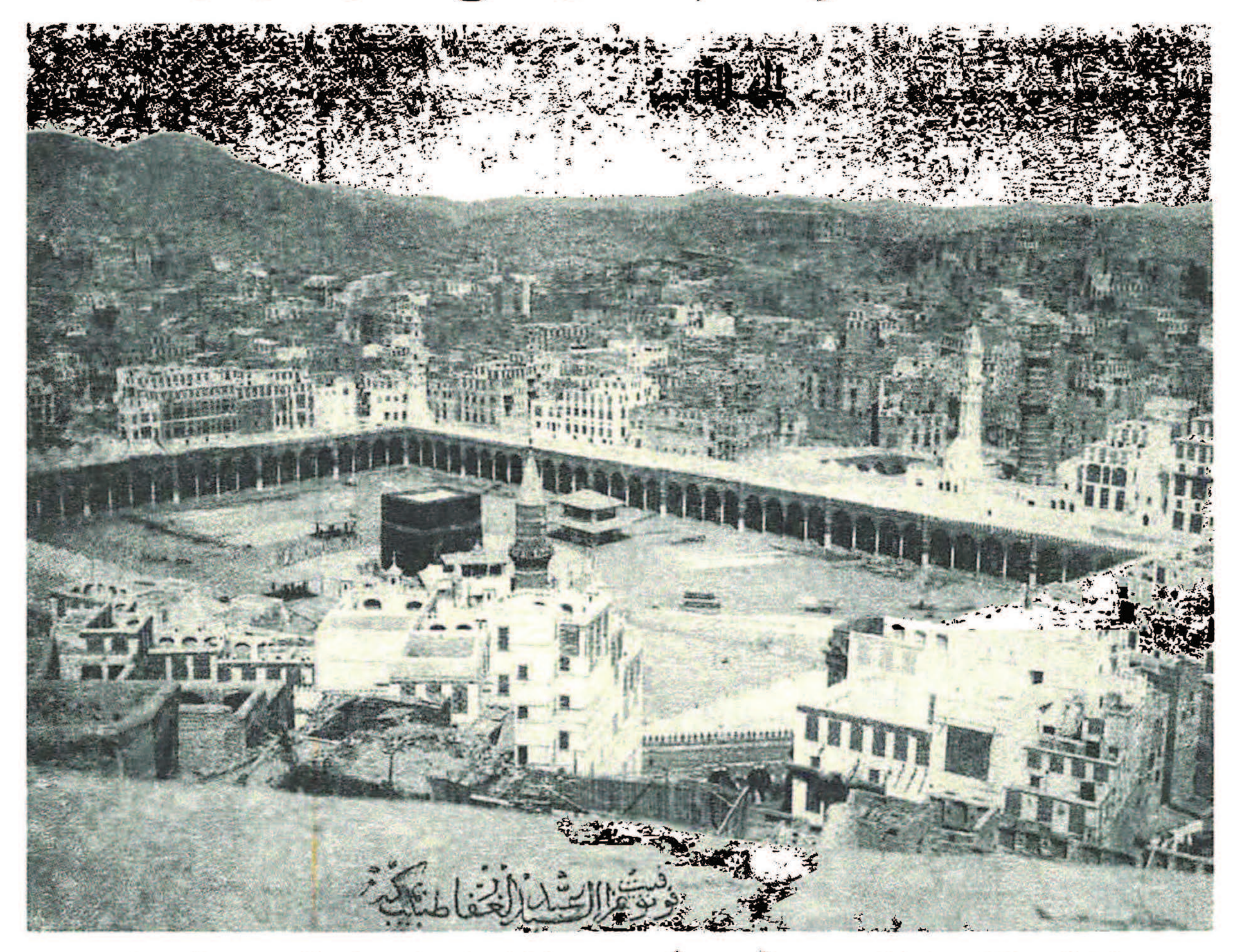


حمام "خَسَكي" وقد استنشأته "خُرم سلطان" التى اضطلعت بكثير من أوجه الخير

ولقد كانت آراء الإمام "برجيوي" ذات تأثير كبير لدرجة أنها بدأت في التأثير على حاشية السلطان ومن في القصر كما أسلفنا. هذا بالإضافة إلى أن السلطان سليمان -الذي كان يعتبر زعيم العالم السُنّي- أولى اهتمامًا ملحوظًا بالفعّاليات الدينية في هذه السنوات المضطربة من حكمه.

إن وفاة "خُرّم سلطان" كانت مؤثرة للغاية لدرجة أنها كانت كفيلة بقلب كل شيء في القصر رأسًا على عقب. فالسلطان سليمان بدأ في الخضوع لتأثير ابنته "مهرماه" زوجة "رستم بَاشَا" بشكل أكبر. وكانت "مهرماه" تسعى لسد الفراغ الذي خلّفته وفاة والدتها إذا جاز التعبير. لكن الأزمة التي كانت خفية داخل أسرة السلطان انفجرت بشكل مفاجئ. وسنرى أن هذه التطورات ستحدث

بين الأخوين "سليم" و"بايزيد" ابنيْ "خُرّم سلطان" اللذين كان كل واحد منهما يرى نفسه المرشح الأقوى لخلافة والده على عرش السلطنة، إذ كانت فكرة خلافة السلطان سليمان في الحكم نابعة من خارج القصر وليس من داخله.



كان السلطان سليمان هو من أجرى أوسع عملية إصلاحات في الحرمين الشريفين وتشير الصورة إلى المسجد الحرام في تسعينيات القرن التاسع عشر

ولقد شهد القرن السادس عشر اعتبارًا من منتصفه أزمات اقتصادية خطيرة تمخّضت عنها ظروف اقتصادية جديدة، إذ جعلت هذه الأوضاع إحدى طبقات الفرسان يشعرون بعدم الرضا والسخط، ودفعتهم للدخول في خلافات مع القرويين وبعض طبقات الجنود. ولعب رجال الدولة الذين كانوا يراعون مصالحهم الشخصية أكثر من مصالح الإمبراطورية دورًا كبيرًا في إذكاء نيران هذه الخلافات والنزاعات. وكما ذكرنا لاحقًا ظهرت محاولات لدى بعض الطبقات في الدولة تنادي بضرورة عزل السلطان سليمان من منصبه بعدما تقدمت به السن وتنصيب ابنه الأكبر الأمير مصطفى مكانه. حتى إن هؤلاء

سعوا لإقناع الأمير مصطفى وتحريضه على قيادة حركة لعزل والده عن العرش. إلا أنه يجب كذلك وضع دور الدعوات المناهضة لهذه الفكرة بعين الاعتبار، إذ إنه وبعد واقعة إعدام الأمير مصطفى -بغض النظر عن أسبابها ودوافعها- احتشد عدد كبير من المنتسبين إلى طبقة الفرسان حول الأمير "بايزيد" لدعمه من أجل الوصول إلى عرش السلطنة، واتخذوا ذلك كحركة مضادة للتعبير عن غضبهم على الأوضاع الرغدة والامتيازات الكبيرة التي تتمتع بها بعض الطبقات العسكرية وحاشية القصر.

لقد انخفض عدد الأمراء المتنافسين على عرش السلطنة إلى اثنين بعد مقتل الأمير مصطفى ووفاة شقيقه الأصغر الأمير "جهانكير". وهذان الأميران هما "سليم" و"بايزيد" ابنا "خُرّم"زوجة السلطان. وكان "سليم" أكبر من "بايزيد" سنًّا. وكانت والدتهما تميل أكثر إلى "بايزيد"، لكنها في الوقت نفسه لم تقدم على أي حركة ضد ابنها الآخر "سليم". وبالرغم من انضمام "سليم" إلى جيش والده السلطان في غزوة "ناخيتشيفان" وتأثيره عليه -أي على السلطان سليمان- إيجابيًّا بطباعه المنقادة، فقد وضعت "خُرّم" ابنها "بايزيد" تحت جناحها، وتمكنت من إزالة ما يحوم حوله من سوء ظن وشائعات، ونقلته من ولاية "قونيا" إلى ولاية "كُوتَاهْيَا" التي تعتبر أفضل مكانة من الأولي (١٥٥٨م).

وقد كان الأمير "بايزيد" حاضرًا خلال استقبال السفير "قطب الدين المكي" المرسل من قِبل شريف مكة، إذ تحدث "بايزيد" عن بعض الأعمال التي يرغب في تحقيقها إذا ما ارتقى إلى عرش السلطنة بشأن "الصرّة السلطانية" التي تُرسل سنويًّا إلى الكعبة. وتعتبر هذه الحادثة واحدة من أبرز الأمثلة الدالة على أن الأمير بدأ في أن يري نفسه مرشحًا لخلافة والده في الحكم.

وفي الواقع كان هناك الكثيرون الذين ينظرون للأمير "بايزيد" على أنه سيخلف والده في العرش من حيث طريقة حياته وشخصيته وثقافته. وفي الوقت الذي كان "سليم" يقضي جل أوقاته في اللهو والترفيه في "مَانِيسَا"، كان شقيقه "بايزيد" قد حوّل ولايته "كُوتَاهْيَا" إلى مركز للعلم والمعرفة. إلا أن "بايزيد"

فقد أكبر داعميه بوفاة والدته "خُرَّم". إذ أدت وفاتها إلى احتدام الصراع بين الأخوين على السلطة واشتداده. وبحسب ما يرويه المؤرخ "عالي" -أحد الذين كانوا في خدمة القائد العسكري العثماني الشهير "لالا مصطفى بَاشَا"- أن أحد الأسباب التي أدّت إلى زيادة الخلافات بين الشقيقين وإيقاعهما في بعضهما البعض هو "لالا مصطفى بَاشَا" نفسه. حيث نجح هذا الأخير في الدخول إلى خدمة كلا الأميرين، واستطاع بسهولة الإيقاع بينهما بفضل المؤامرات والتدابير التي كان يتخذها في هذا الصدد.

ويُروى أن "لالا مصطفى بَاشَا" كان يقف في صف الأمير "سليم"، إلا أنه كان يرسل خطابات إلى أخيه "بايزيد" ويخدعه بإيهامه بأنه يدعمه ضد شقيقه، ما دفع هذا الأخير إلى تصديق هذه الألاعيب وإرسال خطابات بكلمات سيئة إلى أخيه يدعوه فيها إلى النزال. كما يُقال إنه أرسل إلى "سليم" بعض الملابس وأدوات الزينة النسائية للسخرية منه، وفي مقابل ذلك أرسل سليم هذه الخطابات إلى والده السلطان بتحريض من "لالا مصطفى بَاشَا".

وكان السلطان سليمان يتابع هذه الخلافات الناشبة بين ابنيه بقلق بالغ، إذ زاد هذا القلق بسبب الشكاوى التي كان يرسلها "سليم" باستمرار حول علاقاته بأخيه. وعندما رأى السلطان أن التحذيرات والنصائح التي أرسلها إلى "بايزيد" لم تُجد نفعًا، فكر في تغيير الإمارتين اللتين يحكمهما الشقيقان للحيلولة دون نشوب معركة بينهما. وعليه، فقد نقل "سليم" من "مَانِيسَا" إلى "قونيا"، و"بايزيد" من "كُوتَاهْيَا" إلى "أَمَاسْيَا"، ومنح كل واحد منهما زيادة مالية قيمتها ٣٠٠ ألف قطعة فضية (٦ أيلول/سبتمبر ١٥٥٨م). كما أرسل مراد بن سليم إلى "آقشهير"، و"أورخان بن بايزيد" إلى "جوروم". إلا أن الأمير "بايزيد" لم يكن مسرورًا لهذه التنقلات. ذلك لأن إرساله إلى إمارة بعيدة عن العاصمة أصابه بحالة من الاضطراب، واعتبر أن تعيينه حاكمًا على تلك الولاية من قبيل الإهانة لشخصه. كما يشير "بايزيد" في خطاب أرسله إلى والده السلطان سليمان أن أخيه "سليم" له دور في إرساله إلى "أَمَاسْيَا"، موضحًا أن هذا يعني أنه يفضل "سليم" عليه. وتابع خطابه بقوله "أفضل الموت على هذه الإهانة!".

ولـم يرغـب "بايزيد" في مغادرة "كُوتَاهْيَا"، وسـاق بعض الحجج كي ينقذ نفسه من هذه الورطة، إلا أن والده السلطان لم يُسرّ لذلك. حتى إنه أخبر والده أنـه أنفـق أموالًا طائلة في إعمـار إمارة "كُوتَاهْيَا"، ولذلـك فإنه يحتاج مزيدا من المـال كـي ينتقل إلى مزاولة مهمته الجديدة في "أَمَاسْـيَا". فأجابه السـلطان بأنه سيرسـل إليه ما يريد من مال فورًا ما إن يخبره بتحركه من "كُوتَاهْيَا". وفي نهاية الأمـر اضطر الأمير "بايزيد" لمغادرة "كُوتَاهْيَا" بتاريخ ٢٨ تشـرين الأول/أكتوبر ١٥٥٨م بعدما رفض والده جميع حججه الواهية، وأرسـل إليه رسـالة تحذيرية قال فيها:

"إما أن تخرج إلى إمارتك الجديدة، وإما أن تستعد لما سيحدث لك!".

ولمـا خـرج "بايزيـد" مـن المدينة سـار ببطء شـديد، وأخذ ينزل فـي أماكن الاسـتراحة فـي الطريـق ويقيـم بها أكثـر من الـلازم منتظـرًا تنفيذ والـده الوعود التـي وعـده بها. وفـي تلك الأثناء علم "سـليم" أن أخاه قد غـادر "كُوتَاهْيَا"، فهمّ هـو الآخـر لتنفيـذ أوامر والـده، وتحـرّك من "مَانِيسَـا" إلـى إمارته الجديـدة يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان "سليم" قد حصل على إذن من السلطان بأن يذهب إلـى "قونيا" عـن طريق ولاية "بورصـا" كإجراء احترازي ضـد أي حركة مخادعة يقوم بها شـقيقه. حتى إنه فضل الإقامة لفترة في "بورصا" لما جاءته أنباء تتحدث عن رفض "بايزيد" التحرك من ولاية "إسكيشهير". وكانت رغبة "بايزيد" في الإقامة لمدة طويلة في أماكن الاستراحة بينما كان في طريقه إلى "أَمَاسْيَا" نابعة في الوقت نفسـه من أسـباب أخـرى. وهي كلما وصل إلـى مدينة ينزل بها للاسـتراحة كان يأتيه العديد من الأشـخاص لتقديم فروض الطاعة والولاء له، الأمر الذى زاد من عدد الأشـخاص المحيطين به. ولقد دفـع هذا الوضـع السـلطان سليمان للشعور بالقلق والحيرة، وأدرك أنه حان الوقت لإرسال أحد الأشخاص إلى الأمير "بايزيد" ليقنعـه بتنفيـذ أوامر أبيه وحثّه على الذهاب إلى "أَمَاسْـيَا" في أقرب وقت ممكن. كما قرر أن يرسل شخصًا آخر إلى الأمير "سليم" ليكون بذلك قد تصرّف بحيادية تجاه الشـقيقين. إلا أن ابنه الأمير "سـليم" كان ينفذ أوامره كما رغب، ولهذا عمل الشخص المرسل إليه كمستشار له وليس كناصح.

وعليه، فقد أرسل السلطان سليمان الوزير الرابع "برتف بَاشَا" إلى الأمير "بايزيد"، والوزير الثالث "سُوكُولّو محمد بَاشَا" إلى الأمير "سليم". ووصل "برتف بَاشَا" إلى منقطة قريبة من أنقرة حيث التقى "بايزيد" بينما كان يستريح من عناء الطريق، وأبلغه أن والده السلطان يحبه كما يحب شقيقه "سليم"، وأنه أقدم على اتخاذ قرار بشأن هذه التنقلات لمنع نشوب نزاعات جديدة بينهما. ونجح هذا المبعوث في أن يهدئ من اضطراب الأمير "بايزيد" كثيرًا. كما تعهّد "بترف بَاشَا" بأن السلطان سليمان سينفذ كافة الوعود التي قطعها على نفسه لإقناع "بايزيد" بالانتقال إلى "أَمَاسْيَا". إلا أنه وبالرغم من هذا لم ينته الخلاف بين "بايزيد" ووالده السلطان ولم تنطفئ نار العداوة التي كان يكنها لشقيقه. وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليمان يتعمّد اتباع طريقة مراوغة لمواجهة طلبات ابنه "بايزيد"، كان هذا الأخير يزيد من طلباته ويرفع صوته على أبيه لدرجة وصلت لحد الاتهام. وكان يرسل خطابات إلى والده يعرب فيها عن استيائه الشديد من معاملته له، جاء في أحدها ما يلي

> "والدي السلطان! أنت لم تعُد تحبنا أو ترعانا أو ترغب بنا، فأنت ترانا كأننا أعداؤك. يا حسرتاه! العلاقات بيننا وصلت إلى مستوى يعجب منه جميع الناس. آه! صرنا يتامى والحمد لله! كل إنسان يأمل في أن يحصل على الرحمة من أجداده، وأنت ليس لديك رحمة! لقد تعرضنا لمصيبة كبيرة!"

وصل "بايزيد" إلى "أَمَاسْيَا" في نهاية المطاف يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وحينما رأى أن والده لم يفِ بوعوده، بدأ في اتهامه بالكذب والغش، وكتب إليه خطابات يتهمه فيها هذه الاتهامات. ويضم أرشيف متحف قصر "طُوبْ قَابِي" في إسطنبول اليوم بعض هذه الخطابات التي جاء في أحدها:

> "لديك حيلة للتنصّل من وعودك على الفور. وتقول إنه ليس لك غرض من هذا. فالرجل الشجاع لا يكذب أبدًا. وحاشا أن يكذب حضرة السلطان. وإن أقدمت على منحي ما أريد ناقصًا، فلا تستطيع أن ترضيني بهذا.

فلا أستطيع البقاء في أَمَاسْيَا، ومن ثم لن أكون أنا المذنب حينها. إنك تتحدث كثيرا ولكن تتغاضي عن فعل شيء".

ويقول في خطاب آخر ما يلي:

"لقد وثقت في كلام السلطان، وجئت من أنجورو. ولم أكن أعلم أنك ستنقض عهدك الذي عاهدتني عليه. وإن كذبت يا أيها السلطان، فكيف لنا أن نصدق كلامك بعد ذلك؟"

وقد دفعت هذه الخطابات السلطان سليمان إلى أن يرسل من جانبه ردودًا مراوغة إلى ابنه الغاضب، ما حوّل طلبات "بايزيد" من طور الطلب والرجاء إلى حالة من التهديد. وطلب هذا الأخير في خطاباته أن يعود إلى "كُوتَاهْيَا"، وهدّد بأنه إن لم يُستجب لهذا الطلب قائلا:

"إنني أعرف هدفي، وسأجد من أستعين به على ذلك!".

حتى إنه اتهم والده بالعجز قائلًا:

"لقد خدعوك! وإذا كان هذا هو الذي تعرفه عن أوضاع بلاد الإسلام، فهذا يعني أننا هلكنا، والعياذ بالله."

ولم يتردد "بايزيد" في كتابة رسائل إلى الصدر الأعظم "رستم بَاشَا" للوساطة بينه وبين السلطان. ولم يتمكن الأمير من ضبط نفسه وإلجامها عن الشكوى من السلطان في الرسائل التي أرسلها إلى الصدر الأعظم. ويقول في إحدى تلك الرسائل:

"... أنا أعلم أن المراد من الإضرار بي هو أن يحدث مني خطأ ردا على ذلك فيتخذ حجة ضدي يتم التخلص بسببها مني، وبذلك يخلو المكان لأخي سليم. وأنني لأفضل هذا حتى تستريحون مني، ولكن هذا الأمر ليس بيد الإنسان، ولكنه بيد الله ﷻ."

ويقول في خطاب آخر:

"... أفضل الموت ونيل الشهادة بغضب السلطان بدلًا من أن أموت وأنا مغتم حزين."

معلنًا عن دخوله في تحدٍ من أجل تحقيق هدفه. إلا أن انفعالاته تلك لم تصب في مصلحته، بل على العكس تمامًا فقد انقلبت عليه، إذ أفضت إلى تفضيل السلطان شقيقه "سليم" عليه ووقوفه في صفه. ومن ناحية أخرى أفضت تحريضات "لالا مصطفى بَاشَا" للأمير "سليم" ضد شقيقه "بايزيد" إلى زيادة وجهات نظره المعادية له ولتصرفاته. وكان السلطان سليمان يتلقّى رسائل تبلغه أن ابنه "بايزيد" قد جمع حوله الكثير من اللصوص والمَجَرمين، وأنه بدأ في تسجيل هؤلاء المتشردين كجنود لديه، ما جعله يمتلك قوة عسكرية قوامها ٢٠ ألف جندي. وقد زرعت مثل هذه الأخبار بذور الشك في قلب السلطان تجاه ابنه الأمير "بايزيد". وبهذه الطريقة بدأ الطرفان في الإعداد لحرب أهلية بشكل تدريجي.

الحرب بين الشقيقين: معركة "قونيا"

شرع الأمير "بايزيد" في حشد الكثير من الجنود حوله بُغية الوصول إلى عرش السلطنة من جهة، والدفاع عن نفسه من جهة أخرى. وفي مقابل ذلك، بادر شقيقه "سليم" هو الآخر إلى الإسراع في استعداداته العسكرية تحسبًا لأي صراع مسلح ينشأ مع أخيه. إلا أنه وفي الوقت الذي كان فيه "بايزيد" يعدّ العدة بمفرده، كان "سليم" على الطرف المعاكس يتحرك بناءً على الأوامر التي كان يتلقاها من والده السلطان. ولما وصل الأمر إلى حد الصراع المسلح بين الشقيقين، أدرك السلطان سليمان أن ابنه "سليم" لن يستطيع مواجهة شقيقه الأمير "بايزيد" بمفرده، فأمر بتزويده بعدد كبير من الأشخاص القادرين على امتطاء الجياد واستخدام الأسلحة والمعدات وخوض الحرب، وليس جنودا مرتزقة كمن كانوا تحت قيادة "بايزيد". كما أصدر أمرًا بمنحه مبلغ ٦٠٠ ألف قطعة فضية لاستخدامها في تلبية تكاليف هذه الإعدادات. إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد عانى "سليم" كثيرًا في حشد الجنود في "قونيا"، وعليه أصدر السلطان أوامره إلى حكام الولايات القريبة من "قونيا" بالدخول في خدمة ابنه الأمير ومساندته. وبناءً عليه فإن أمير أمراء الأناضول "جنابي أحمد" توجّه برفقة جنود ولايته إلى مدينة

"أفيون"، فيما سينتقل أمير أمراء ذُو الْقَادِرلي "علي بَاشَا" إلى "قَيْصَرِي". كما تحرك كلٌّ من أمير أمراء كرامان فرهاد بَاشَا وحاكم آضَنَه "رمضان أوغلو بِيرِي بَاشَا" إلى "قونيا" للدخول في خدمة الأمير "سليم". ولقد أُرسلت أوامر إلى بعض الأمراء وحكام ولايات الأناضول الآخرين بمساندة الأمير "سليم"، مما جعل "بايزيد" محاطًا بالقوى المعادية له من كل جانب. وقد دفعت كل هذه التطورات "بايزيد" إلى التحرك على الفور للحيلولة دون اكتمال حلقة حصاره (١٤ أبريل/ نيسان ١٥٥٩م). فتقدم صوب "أنقرة" على رأس قوة عسكرية قوامها ١٥ ألف جندي، وأرسل خطابًا إلى والده السلطان استخدم فيه كلمات رقيقة وملاطفة، إذ أخبره في هذا الخطاب أنه جاء إلى أنقرة "من أجل أن يقضي شهرًا في اللهو والتسلية"، وأنه لا يحمل في قلبه "نية سيئة تجاه أخيه".

وما إن وصل هذا الخطاب إلى السلطان سليمان، أرسل على الفور "سُوكُولّو محمد بَاشَا" وأمير أمراء الرُّومَلِي "مصطفى بَاشَا" يرافقهما ألفان من جنود الإنْكِشَارِيّة وجنود ولاية الرُّومَلِي وعدد من الجنود الآخرين إلى "قونيا". كما بعث رسالة إلى ابنه "سليم" يأمره فيها بالإعداد الجيد للحرب بالقرب من "قونيا". كما استصدر السلطان فتوى من شيخ الإسلام "أبو السعود أفندي" "بأن من يخرج عن طوع أبيه السلطان العادل، ويستولي على بعض القلاع، ويحشد عددًا من الجنود حوله، ولا يتورّع عن سلب أموال الناس بالقوة فإنه يجوز قتاله حتى تتفرق جموعه." وفيما يلي نورد نص الفتوى:

> "نص السؤال: هل يجوز الخروج لقتال أحد أبناء سلطان عادل خرج عن طاعة والده وسعى في الأرض فسادًا بالاستيلاء على بعض القلاع وسلب أموال الناس بالباطل بعدما جمع حوله بعض الجنود لمساعدته في تنفيذ هذه الجرائم؟
>
> الإجابة: نعم هذا حلال وجائز شرعًا، إذ ثبت جواز ذلك بنص القرآن الكريم. كما تبرهن الأحكام الشرعية وإجماع الصحابة الكرام على جواز ذلك. فالقادرون على القتال ملزمون بالخروج لقتال هذا الابن العاق،

وأما غير القادرين عليه فهم مأمورون بالسعي لدرء الفتنة ومنعها بقول الحق وخير الدعاء."

وبعد ذلك انتقل السلطان سليمان إلى منطقة "أُوسْكُودَارْ" ونصب خيمته بها. وفي تلك الأثناء علم الأمير "بايزيد" أن والده أعلنه كابن عاصٍ، وأنه قرر قتاله للتخلص منه، فعمد إلى مهاجمة "قونيا"، بحيث وصل إلى مشارفها بتاريخ ٢١ شعبان ٩٦٦هـ (٢٩ أيار/مايو ١٥٥٩م). وقد اشتبكت قوات كلا الشقيقين في اليوم التالي في أولى المعارك التي دارت بين الطرفين. ولم يتمكن أي الجانبين من التفوق على الجانب الآخر اليوم الأول. إلا أن قوات "بايزيد" تعرضت للهزيمة في اليوم الثاني بتدبير من "لالا مصطفى بَاشَا" الذي كان يقف في صف "سليم".

وبعد هذه الهزيمة، اصطحب "بايزيد" بعضًا من قواته وانسحب صوب "أَمَاسْيَا". وأما "سليم" فبشّر والده السلطان بهذا النصر. وقد شعر "بايزيد" بالندم جراء ما فعله بعد انسحابه، وبعث رسالة إلى السلطان يرجو عفوه مع مفتي "أَمَاسْيَا" الذي أوفده إلى إسطنبول. إلا أن والده لم يسامحه على فعلته تلك. وكان السلطان سليمان يقول إنه يرغب في تنفيذ الفتوى التي حصل عليها لقتل ابنه "بايزيد"، وأن هذا الأخير ليس جديرًا بالعفو والسماح وفق القوانين. ولم يكتف السلطان بهذه الرغبة، بل طلب من ابنه "سليم" القبض على شقيقه، ومنحه سلطات وصلاحيات واسعة كي يتمكن من تنفيذ هذه المهمة.

مقتل الأمير "بايزيد" بعد لجوئه إلى إيران

أكمل الأمير "سليم" استعداداته لتعقب شقيقه "بايزيد" للقبض عليه تنفيذًا لأوامر والده السلطان، إذ كان يساعده في هذه التجهيزات "سُوكُولّو محمد بَاشَا" وأمير أمراء الرُّومَلِي "مصطفى بَاشَا". ولقد أرسل السلطان سليمان أوامر كذلك إلى حكام الولايات الحدودية يطلب منهم إحباط أي محاولة للهرب يقدم عليها "بايزيد" من "أَمَاسْيَا" إلى خارج حدود الدولة. ومن جهته شعر "بايزيد"

بأنـه قليـل الحيلـة بعدما رفض والـده طلبه بالصفح عنه، فتحـرك صوب حدود إيـران بصحبة أبنائه الأربعة (أورخان، عثمان، محمود، عبد الله) بتاريخ ٧ تموز/ يوليـو ١٥٥٩م. وبينمـا توجّه "بايزيد" نحو إيران ترافقه قوة عسـكرية كبيرة، كان رجال أخيه "سـليم" يتعقبونه من الخلف. ولما وصل إلى قلعة "حسـن" اسـتقبله حاكـم "أَرْضُرُومْ" أَيَاسْ بَاشَـا اسـتقبالًا حافلًا بالرغم من صـدور أوامر واضحة من السـلطان بخلاف ذلك. حتى إنه يُقال إن"أَيَاسْ بَاشَـا" قدّم بعض الحدوات والأدوات الأخرى لجياد "بايزيد"، وأقدم على بعض المحاولات لإقناع السلطان بالعفو عنه ومسامحته. إلا أن تصرف "أَيَاسْ بَاشَا" بهذه الطريقة لم ينفـع "بايزيد" بشـيء وأدّى إلـى إعدامـه فـي نهاية المطاف. ولـم يمكث "بايزيـد" -الذي كان يتعقبه رجال شقيقه بشكل متواصل- كثيرًا في "أَرْضُرُومْ"، وأكمل طريقه صوب إيران. واستطاعت بعض قوات "سليم" التي كان تسير خلفه من إدراك قواته عند موقـع "سعد شوكورو"، لكنه استطاع إلحاق هزيمة بهذه القوات. وشعر "بايزيد" بعد هذه المعركة أن آماله في الحصول على عفو من والده السلطان قد تبخرت تمامًـا، وحينهـا لم يجـد أمامه حيلة أخرى غير اللجوء إلى إيران. واسـتطاع بعد رحلة طويلة عبور الحدود بين الدولتين ودخول الأراضي الإيرانية.

وقد استُقبل "بايزيد" لدى وصوله إيران استقبالًا فخمًا من قبل حاكم ولاية روان "نظام الدين شاهقولي". وأخبر هذا الرجل الشاه "طهماسب" بهذه الأنباء، إذ سُـرّ الشـاه كثيرًا بلجوء الأمير "بايزيد" إلى بلاده. حتى إنه أعرب عن سـعادته بهذه المناسبة بقوله:

> "إن لجـوء الأميـر بايزيـد إلـى دولتنا يعتبـر عطية عظيمة مـن الله البارئ كتعويض لأخي القاص الذي لجأ قبل ذلك إلى الدولة العثمانية."

وقـد توجّـه "بايزيد" بعد ذلك إلى منطقة "قزوين" التي يقيم بها الشـاه حيث اسـتُقبل هناك بمراسـم مهيبة يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٥٥٩م. ويروي المـؤرخ العثمانـي "عالي" أن الفرسـان العثمانيين الذين كانـوا يرافقون "بايزيد" فـي هـذه الرحلـة قدّمـوا عروضًا أمام الشـاه تظهـر مهاراتهم في امتطـاء الجياد

واستخدام الأسلحة مما أصاب الصفويين بالدهشة والإعجاب. حتى إنه يُقال إن رجلًا من رجال "بايزيد" يُدعى "قودوز فرهاد" طلب تصريحًا من الأمير خلال هذا العرض العسكري جاء به:

"علينا ألا نفوت هذه الفرصة السانحة من أجل الحصول على الشهرة إلى يوم القيامة، اسمح لنا من فضلك أن نُعمل السيف في رقاب القزلباش."

إلا أن "بايزيد" كان يدرك جيدًا أن الإقدام على خطوة مجنونة كهذه ينطوي على مخاطر جمّة، فردّ عليه قائلًا:

"إياك أن تتلفظ بهذا الكلام مرة أخرى، وإلا فإنني سأقتل أي شخص يردد هذا الكلام بيدي!"

وإن كانت هذه الواقعة محل شك لدى البعض، فإن العبارات التي استخدمها في هذا الحديث تحمل أهمية كبيرة من أجل فهم كيف أراد المؤرخون إظهار شخصيته وتصويرها بهذا الشكل.

لقد أدى لجوء الأمير "بايزيد" إلى إيران إلى تبادل المراسلات والخطابات بين الدولتين، وعقْد المفاوضات الثنائية بشأن هذا الصدد. ولم يتردد السلطان سليمان في خطاب أرسله إلى الشاه "طهماسب" عن الحديث عن خروج "بايزيد" عن طاعته والمعركة التي وقعت بين قوات أخيه "سليم" في "قونيا". كما أخبره بضرورة إعادته إلى الدولة العثمانية بناءً على الصداقة التي تجمع بين الدولتين، وإلا فإنه سيرسل قواته إلى الأراضي الإيرانية للقبض عليه. ونفهم من ذلك أن السلطان سليمان كان يخشى من تقديم شاه إيران الدعم الفعلي لابنه "بايزيد". وعلى أية حال فقد أمر السلطان بتكليف جيش من قواته بالتمركز على الحدود الشرقية مع إيران في مواجهة أي احتمال ممكن.

ومن ناحية أخرى كان الأمير "سليم" هو الآخر يرسل خطابات إلى الشاه "طهماسب" للغرض ذاته تتضمن عبارات متنوعة ما بين الرجاء والتهديد. وعلى الرغم من ذلك كان الشاه "طهماسب" يطلب من السلطان سليمان أن يعفو عن الأمير "بايزيد". وقد لعب طلب الشاه هذا بالعفو عن الأمير دورًا واضحًا

في تحريك مشاعر الأبوة لدى السلطان سليمان وإحساسه بالعطف والشفقة تجاه ابنه في البداية، إلا أن بعض الأحداث التي وقعت فيما بعد حولّت هذه الطلبات إلى مساومة على حياة الأمير نفسه. ذلك لأن إقدام الحاشية التي كانت ترافق "بايزيد" على ارتكاب بعض الأفعال غير الحميدة في إيران جعلت الشاه "طهماسب" تساوره الشكوك حول الأمير. ثم عمد الشاه إلى تغيير تكتيكه الذي كان يتبعه للتعاطي مع هذه التطورات، وسعى للاستفادة من هذه الأحداث قدر المستطاع. وقد أخبر الشاه السلطان سليمان بأنه بإمكانه تسليم الأمير "بايزيد" إلى رجال "سليم" مقابل مبلغ من المال. وقد قبل السلطان هذا العرض، وأبلغه بأنه سيمنحه ٩٠٠ ألف قطعة ذهبية في مقابل تسليم "بايزيد" وأبنائه الأربعة، مشيرًا إلى أن ابنه "سليم" سيدفع إليه هو الآخر ٣٠٠ ألف قطعة ذهبية. وأضاف أنه في حالة الموافقة على تسليم "بايزيد" في "أَرْضُرُومْ" فإن المبلغ المتفق عليه سيُدفع إليه هناك. وأوضح أنه مستعد كذلك لمنحه قلعة ولاية "وَانْ" التي كان يرغب بها.

وكما رأينا فإن هذه الوعود التي وعدها السلطان سليمان شاه إيران لا تتوافق بالمرة مع عظمة الدولة العثمانية وكبريائها. إلا أن العثمانيين لم يوفوا بوعدهم بتسليم قلعة "وَانْ" إلى الشاه، واكتفوا بإرسال الأموال وبعض الهدايا الأخرى. وبعد أن اتفق الطرفان بشأن المال والتوقيع على معاهدة سلام وصداقة فيما بينهما، أعطى الشاه "طهماسب" الإذن لوفد عثماني بدخول الأراضي الإيرانية لتسلّم الأمير "بايزيد" وأبنائه. وفي النهاية تم تسليم الأمير "بايزيد" إلى الوفد العثماني بعد أن سُجن لمدة أكثر من عامين وقد حُلقت لحيته وارتدى ثيابًا قديمة على ظهره وعمامة ممزقة على رأسه وتعتريه حالة من البأس والحزن. وقد خُنق هذا الأمير سيء الحظ في المكان الذي سُلّم به هو وأبناؤه على يد شخص يُدعى "علي أغا" وهو أحد رجال الأمير "سليم" الذين يثق بهم (١٥ المحرم ٩٦٩هـ - ٢٥ تموز/يوليو ١٥٦٢م). وقد جرى تحنيط جثمانه هو وأبناؤه، ودُفنوا جميعًا في ولاية "سِيوَاسْ" إلا أصغر أبنائه قد دُفن في "بورصا".

وقد ذكر الشاه "طهماسب" في إحدى مذكراته التي كتبها بشأن هذه الواقعة

أن السلطان سليمان كان محقًا فيما فعل مع ابنه "بايزيد". وأعرب عن استغرابه الشديد من تصارع ابنيْ السلطان على عرش السلطنة بينما والدهما لا يزال حيًا ويزاول مهامه بشكل طبيعي، ثم انتقل بعدها إلى لجوء "بايزيد" إلى إيران. ويروي أن هذا الأخير طلب منه سُلفة من المال بقيمة ١٥٠٠ قطعة ذهبية، مؤكدًا أنه سيرد هذا المبلغ إليه عشرة أضعاف عندما يتولّى عرش السلطنة خلفًا لأبيه. إلا أن "طهماسب" لم يقبل هذا العرض، كما لم يرغب في الإضرار باتفاقيات السلام مع السلطان سليمان بسبب هذا الموقف. إلا أنه اضطر للموافقة على هذا العرض بعد ذلك بعدما هرب "بايزيد" ووصل إلى منطقة قريبة من العاصمة "تبريز". ويشير "طهماسب" إلى وجهة نظره بشأن هذه القضية بقوله:

> "يجب علينا ألا نسمح للأمير بايزيد بالذهاب إلى أي مكان آخر بعدما لجأ إلى بلادنا. لأن والده السلطان سينظر إليها غدًا بعين الغضب والاحتقار."

وقد أفاد بأنه أقسم أمام الأمير "بايزيد" بأنه لن يسلّمه هو وأبناؤه إلى السلطان سليمان. ولما وصل "بايزيد" إلى "تبريز" بعث رسالة إلى الشاه يطلب منه التحرك مع قواته للقضاء على شقيقه "سليم"، مشيرًا إلى أن معظم جنود الجيش العثماني يؤيدونه وسيقفون في صفه، وأضاف أنه ينتظره كي ينجزوا هذه المهمة معًا. وذكر "طهماسب" أن الأمير "بايزيد" دبّر مؤامرة لدسّ السم له، ومن ثم فإن محاولته القبض عليه وتسليمه لوالده السلطان ترجع إلى هذا السبب. وقد كتب أنه أرسل إلى السلطان سليمان رسالة يعتذر فيها عن اضطراره لحماية الأمير "بايزيد"، وذلك على الرغم من معاهدة السلام المبرمة بينهما. وجاء بتلك الرسالة ما يلي:

> "لقد استطعت القبض على الأمير بايزيد وأبنائه الأربعة من أجل إرضاء السلطان سليمان والأمير سليم. وكانت رغبتي في عدم تسليمه إلى السلطان بخصوص التالي:
>
> عندما جاءتني رسالة السلطان قررت تسليم بايزيد وأبنائه إلى الوفد الذي سيرسله الأمير سليم حتى لا أكون قد تصرفت بشكل مخالف للاتفاق

المبرم بيننا. ولما أتى الوفد الذي أرسله السلطان رحبت بهم كثيرًا، وقلت لهم إني على استعداد تام لتنفيذ كافة أوامر السلطان وإطاعته فيما يريد، لكنني أبلغتهم بأنني أريد في مقابل هذه الخدمة الجليلة الحصول على المكافآت والهدايا من السلطان سليمان والأمير سليم بما يليق بهم. وألمحت إلى رغبتي في عدم إيذاء الأمير بايزيد وأبنائه كطلبٍ من السلطان في إطار الصداقة التي تجمعنا."

وقد اختتم "طهماسب" مذكراته حول هذه الواقعة بهذه العبارات، ولم يسرد أية معلومات إضافية حول نهايتها. إلا أنه من الواضح مما سبق أنه كان يتصرّف بحيطة كي لا تتضرر علاقته بالدولة العثمانية، ولم يأخذ بعين الاعتبار الصراع الناشب بين ابنيْ السلطان سليمان.

وبعد واقعة إعدام الأمير "بايزيد" وأبنائه الأربعة، استمرت النزاعات والصراعات في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، واضطرت إدارة الدولة لمكافحة حملات التمرد التي قادها أنصار "بايزيد". كما اتخذت حكومة إسطنبول بعض التدابير الاحتياطية بعدما تعرض النظام العام في الأناضول للتزعزع. وأجريت حملة "يوم التفتيش العام" في كافة أرجاء الأناضول. هذا إضافة إلى إجراء بعض التغييرات الإدارية التي اقتضتها الحاجة. وانتشر جنود الإنْكِشَارِيّة في كافة ولايات الأناضول لحفظ الأمن والاستقرار بها. وبهذه الطريقة بدأ النظام العام لهذه الفئة من الجنود في التغير ومواصفات مهامهم المكلفين بها في التبدل. وإلى جانب ذلك أُدخلت بعض التعديلات على طريقة تعيين الأمراء لإدارة الولايات للحيلولة دون طمعهم في السلطة والإعلان عن أنفسهم كمرشحين أقوياء لعرش السلطان.

لقد بادر كلّ من السلطان سليمان وابنه الأمير "بايزيد" في نظم الأشعار لوصف هذه الأحداث الدرامية التي عاشاها معًا. وكان "بايزيد" شاعرًا مفوّهًا، واستخدم "شاهي" اسمًا مستعارًا بدلا من بايزيد. ونظم الشعر الموجّه لأبيه كي يعفو عنه. وقد خاطب والده السلطان في إحدى خطاباته بمنظومة شعرية قال فيها:

"يا والدي السلطان سليمان! يا سلطان العالم بأسره!

أنت روحي التي في جسدي وأحب الناس إلى قلبي،

فهل تطاوعك نفسك لإيذاء ابنك الحبيب بايزيد؟

فأنا برىء والله يعلم يا سلطاني العزيز!

من يعرض عليك حالي يا سلطان يا كريم!

فارقتُ أمي وإخوتي وأصبحتُ يتيمًا،

لم أعصك طرفة عين والله يعلم،

فأنا برىء والله يعلم يا سلطاني العزيز!

الله تعالى جعلك سلطانًا على العالم،

لا تقتلني وتشمت بنا الأعداء يا سلطاني!

لا تحرمني من أبنائي نور عيني،

فأنا برىء والله يعلم يا سلطاني العزيز!

وكان السلطان سليمان شاعرًا متميزًا، فأجاب على أشعار ابنه الأمير بقوله:

"يا بني يا مظهر الطغيان والإحسان!

يا من لا يستمع لفرماناتي أبدًا!

هل كان لي أن أقسو عليك يا بني؟

لا تقل أنا بريء وتُب واندم على ما فعلت!

النشأة حق والأبوة تستحق الطاعة،

ومن ينكر قوله تعالى "لا تقل لهما أف" يصير وحيدًا يتيمًا،

فالله عالم بمن يطيع ومن يعصى،

لا تقل أنا بريء وتُب واندم على ما فعلت!

لقد حفظني الحق سبحانه وتعالى للرعايا المطيعين،

وأنا أستطيع أن أغلب أعدائي،

لكن حاشا لله أن أقتلك دون ذنب على حين غفلة!

لا تقل أنا بريء وتُب واندم على ما فعلت!

ولا شك أن السلطان سليمان كان مستعدًا دائمًا للتضحية بأي شيء من أجل دولته كما رأينا في واقعة إعدام ابنه الأمير مصطفى. فبعد أن فقد زوجته التي كان يعشقها وهو في سنٍ متقدمة، الآن يصدر بيديه فرمان إعدام ابنه الغالي منها. ولم يعد له في الحياة إلا اثنان يعتمد عليهما، وهما ابنته "مهرماه"، وابنه "سليم". ولقد أصبح هذا الأخير هو الوريث الوحيد لعرش السلطنة، إذ ستنتقل هذه الوراثة من بعده إلى أبنائه.

مستجدات في البحر المتوسط: فتح جزيرة "جربة" التونسية

في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تشهد أحداث واقعة إعدام الأمير "بايزيد"، كان البحر الأبيض المتوسط يعيش حالة جديدة من الصراع. وكانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد نجحت في إحكام سيطرتها على مياه البحر المتوسط والهيمنة على المناطق الهامة في شمال إفريقيا ما أقلق الدول الأوروبية المطلة على سواحل البحر المتوسط على وجه الخصوص. وكان الجناح الإسباني من إمبراطورية آل "هابسبورج" هو أكثر الأطراف المتضررة من هذه الأوضاع كما أسلفنا، أي "كَارْل الخامس" أولا ثم ابنه "فيليب الثاني" من بعده. وكانت هناك دولة جزيرة صغيرة في البحر المتوسط ترى أن استقرارها يتزعزع بسبب الأوضاع الراهنة، وبالأخص مسألة اتخاذ "تورجوت رئيس" مدينة طرابلس الغرب ملجأ له ولأسطوله. وهذه الدولة هي دولة فرسان "سانت جيان (*St. Jean*)" الذين اعترف بهم العثمانيون في وقت سابق وطُردوا من جزيرة "رودس". ولم يستسغ هؤلاء الفرسان الذين أُسكنوا جزيرة مالطا واقعة استيلاء "تورجوت رئيس" على طرابلس الغرب مطلقًا. ذلك لأن هذه المدينة كانت

تمثـل بالنسـبة لهم قاعدة معتمدة على سـواحل شـمال إفريقيـا، وكذلك مصدر رزق يعـود عليهـم بالعديد مـن الامتيـازات المادية. كما بدأ الخوف يسـاورهم مـن أن يحين الدور على مالطا وتغزوها القوات العثمانية. ولهذا السـبب سـعى هؤلاء الفرسان لعقد حلف يتصدى لهجمات العثمانيين.

وكان ملك إسـبانيا "فيليب الثاني" يرغب فـي القضاء على النفوذ العثماني فـي البحر المتوسـط، ولذلك لم يتردد في دعم محاولات فرسـان مالطا الرامية للوقـوف فـي وجه الأسـطول العثماني. ولقد وافـق "فيليب" على عـرض تلقّاه مـن كبيـر فرسـان مالطـا ذي الأصـول الفرنسـية "جيـان باريسـو دي لا فاليـت (*Jean Parisot de la Valette*)" لمنحـه ٦ قـوادس للخـروج فـي حملـة صليبية جديـدة. كمـا أرسـل "فيليـب" أوامر إلـى وَالِي جزيـرة صقلية قـال فيها "يجب السـيطرة على طرابلس الغرب من أجل توفير الأمن والاستقرار لولاياتنا المطلة علـى سـواحل البحر المتوسـط. ولهـذا فعلينا العمـل بجد واجتهاد للاسـتيلاء علـى هـذه المدينـة مهما كان الثمـن." وفي نهايـة المطاف أُسـس حلف الدول النصرانيـة المطلـة علـى البحـر المتوسـط بفضل جهـود البابا "بيـوس الرابـع". وشـمل هـذا الحلف كلًّا من إسـبانيا، والفاتيكان، وجنوة، وفلورنسـا، وصقلية، ومالطـا، ونابولـي، وموناكو. وبالرغم من أن ذلك الحلف لم يضم فرنسـا -التي كانـت تلجـأ إلى الدولـة العثمانية كلما تقـع في مـأزق- والبندقية - التي أبرمت معاهدة سـلام مـع العثمانيين- إلا أن هاتين الدولتين لم تتورّعا عن دعم أعضاء الحلـف سـرًّا. وقد أوصل "بياله بَاشَـا" نبأ تأسـيس "فيليب الثانـي" لهذا الحلف إلى السـلطان سليمان. وقد اسـتُدعي "بياله بَاشَا" إلى إسطنبول على الفور لتلبية ما يحتاجه الأسـطول العثماني بعدما أخبر إدارة إسـطنبول أنه سينهي استعداداته في "فلورة". ولما وصل الأسـطول إلى إسطنبول، بدأت جهود كثيفة لزيادة عدد سفنه وإعدادها بما تحتاجه من عدة وعتاد.

لقد أثارت عودة الأسطول العثماني إلى إسطنبول الحلفاء كثيرًا، وشجعتهم علـى الإسـراع مـن تحركاتهـم العسـكرية فـي أقـرب وقـت ممكـن. ونجحوا

في تجميع أسطول ضخم مؤلف من ٩٠ سفينة عبارة عن ٤٧ قادسًا، و٤ قراقير، و٣ غلايين، و٥٤ سفينة، و٣٦ سفينة نقل. كما حشدوا قوة عسكرية تناهز ١٢ ألف جندي من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا. وأُسندت إدارة الأسطول إلى "جيان أندريا دوريا (*Gian Andrea Doria*)" أحد أبناء أشقاء "أندريا دوريا". وكان أسطول الحلف يضم في الوقت نفسه قادة عسكريين مثل وَالِي صقلية ودوق مدينة سالم "جيوفاني بيللاربارباً (*Giovanni Bellarbarba*)"، و"دون ألفريز (*Don Alverez*)"، و"أندريا جونزاجا (*Andrea Gonzaga*)". واحتشد أعضاء الحلف في آخر تجمع لهم بجزيرة مالطا، وبدؤوا في الإعداد للتحرك مع مجيء بقية السفن الأخرى. وبهذه الطريقة استطاع الحلف تجميع عدد كبير من السفن والقوة العسكرية. وقد شهدت هذه الأثناء اضطرابات في حالة الجو ما دفع الحلفاء للانتظار في مالطا لعدم وصول سفن النقل، وهو ما كبّدهم خسائر بالجملة. ذلك لأنه خلال الفترة الواقعة حتى تحركهم، وهي خمسة أشهر، مات نحو ألفا جندي بسبب الأمراض التي أصابتهم. هذا إضافة إلى نشوب خلافات بين قادة الحلف. وكان الهدف الذي يسعون لتحقيقه هو فتح طرابلس الغرب. إلا أن بعض القادة كانوا يطمحون إلى غزو جزيرة "جربة" الواقعة على الساحل الجنوبي لخليج "سيرت" الصغير بدلًا من طرابلس، والسبب في ذلك هو تردّي الحالة الصحية للقوات العسكرية المشاركة في الغزوة وبُعد المسافة بين القواعد التي تحركوا منها وبين مالطا. وكان هؤلاء القادة يدافعون باستماتة عن فكرتهم تلك في ترجيح جزيرة "جربة" على طرابلس لكونها أكثر أهمية وأيسر في بسط السيطرة عليها آخذين بعين الاعتبار احتمالية تواجد "تورجوت رئيس" في طرابلس. وأما وَالِي صقلية فكان يقول لهم إنه يجب غزو طرابلس، مشيرًا إلى أنه قدّم وعد شرف لملك إسبانيا لتحقيق هذه الغاية. وبينما كان أسطول التحالف يسير صوب طرابلس، دفعتهم الظروف المناخية غير المواتية لتحويل وجهتهم من طرابلس إلى جزيرة "جربة (*Cerbe*)" بعدما اقتنع وَالِي صقلية بضرورة هذا الأمر.

وصل أسطول التحالف إلى مشارف جزيرة "جربة" ورست سفنه علي مشارف "فالجوتيرانا (*Valgutenara*)" بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٥٦٠م. ثم أنزل جنوده إلى الساحل. ولقد عقد شيخ العرب الذي كان يحكم الجزيرة بالتبعية لـ"تورجوت رئيس" اتفاقًا مع قائد أسطول التحالف سلّمه الجزيرة بموجبه. ونصّ الاتفاق المبرم بين الطرفين على أن يدفع الشيخ ضريبة سنوية عبارة عن ٦ آلاف من النقود، و٤ نعامات، و٤ غزلان، و٤أحصنة، وجمل. كما أُنزلت راية "تورجوت رئيس" من على الجزيرة، ورُفع مكانها العلم الإسباني. وبالرغم من ذلك لم يكتفِ الحلفاء بالتعهدات التي قطعها شيخ العرب حاكم "جربة" على نفسه، وعمدوا إلى تحصين قلعة الجزيرة بشكل كامل، ووسّعوا آبار المياه بالجزيرة، وجمّعوا مؤنا وذخيرة تكفي لسنتيْن. ولم يكن الحلفاء يريدون أن تضيع هذه الجزيرة من أيديهم في أي هجوم محتمل تقوم به القوات العثمانية. وقد سعى قادة التحالف لتحصين قلعة الجزيرة خلال أقصر فترة ممكنة لاتخاذها كقاعدة لهم في هذه المنطقة. وكان "تورجوت رئيس" قد أخبر الإدارة في إسطنبول باحتشاد قوات التحالف في مالطا، فصدرت أوامر لحكام جزر "وابية" و"مدللي" و"رودس" بالانضمام إلى الأسطول العثماني. كما تحرك "بياله بَاشَا" على رأس أسطول مكون من ١٢٠ سفينة يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وعندما وصل إلى "مورا" أرسل " الرئيس أُولُوجْ عَلي " للاستطلاع برفقة أربع سفن. وقد سار هذا الأخير بسفنه التي ظلت تجدف حتى الصباح، وصادف في طريقه سفينة على متنها ٤٣ مدفعًا ونجح في الاستيلاء عليها على الفور.

ولما وصلت أنباء سقوط "جربة" في أيدي الأعداء إلى "بياله بَاشَا"، انطلق على الفور إلى مدينة "ميثوني". وبعد أن أكمل استعدادات أسطوله هناك، توجّه صوب مالطا. وقد أنزل جنوده إلى ساحل جزيرة "جوزو" القريبة من مالطا، وطاف رجاله فيها. وأخبره بعض الأسرى الذين سقطوا في يديه في هذه الجزيرة أن قوات التحالف لا تزال في "جربة". وفي تلك الأثناء أرسل "تورجوت رئيس" إحدى سفن أسطوله السريعة إلى "بياله بَاشَا" لتبلغه بأن قوات العدو تعسكر

في جزيرة "جربة"، وأنها ستغادر الجزيرة متوجّهة إلى طرابلس الغرب. وما إن وصلت هذه الأنباء إلى "بياله بَاشَا"، حتى تحرك فورًا إلى جزيرة "جربة". ووصل الأسطول العثماني إلى مشارف الجزيرة ورسا بها بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٥٦٠م. وعلم قادة جيوش التحالف بتحركات الأسطول العثماني متأخرًا، فدبت حالة من التخبط بين صفوفه. ولم تكن قوات التحالف تتوقع قدوم الأسطول العثماني في هذا التوقيت، إذ لم يكن موسم الغزوات قد بدأ بعد. وانتقلت حالة التخبط هذه إلى قادة قوات التحالف بعد ذلك، ودخلوا فيما بينهم في مناقشات حادة بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها في هذا الصدد. حتى إن بعضهم اقترح الهرب ليلًا للاستفادة من الظلمة الحالكة. وفي نهاية الأمر اتخذوا قرارًا بمواجهة الأسطول العثماني. وما إن وصل الأسطول العثماني إلى منطقة قريبة من الساحل يوم ١٤ أيار/مايو، حتى بدأت مدافع قوات التحالف في قصف السفن العثمانية بقذائفها. وعندما رأت قوات التحالف صوارِي السفن العثمانية تلوح في الأفق في ساعات الصباح الأولى والمدافع العثمانية تقصف الجزيرة على الفور، انتابتها حالة من الخوف والهلع، وبينما كانت على وشك الهزيمة من الأسطول العثماني، سارع "جيان أندريا دوريا" إلى إصدار الأوامر لسفنه بالتحرك ومغادرة الجزيرة. وانسحبت قوة عسكرية أخرى بقيادة "ألفريز" و"جونزاجا" للاحتماء داخل القلعة.

وقد انطلق "بياله بَاشَا" يطارد قوات التحالف وهي تهرب في البحر، وأطلق عليها قذائف مدافعه. كما أرسل أحد قادته العسكريين ويُدعى "قُورْدْ أُوغْلُو أحمد بَكْ" لمهاجمة بقية قواتهم التي احتمت بحصون القلعة. واستطاع "بياله بَاشَا" تلقين سفن التحالف الهاربة درسًا قاسيًا، وتمكن من إغراق بعضها. وقد انجرفت سفينة قائد الأسطول "دوريا" الشاب إلى الساحل. لكنه استطاع برفقة وَالِي صقلية النجاة بنفسيهما من هذه المعركة، وهربا صوب صقلية. وأما المجموعة التي احتمت بأسوار القلعة فقد استطاعت إنزال الجنود الذين كانوا على متن السفن إلى الشاطئ، وأغلق بعضهم أبواب القلعة على أنفسهم للاحتماء من هجمات العثمانيين.

وفي نهاية أول يوم من هذه المعركة كانت قوات التحالف قد تكبّدت خسائر عبارة عن ٢٠ قادسًا و٢٦ سفينة بضائع. كما استولت القوات العثمانية على ١١ سفينة أخرى أثناء المعركة البرية التي نشبت بين الجانبين، بحيث وصلت خسائر التحالف إلى ٦٠ سفينة. ونجحت ١٧ سفينة فقط في الهرب وهي سليمة نوعًا ما.

ولقد لقيت هذه الهزيمة المدوية لقوات التحالف أصداءً واسعة في إسبانيا وإيطاليا، حتى إن "أندريا دوريا" كان أكثر الذين تأثروا بهذه الكارثة. إلا أنه شعر بالقليل من الراحة والسرور عندما علم أن ابن شقيقه نجا بنفسه سالماً. ومات "دوريا" بعدها عن عمر ناهز التسعين عامًا يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته.

أقدمت القوات العثمانية على حصار قلعة "جربة" بعد النصر البحري الذي حققته على أسطول التحالف، إلا أن استعادة الجزيرة من أيدي العدو لم تكن بالمهمة السهلة على الإطلاق، ذلك لأن قلعتها وحصونها قد شُيّدت بطريقة يصعب التغلب عليها بسهولة. واستطاعت القلعة الصمود أمام القصف العنيف من القوات العثمانية لثمانين يومًا بالرغم من تعرّض كلا الجانبين لخسائر فادحة.

وقد وصل "تورجوت رئيس" هو الآخر إلى "جربة" وانضم إلى قوات الحصار. وأحبط الجيش العثماني بعض محاولات العدو للخروج من القلعة والإغارة على قواته. وكان قوام القوات العثمانية التي تحاصر قلعة "جربة" يتراوح بين ٧-٨ آلاف جندي. وقد بادر القائد "دون ألفاريز" إلى تجريب حظه للمرة الأخيرة بالخروج من القلعة ومهاجمة القوات العثمانية. ولما فشلت هذه الهجمة، أدركت الحامية المدافعة عن القلعة أنها لن تستطيع الصمود أكثر من ذلك. وفي الواقع كان "ألفاريز" قد قفز إلى البحر برفقة من كان معه من الجنود بعدما فشل هجومه، واستطاع السباحة حتى وصل إلى سفن التحالف التي كانت راسية في الميناء والتي لم يستول عليها العثمانيون بعد. واستسلمت القلعة يوم ٨ ذي القعدة ٩٦٧هـ (٣١ تموز/يوليو ١٥٦٠م). كما استولت القوات

العثمانية على السفن التي كانت راسية في الميناء، ووقع القائد "ألفاريز" في أيدي العثمانيين. ولقد تكبّدت قوات التحالف خسائر ضخمة للغاية في جزيرة "جربة". وبعد هذا النصر عمد "بياله بَاشَا" إلى تحميل سفنه بالمدافع ومستلزمات الجيش على مدار أربعة أيام، وأسند مهمة الدفاع عن الجزيرة إلى "تورجوت رئيس"، وتحرك نحو طرابلس الغرب يوم ٥ تموز/يوليو. ثم بعد ذلك أبحر صوب إسطنبول يوم ١١ آب/أغسطس. ومرّ "بياله بَاشَا" بميناء "بريفيزا (*Preveze*)"، ثم وصل إسطنبول يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر وسط استقبال حافل بمناسبة النصر الذي حققه. وكان يرافقه أربعة آلاف أسير و١٩ "قادسًا" و"غليون" واحد استولى عليها من جيش التحالف.



(غليون) سفينة شراعية تركية (متحف الحربي التركي) رقم: ٨٤٠

ولقد كان السلطان سليمان على رأس الحاضرين لمشاهدة مراسم وصول سفن الأسطول، إذ شعر بالفخر والاعتزاز بهذا النصر المؤزر. وكان من بين الأسرى أشخاص رفيعو المستوى، فكان من بينهم القائد "ألفاريز (*Alvarez*)"، و"دون جيان دي كاردونا (*Don Juan de Cardona*)" أحد قادة نابولي وصقلية، والقبطان الجنوي "فيسكونتي دي سيكالا (*Visconti di Cicala*)" وابنه اليافع "سكيبنوي (*Scipione*)" الذي يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا، والجنرال "سانسيو

دي ليفيا (*Sansio de Levia*)"، والجنرال "دون بارانجي (*Don Baranje*)"، وابن دوق مدينة "سالم" "جاستون (*Gaston*)". حتى إن "سكيبنوي" ابن القبطان الجنوي "سيكالا" لفت انتباه السلطان سليمان، وامتدحه كثيرًا، وأمر بتسجيله لدى مدرسة تدريب موظفي الدولة. وقد مُنح هذا الشاب اسم "يوسف سنان"، ومن المؤكد أنه هو نفسه "جيجالا زاده سنان بَاشَا" الذي سيكون له شأن كبير في المستقبل. وأُطلق سراح معظم هؤلاء الأسرى في مقابل دفعهم الفدية عن أنفسهم بوساطة من السفير النمساوي "بوسبك". وأُعجب السلطان سليمان بإنجازات "بياله بَاشَا" كثيرًا، ومنحه لقب أمير الأمراء، إلا أنه لم يحصل على رتبة الوزارة لعدم تمتعه بالأقدمية بين موظفي الدولة حينها.

وقد تُوفي في تلك الأثناء الصدر الأعظم "رستم بَاشَا" الذي كانت له تأثيرات إيجابية وسلبية عميقة على نفسه بسبب إجراءاته (١٢ تموز/يوليو ١٥٦١م). وبعد وفاة "رستم بَاشَا" الذي كان بمثابة المكمل للأعمال التي قام بها إبراهيم بَاشَا، أُسند منصب الصدر الأعظم إلى "سميز علي بَاشَا" الذي كان يتمتع بشخصية مغايرة تمامًا لسلفه لكونه طيب القلب، سخيًا، ومحبوبا بين الناس، والأهم من ذلك أن شخصيته كانت تميل إلى السلام والمودة. وبعد واقعة هروب الأمير "بايزيد" إلى إيران والقبض عليه وإعدامه واصل السلطان سليمان اهتماماته بشؤون دولته، وأدار وجهه مجددًا نحو متابعة شؤون أوروبا. ولقد لعبت الطريقة الجيّدة التي عامل بها "سميز علي بَاشَا" سفراء النمسا دورًا هامًّا في إعادة طرح مفاوضات السلام من جديد بين الجانبين. وأخيرًا عُرض نص اتفاقية هدنة لمدة ثماني سنوات أعدّها السفير النمساوي "بوسبك" و"علي بَاشَا" على "فرديناند" للموافقة عليها، إذ صادق هذا الأخير على الاتفاقية بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٥٦٢م لتدخل بعدها مباشرةً حيز التنفيذ رسميًا. وقد نصّت هذه الاتفاقية على أن يتراجع "فرديناند" عن ادّعاءاته بأحقية دولته في إقليم "أَرْدَلْ"، وأن يتعهّد بدفع ضريبة سنوية إلى الدولة العثمانية بقيمة ٣٠ ألف قطعة ذهبية كما كان في السابق. وتشمل الاتفاقية بنودًا تلزم حُكّام الولايات الحدودية وقادتها على كلا الجانبين بمراعاة ميثاق السلام المبرم بين

الدولتين، على أن يتم معاقبة من يخلّ بذلك على الفور. كما سيحتفظ العثمانيون بقلعة "تاتا"، وسيكون بإمكان كلا الطرفين بناء الحصون في المناطق الحدودية فيما بينهما. وسيواصل من كان يدفع الضرائب إلى الطرفين على الحدود دفع هذه الضرائب، على ألا يزيد أي طرف من الطرفين مقدار هذه الضرائب. وتنص كذلك على معاقبة اللصوص وقاطعي الطريق الذين يرتكبون جرائمهم على الحدود بين الدولتين. ويسمح السلطان لـ"فرديناند" بتعيين سفير وقائم بالأعمال ومترجم في إسطنبول.

ونقل السفير "بوسبك" متن هذه الاتفاقية إلى "فرديناند" بصحبة المترجم "إبراهيم بَكْ" ذي الأصول البولندية واسمه الحقيقي "ستروزيني" والذي كان قد انتسب إلى طبقة "الدفشيرمة" التي كانت تضم مجندين من أصول نصرانية في الجيش العثماني. ووصل وفد السفراء العثماني إلى مدينة "فرانكفورت (*Frankfurt*)" لتواجد "فرديناند" بها لحضور مراسم تنصيب ولده "ماكسيمليان الثاني" ملكًا على ألمانيا، إذ استُقبل الوفد بمراسم فخمة للغاية يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدّم الوفد المكون من ٢٣ شخصًا خطاب السلطان وبعض الهدايا إلى "فرديناند". وكان من بين الهدايا وعاء من الكريستال، وجواد تركي أصيل مزيّن بمجموعة من الأحجار الكريمة، وأربعة جمال. وقد خاطب المترجم "إبراهيم بَكْ" ملك ألمانيا باللغة البولندية في كلمة ألقاها خلال مراسم الاستقبال، ومكث في "فرانكفورت" لمدة ١٣ يومًا. إلا أن المعاهدة التي اتفق الطرفان بشأنها لن تستمر طويلًا كما سنرى لاحقا!

غزوة "مالطا" والهزيمة

تبنّى السلطان سليمان فلسفة حياتية أكثر هدوءًا وسكونًا اعتبارًا من عام ١٥٦٠م بعدما تقدّم به السن وبتأثير من المرض الذي كان قد ألمّ به. وكان يأمل في أن يهنأ بحياة هادئة وسعيدة بعد إعدام ابنه الأمير "بايزيد"، وبدأ في قضاء معظم أوقاته في إسطنبول. كما كان يخرج بين الحين والآخر في جولات الصيد إلى المناطق القريبة من العاصمة. وذات يوم خرج إلى جولة صيد في

منطقة "هالقالي (*Halkalı*)" (١ المحرم ٩٧١هـ - ٢١ آب/أغسطس ١٥٦٣م)، فهطلت أمطار غزيرة جعلته يلجأ إلى حديقة "إِسْكَنْدَرْ شلبي" المجاورة لـ"يشيل كوي (*Yeşilköy*)"، فجرفته مياه السيول إلا أنه نجا-بعون الله- من الغرق. حتى إن وثيقة في إحدى المحاكم تشير إلى تلك الواقعة كالتالي:

"هطلت أمطار غزيرة نتج عنها حدوث فيضانات ضربت الحديقة التي كان يحتمي بها السلطان، وتسببت في مقتل مائتين من رجاله غرقًا".

واستطاع أحد خادمي السلطان سليمان الأشدّاء إنقاذه من مياه الفيضان بحمله على ظهره. وبعد أن عاد إلى إسطنبول، أمر على الفور بصيانة قنوات المياه بالمدينة. وكانت أيامه الروتينية التي كان يقضيها في عاصمة دولته يتغير نمطها أحيانًا بسبب تركيزه على غزوات أسطوله في البحر، والأحداث التي كانت تشهدها حدود دولته الغربية مع المَجَر. كما كان يتابع بنفسه أنشطة ترسانة بناء السفن عن كثب للوقوف على مستجدات الأوضاع بها. ولا ريب أن النجاح الذي حققه أسطوله في غزوة جزيرة "جربة" التونسية أدخل السرور والفرح إلى قلبه، إلا أنه كان يتوجّب عليه في الوقت نفسه الردّ بقوة على ردود أفعال الدول الغربية في البحر المتوسط بعد هذا النصر.

وبدأ "تورجوت رئيس" في مزاولة فعّالياته البحرية في مياه المتوسط بشكل أكثر أريحية خصوصًا بعد فتح جزيرة "جربة"، وكان يشنّ حربًا نفسية ضارية على الإسبان. وقد عمد ملك إسبانيا "فيليب الثاني" إلى البحث عن طريقة مناسبة لإيجاد أرضية مواتية لإبرام اتفاق سلام مع الدولة العثمانية بدلًا من أن يثأر لهزيمة جيوشه في "جربة". حتى إنه بعد ضياع الجزيرة من يديه، بادر إلى تبادل السفراء والمراسلات بين "مدريد" وإسطنبول. وعلى ما يبدو فإن الطرفين قد قبلا بهدنة مؤقتة بعد أحداث "جربة"، لكن بعد حدوث واقعة مالطا بعد ذلك بخمسة أعوام سيظهر لنا أن هذه الهدنة لن تستمر طويلًا.



حصار "مالطة"

وكان رجال الدولة العثمانية قد وضعوا جزيرة مالطا نصب أعينهم للاستيلاء عليها، ذلك لأن فرسانها كانوا لا يتوقفون عن ممارسة الأنشطة العسكرية المناهضة للمصالح العثمانية في البحر المتوسط. وكانوا قد انضموا إلى التحالفات السياسية والعسكرية في مياه المتوسط، كما قادوا الحركات المناوئة للدولة العثمانية. وكان هؤلاء الفرسان يعيشون حياتهم بالعمل بالتجارة والقرصنة، وكانوا لا يترددون عن الإغارة على السفن التجارية العثمانية كلما سنحت الفرصة لذلك. حتى إن إحدى السفن التي كانت تحمل بعض البضائع، والأغراض التجارية المنقولة لقصر السلطان في إسطنبول حُوصرت من قبل سبع سفن مالطية بين جزيرتي "زينتا" و"كيفالونيا" شرق البحر الأيوني، ونُهبت حمولتها من البضائع. كما تعرضت لهذه الهجمات كذلك السفن التجارية التي كانت تنقل البضائع بين مصر والأناضول. حتى إن الإدارة العثمانية أرسلت خطابًا بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٦٤م إلى وَالِي مصر لإعلامه بالقواعد التي يتمركز فيها فرسان مالطا للإغارة على السفن القادمة إلى مصر(٩٢). وقد وصل عدد السفن العثمانية التي تعرضت لهجمات فرسان مالطا منذ غزو جزيرة "جربة" إلى ٥٠ سفينة.

(٩٢) دفتر القضايا الهامة، المجلد السادس، ٤٣٣.

وبالرغم من ذلك كان العثمانيون يولون اهتمامًا كبيرًا منذ وقت طويل بجزيرة مالطا مع اتساع رقعة هيمنتهم من شمال إفريقيا إلى غرب البحر المتوسط. وكانت الدولة العثمانية قد اقتنعت تمامًا -منذ عهد قائد الأسطول "بَرْبَرُوسْ خَيْرَ الدين بَاشَا"- بضرورة الاستيلاء على مالطا بُغية القضاء على هجمات فرسانها على السفن العثمانية، وبالتالي إمكانية وضع سواحل أوروبا المطلة على البحر المتوسط تحت التهديد بشكل أكثر فعّالية. إلا أن الدولة العثمانية لم تستطع أن تولي الاهتمام اللازم لجزيرة مالطا -التي تتمتع بموقع متميز من الناحية الإستراتيجية- بسبب القضايا التي كانت تشغلها في أوروبا وآسيا وإفريقيا. وقد أكسب النصر الذي حققته القوات العثمانية في "جربة" دفعة كبيرة لإدارة إسطنبول للتخلّص من هجمات فرسان مالطا، و"الاستيلاء على قلعة مالطا والقضاء على من بداخلها لحماية أهل الإسلام من شرورهم بعد أن بغوا عليهم في العديد من المناسبات."[٩٣]

وكانت الأوضاع السائدة في أوروبا وآسيا في ذلك الحين تسمح للعثمانيين بالخروج إلى غزوة بحرية في مياه المتوسط. وقد وقّع العثمانيون اتفاقية هدنة مع آل "هابسبورج" لمدة ثماني سنوات في عام ١٥٦٢م. كما هدأت الأوضاع في عدن بعد أن أرسل البرتغاليون سفيرًا لهم إلى إسطنبول. وتوقّع القادة العثمانيون أن تقف فرنسا على الحياد أمام هذه الغزوة المرتقبة على مالطا. ولم يكن حكام البندقية، الذين بدؤوا في انتهاج سياسة مسالمة مع العثمانيين، في وضعية تسمح لهم بالاعتراض على هذه الغزوة في البحر المتوسط. بل على العكس تمامًا فهم كانوا لا يعجبون بفرسان مالطا بسبب أنشطة القرصنة التي كانوا يمارسونها. حتى أن العثمانيين استأجروا سفينة من البندقية لنقل احتياجات الجيش أثناء حصار مالطا. وقد طلب السلطان سليمان من الدوق "جيرولامو بريولي (*Girolamo Priuli*)" إعلامه بالأنباء الواردة من تلك المنطقة من البحر المتوسط.

(٩٣) دفتر القضايا الهامة، المجلد السادس، ٤٢٤.

وما إن صدر قرار غزو مالطا، بدأ الأسطول العثماني استعداداته على الفور في الموانئ المختلفة حتى يكون باستطاعته التحرّك من إسطنبول قبل أيام النَّوْرُوزْ (عيد الربيع). وبينما كانت الأعمال تجري على قدم وساق في ترسانات "الخليج" و" غَالِيبُولِي" و"سينوب" لبناء السفن الجديدة وصيانة القديم منها، كان يجري على الجانب الآخر بناء سفينة من نوع القرقور[٩٤] في جزيرة "رودس" بسعة ١٨ مقعدًا تمهيدًا لنقل القادة البحريين المتطوعين على متنها. كما صدرت تعليمات في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٥٦٤م إلى كلٍّ من حاكم "مدللي" محمد بَك، وحاكم رودس والإسكندرية "أولوج علي بَكْ" بتجهيز السفن "الخاصة" الموجودة تحت إدارتهم استعدادًا لغزو مالطا. كما أُرسلت أوامر إلى أمير أمراء الجزائر "حسن بَاشَا" -ابن "بَرْبَرُوسْ خَيْرَ الدين" بالتبنّي- وأمير أمراء طرابلس الغرب "تورجوت رئيس" للانضمام بسفنهم إلى الأسطول المشارك في تلك الغزوة. إضافةً إلى ذلك وجهت تعليمات بحشد القوات العسكرية البرية إلى حكام إمارات "مورا"، و"قارلي إيلي (*Karlıili*)"، و"إيناباهتي (*İnebahtı*)"، و"آغري بوز (*Ağrıboz*)"، و"جيرمن (*Çirmen*)"، و"فلورة"، و"إلباسان (*İlbasan*)"، و"سالانيك (*Selânik*)" في الرُّومَلِي، وإمارات "منتشه (*Menteşe*)"، و"خُدَاوَنْدجار (*Hüdâvendigâr*)"، و"تكه (*Teke*)"، و"قاراسي (*Karasi*)"، و"آيدن"، و"بيجا (*Biga*)"، و"قيرشهير (*Kırşehir*)"، و"آقصراي (*Aksaray*)"، و"نيغده (*Niğde*)"، و"حميد (*Hamid*)"، و"بُولُو (*Bolu*)"، و"قاسطامونو (*Kastamonu*)"، و"سُلْطَانْ أُونُو (*Sultanönü*)" في الأناضول. وأُسندت مهمة إدارة أسطول فتح مالطا إلى أمير أمراء الجزائر القبطان "بياله بَاشَا". وعُيّن الوزير الخامس "قزل أحمدو مصطفى بَاشَا" قائدًا عامًّا للأسطول. كما طلب السلطان سليمان من "تورجوت رئيس" مساعدة هذين الاثنين في قيادة الأسطول. وبحسب فرمانين أُرسلا إلى "تورجوت رئيس" والمحفوظين في دفتر القضايا الهامة بأرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول فقد أُسندت إليه مهام عدة مثل العمل على توفير الأمن للأسطول العثماني، وحصار

---

(٩٤) سفينة تسير بالمجاديف. (المترجم)

جزيرة مالطا للحيلولة دون وصول المساعدات إليها[٩٥]. وأما الصلاحية الكاملة لتنفيذ مهام الغزوة فقد أسندت إلى "مصطفى بَاشَا"، حيث كان هو القائد العام الذي يخضع لإدارته كافة الجنود والضباط بمن في ذلك "بياله بَاشَا" نفسه، إذ يرد هذا الشأن بشكل واضح للغاية في وثيقة القيادة الخاصة بـ"مصطفى بَاشَا"[٩٦].

ونسرد فيما يلي النص الكامل للحكم الصادر إلى "تورجوت رئيس" من أجل الانضمام إلى أسطول غزوة مالطا:

> "الحمد لله سبحانه وتعالى والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد، لقد تم تعيين الوزير مصطفى بَاشَا على قيادة الأسطول. وأما تورجوت رئيس فقد أُسندت إليه مهمة إعانة الأسطول ومساندته في غزوته لفتح جزيرة مالطا تكريمًا له لما أظهره من شجاعة وشهامة في الغزوات الماضية، والعمل على توفير السفن والمستلزمات الضرورية لإنجاح هذه الغزوة، ومن ثم إخباري بنتائجها عندما تنتهي".
>
> في ٢٥ ربيع الأول ٩٧٢هـ (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٥٦٤م)[٩٧]

هذا؛ وتشير بعض المصادر التاريخية العثمانية إلى أن "تورجوت رئيس" أُسندت إليه مهمة استشارية تقتضي توجيه تعليمات إلى قبطان الأسطول وقائده العام، وأن السلطان سليمان أمر "بياله بَاشَا" ومصطفى بَاشَا بعدم الخروج إلى غزوة مالطا وحصارها من دون انضمام "تورجوت رئيس" إليهما، وهو ما يستدعي الشك في هذه المعلومات غير المتناسقة.

وقد ذكر المؤرخ "مصطفى السلانيكي" -الذي بدأ في تأليف كتابه الشهير الذي حمل اسمه بتدوين أحداث تلك الحقبة- أن الصدر الأعظم "سميز علي بَاشَا" أكّد أن هذه الغزوة لن تكون سهلة بالمرة، مشيرًا إلى أن قادة الأسطول

---

(٩٥) دفتر القضايا الهامة، المجلد السادس، ٤٢٩، ٥٦٢.

(٩٦) دفتر مهام القادة، المجلد السادس، ٤٢٤.

(٩٧) دفتر القضايا الهامة، المجلد السادس، ٤٢٩.

العثماني ينظرون إلى قلعة مالطا على أنها تشبه قطعة الحلوى التي بإمكانهم أكلها بسهولة، وأوضح أنه غير راضٍ بالمرة عن تصرفاتهم في هذا الشأن، وأنه أدرك أنهم لن يستمعوا إلى نصائحه، مضيفًا أنه يشعر بأن نهاية هذه الغزوة لن تكون سعيدة بسبب هذه التصرفات غير المسؤولة.

ونجد تعارضًا واضحًا في المعلومات التي تسردها المصادر التاريخية العثمانية والغربية حول عدد سفن الأسطول العثماني الذي انطلق من إسطنبول بتاريخ ٢٦ شعبان ٩٧٢هـ (٢٩ آذار/مارس ١٥٦٥م) بقيادة كلٍّ من القائد "مصطفى بَاشَا" والقبطان "بياله بَاشَا". ونستطيع التخمين أن الأسطول كان مكونًا في هذه الغزوة من ٢٤٠ سفينة منها ١٦٨ قادسًا، و٤٠ قرقورًا، والباقي من سائر أنواع السفن الأخرى. كما أننا لا نجد اتفاقًا في الآراء في المصادر التاريخية بشأن تعداد القوة العسكرية التي كانت على متن سفن هذا الأسطول، لكن بعض المعلومات تشير إلى أن عدد جنود الجيش العثماني في هذه الغزوة كان ٣٠ ألف جندي منهم ٤٥٠٠ من طبقة الإِنْكِشَارِيّة. وكان الأسطول العثماني يضم بخلاف ذلك ٧٠ مدفعًا بأحجام متعددة لاستخدامها في حصار قلعة مالطا: ٣ منها من النوع بعيد المدى، وواحد من الفئة التي تزن ١٠٠ كجم، واثنان آخران بمقدورهما قصف قذائف تزن نصف كجم. حتى إنه يُروى أن أصوات هذه المدافع كانت تُسمع أثناء حصار مالطا في سواحل صقلية ومضيق "مسينا".

وصل الأسطول العثماني بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٥٦٥م إلى مدينة "مارساكسلوك" الواقعة جنوب شرق جزيرة مالطا، وبدأ على الفور في إنزال الجنود إلى الشاطئ. وبعد أن أنزل "مصطفى بَاشَا" ٢٠ ألف جندي و٥ مدافع إلى الساحل، أرسل خطابًا إلى قائد فرسان مالطا "باريسوت دي لا فاليتا" يطالبه بتسليم المدينة، إلا أن هذا الأخير رفض هذا الطلب، وأبلغ القائد العثماني أنهم لا يعرفون طريقًا إلا "طريق الموت". وبعد تلقّي هذه الإجابة، عقد مجلس الحرب العثماني اجتماعًا بطلب من "مصطفى بَاشَا"، وصدر قرار بالاستيلاء على حصن أو قلعة "سانت إيلمو" الواقعة بين مدينتي "مارسا موسكيتو" و"جران

بورتـو". وبـدأ حصـار القلعـة فعليًـا يـوم ٢٥ أيار/مايـو بحفر الخنـادق حولها. وفي الواقـع كان حصار هذه القلعة خطأ في حد ذاته، إذ لم تكن السيطرة على هذه القلعة لتسـهم بأي شـكل من الأشكال في الاستيلاء على الجزيرة. وعلى الرغم مـن تنويه "تورجوت رئيس" بعدم صواب هـذا الأمر، واصلت القوات العثمانية حصـار القلعـة، وكثّفت مـن قصفها المدفعي في محاولة لإسـقاطها. وتعرضت القلعـة لقصـف عنيـف بالمدافـع مـن البر والبحـر، وبـدأت القـوات العثمانية في الهجوم عليها تدريجيًا بفضل التدابير التي اتخذها "تورجوت رئيس" في هذا الصدد. وبينما تتواصل الهجمات على القلعة، إذ قُصفت قذيفة مدفعية من قلعة "سانت أنجيلو" لتصطدم بصخرة كانت بجوار "تورجوت رئيس"، فأصيب بقطعة حجر من شدة انفجار الصخرة في رأسه بإصابة بالغة الخطورة. وبالرغم من كافة المحاولات لإنقاذه، إلا أن هذا البحّار العظيم استشـهد بعد خمسـة أيام من هذه الواقعة. وقد اسـتطاعت القوات العثمانية الاسـتيلاء على القلعة التي قُذفت منها قذيفة المدفعية التي تسببت في استشهاد "تورجوت رئيس" (٢٣ حزيران/يونيو).

وبعد سـقوط هذه القلعة في أيدي القوات العثمانية، قدّم "مصطفى بَاشَـا" عرض الاستسـلام مرة أخرى على قائد فرسـان مالطا، إلا أن هذا الأخير رفضه مجـددًا. فأمـر "مصطفى بَاشَـا" قواته على الفور بالهجوم للاسـتيلاء على قلعتي "سـانت أنجلو" و"سانت ميشيل". إلا أن هذه الهجمات لم تفض إلى أي نتيجة. حتى إنه وبعد طول أمد الحصار مع مرور الوقت، شعر "مصطفى بَاشَا" بضرورة إرسـال عريضة إلى إسـطنبول لإيضاح الأمر بالإضافة إلى إطلاع السـلطان على خطط حصار قلاع مالطا.

وقد شـهدت تلـك الأثناء مجيء أمير أمـراء الجزائر "بَرْبَرُوسْ زاده حسـن بَاشَـا" إلـى مالطـا بجيش قوامه ٢٧ سـفينة و٢٢٠٠ جندي. ومـع انضمام قواته إلـى القـوات المحاصرة للقلعة، سـقطت قلعة أو حصن "بورجـو / بيرجو" يوم ٢١ آب/أغسـطس. إلا أن القـوات العثمانيـة كانـت قـد تكبّدت خسـائر فادحة خلال الحصار. ثم انتقل الجيش بعد ذلك لحصار قلعة "سـانت ميشـيل"، إلا أن

جميـع محاولاته للهجوم على القلعة باءت بالفشـل. وفي نهاية المطاف فطنت قيـادة الجيش إلـى أن حصار هـذه القلعة والهجـوم عليها لم يعد يجـدي نفعًا، فأصدرت قرارًا برفـع الحصار عن القلعة بعدما وصل الوالي العام لجزيرة صقلية "دون جارسيا" إلى مالطا وأنزل جنوده إلى الساحل لدعم القوات المدافعة عنها في مواجهة القوات العثمانية.

ويمكننـا فيمـا يلـي سـرد أسـباب فشـل الجيـش والأسـطول العثمانييـن فـي حصـار جزيـرة مالطا بالرغـم من كافـة التجهيـزات الضخمة التـي قاما بها في هذا الصدد:

أولا: فـي البداية نشير إلى أن الفرسـان الذين وفدوا مـن رودس إلى مالطا حصَّنـوا قلاعهـا تحصينًا منيعًـا. ولم يكن الجزء المطل مـن الجزيرة على مدينة طرابلس الغرب يتمتـع بأي ميناء بحري. وعلى الرغم من وجود ميناءين يحملان اسميْ "مارسا سكالا (*Marsa Scala*)" و"مارسا سكيروكو (*Marsa Scirocco*)" شـرق الجزيـرة، إلا أنهمـا كانا معرضين للرياح مما يعني عدم السـماح للسـفن بالرسـو بهمـا بسـلام وأمان. وفـي مقابل ذلك، كانـت الجزيرة تمتلـك ميناءين آخرين شـماليين يحملان اسميْ "مارسا موسكتو (*Marsa Muscetto*)" و"جران بورتـو (*Gran Porto*)"، وكان هـذان الميـناءان يسـمحان بشـكل أكبـر لحركـة السـفن. وكان فرسـان مالطـا يزاولـون أنشـطتهم البحرية في جزء مـن الجزيرة بعدما اسـتقروا به، كما شـيدوا حصون "سانت إلمو (*Saint Elmo*)" في الشمال، و"جران بورجو (*Gran Borgo*)" في الجنوب، و"سانت أنجلو (*Saint Angelo*)" في طرف الجزيرة. هذا إضافة إلى إنشائهم حصن "سانت ميشيل (*St. Michele*)" في عمق الجزيرة بعيدًا عن السـاحل. ولهذه الأسباب التي ذكرناها كانت جزيرة مالطـا محصّنـة بالقلاع والحصون المنيعة مـن كل جانب. وعندما علمت حامية الجزيرة نبأ خروج الأسطول العثماني في غزوة قاصدًا مالطا، عمدت إلى تخزين الأسلحة والذخيرة والمؤن قبل شهور من وصول القوات العثمانية إلى الجزيرة. ومـن ناحية أخرى، مـا إن وصلت أنباء قرب وصول القـوات العثمانية إلى قائد

فرسان مالطا "باريسوت دي لا فاليتا"، بادر إلى تقوية جبهتي "بورجو" و"سانت أنجلو" -اللتين كانتا تعتبران أضعف نقاط الدفاع عن الجزيرة- حتى وصل إلى موقع يُسمى "ديرمنلر". كما رفع أعداد قواته المدافعة عن الجزيرة من ألف إلى سبعة آلاف جندي. ولم يكتفِ بهذه الإجراءات، بل أرسل في الوقت نفسه خطابات إلى بابا الفاتيكان وملك إسبانيا "فيليب الثاني" يطلب منهما مد يد العون له. وقد لعب إنزال قوات حُشدت من أماكن مختلفة تابعة لإسبانيا من أجل دعم فرسان مالطا دورًا رئيسيًّا في انسحاب القوات العثمانية وتراجعها عن حصار الجزيرة.

ثانيا: أخطأ القادة العثمانيون في وضع خطط حصار قلاع الجزيرة، ذلك لأنهم لم يضعوا مخططًا مناسبًا لبسط نفوذهم على مالطا. حتى إن إدارة إسطنبول أرسلت أمرًا إلى "تورجوت رئيس" تطلب منه الحصول على مزيد من المعلومات حول قلاع مالطا. وأُرسل الجواسيس إلى الجزيرة للوقوف على مدى تحصين قلاعها وحصونها. إلا أن محاولة القوات العثمانية إسقاط أبراج القلعة واحدًا تلو الآخر بدلا من شن هجوم جماعي وموحد على هذه الحصون تُبيّن لنا أن قيادة الجيش العثماني لم تكن قد أقرّت خطة تمكّنهم من الحصول على نتيجة إيجابية في هذا الشأن. حتى إن قادة الجيش العثماني لم يستفيدوا بالقدر الكافي من سفن الأسطول. ولقد أظهرت الدراسات الحديثة أن فشل الجيش العثماني في غزو مالطا لم يكن السبب فيه فقط الخلافات الناشبة بين "مصطفى بَاشَا" و"بياله بَاشَا" كما يذكر المؤرخون العثمانيون القدامى، ذلك لأن "تورجوت رئيس" استطاع الوصول إلى الجزيرة بعد نزول القوات العثمانية إليها وفرض حصار على قلعة "سانت إيلمو (*St. Elmo*)" بأسبوع. وفي الواقع، لا توجد أية دلائل واضحة تفسّر سبب تأخره عن اللحاق بالجيش، هل لعدم إكماله للاستعدادات اللازمة لهذه الغزوة، أم لإصابته بالإحباط نظرا لتقديم غيره عليه؟ لكن السلطان سليمان قد طلب منه في فرمان أرسله إليه الدفاع عن طريق البحر الموصل إلى الجزيرة، إلا أنه لم يستطع الإيفاء بهذه المهمة لسقوطه شهيدًا يوم ٢٣ حزيران/يونيو كما أسلفنا. وربما يكون

لاضطراره إلى التحرك بأمر من القائد "مصطفى بَاشَا" دورٌ في عدم تنفيذه هذه المهمة. ولقد أدّى هذا الإهمال الجسيم الذي ارتكبته قيادة الجيش العثماني في حصار مالطا إلى عدم قطع فرسان الجزيرة اتصالاتهم بصقلية، وبالتالي إرسالهم قوات لدعم حامية مالطا في مقاومة القوات العثمانية. حتى إنه في اليوم التالي من وصول "تورجوت رئيس" إلى الجزيرة استقبل أحد موانئ الجزيرة قادسًا أرسله الوالي العام لصقلية من مدينة "سرقوسة" وعلى متنه ٤٠٠ جندي و٧ مدافع وبعض المعدات العسكرية الأخرى. وبعد استشهاد "الرئيس تورجوت"، وقد بعث السلطان سليمان أمرًا إلى "بياله بَاشَا" يطلب منه إحاطة الجزيرة بمخافر لاستتباب الأمن بها. لكن اختلاف قادة الجيش العثماني في وجهات النظر، وشحّ المؤن والمستلزمات العسكرية أدى في نهاية المطاف إلى فشل هذا الحصار.

ثالثًا: كانت عملية توفير الذخيرة والمؤن هي أكبر مشكلة واجهت العثمانيين أثناء حصار مالطا. ففي بداية الغزوة صدرت الأوامر لتوفير المؤن اللازمة، ونُقلت تلك المؤن والذخيرة إلى سفن الأسطول، إلا أنها لم تكن بالكميات التي تكفي لنحو ٣٠-٤٠ ألف جندي لفترة طويلة. ومع طول الحصار زادت الحاجة إلى الأكل والشرب والذخيرة. لكن توفير هذه الزيادة شكّل صعوبة بالغة بالنسبة للجيش العثماني. والسبب في ذلك أن بُعد مالطا عن مركز الدولة العثمانية كان يؤدي إلى تأخر الأخبار المُرسلة لطلب المساعدة في كل مرة. حتى إن نبأ الاستيلاء على قلعة "سانت إلمو" وصل إسطنبول بعد شهر من سقوطها. ولهذا وصلت أنباء معاناة الجيش إلى إسطنبول نهاية شهر تموز/يوليو. ولأن القوات العثمانية لم تبنِ مخازن للمؤن والذخيرة قبل ذلك في طرابلس الغرب والجزائر القريبتين من مالطا، كان عليها انتظار المساعدات القادمة من الأناضول و"مورا". وقد أرسل "مصطفى بَاشَا" طلبًا لإمداده بالمؤن وما يحتاجه الجيش، فخرجت أربع سفن محملة بالغذاء وما إلى ذلك بقيادة القباطين "حسن" و"عبدي" و"سنان" و"بروانه" بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو، وبعدها بدأ تحميل أربع سفن أخرى بمزيد من المؤن لإرسالها إلى مالطا. كما تم إعداد

كمية كبيرة من الخبز في جزيرتي "وابية" و"إينباهتي"، وحُمّلت على بعض السفن التي كانت قد استُؤجرت من البندقية. وحُمّلت على هذه السفن التي كانت تجلب المؤن من إسطنبول، ومرت في طريقها بهاتين الجزيرتين. إلا أنه وبالرغم من كافة هذه المساعدات التي أُرسلت إلى مالطا، فلم تكن قدرة العثمانيين على التغلب على بعد المسافة ناجحًة بالقدر الكافي. أضف إلى ذلك المشاكل التي واجهها العثمانيون أثناء توفير السفن اللازمة لنقل هذه المؤن. وحتى إن توفرت السفن وتم تحميلها بالمستلزمات الضرورية للجيش، فإن معظمها كان يتعرض لهجمات الأعداء جراء فرض الأسطول العثماني حصارًا على جزيرة مالطا. وبهذه الطريقة، أفضت المشاكل التي واجهتها الإدارة العثمانية لتوفير الطعام والشراب والمؤن للقوات المشاركة في حصار مالطا إلى رفع الحصار بعدما طال أمد الاشتباكات بين الطرفين.

رابعًا: ظهور المشاكل الصحية والمرضية بين أفراد الجيش التركي جراء تأخر وصول الطعام والدواء. ولم تستطع ثلاثة مستشفيات متنقلة أُقيمت في مقر قيادة الجيش في مالطا تلبية احتياجات الجنود المصابين مع انتشار المرض بينهم بمرور الوقت. ولهذا السبب ارتفعت أعداد الموتى من الذين لم يجدوا العلاج الكافي لحالاتهم المرضية.

خامسًا: كانت جزيرة مالطا تتلقّى الدعم القادم إليها من الخارج بعدما فشلت القوات العثمانية في حصارها بشكل كامل كما ذكرنا فيما سبق. ذلك لأن الطريق الوحيد للحيلولة دون وصول المساعدات القادمة إليها قطع الطرق الموصلة بينها وبين صقلية وإيطاليا. ولكن عندما باءت محاولات العثمانيين من أجل إنجاز هذه المهمة بالفشل، استطاعت سفن صقلية الوصول إلى الجزيرة وتزويدها بقوات عسكرية إضافية ومؤن من الطعام والشراب وما إلى ذلك. وبينما كان حصار قلعة "سانت إيلمو" مستمرًا، وصل قادسان أرسلهما "دون جارسيا" إلى مالطا يوم ٣ حزيران/يونيو وعلى متنهما ٨٠٠ جندي و٧ مدافع. هذا إلى جانب أن البابا "بيوس الرابع" كان يبذل جهودًا

من جانبه من أجل تقديم الدعم لفرسان مالطا. وبدأ حشد ٦٠٠ جندي في روما وآلاف الجنود المتطوعين القادمين من مختلف أقاليم إيطاليا بتشجيع من البابا، ونُقلت هذه القوات العسكرية إلى جانب قوادس "جيان أندريا دوريا" ودوق "سافوي" من نابولي إلى مسينا. إلا أن هذه القوات كانت تخشى السفن الحربية العثمانية الراسية في ميناء "مارسا موسكيتو" بجزيرة مالطا، لكنها تحركت نحو الجزيرة بعد حالة من التردد، ووصلت إلى سواحل مالطا وبدأت في إنزال الجنود والذخيرة والمؤن. وكانت هذه القوات الإضافية تتوافد على مالطا في مجموعات صغيرة بما لم يلبِّ تطلعات فرسان الجزيرة للحصول على الدعم الكافي لمقاومة القوات العثمانية. وفي الواقع كان قائد الفرسان ينتظر أن يرسل إليه "دون جارسيا" أسطولًا ضخمًا. وفي نهاية الأمر، وبعد فشل هجوم الجيش العثماني على قلعة "سانت ميشيل" يوم ٣٠ آب/أغسطس، أخبر رسولٌ قادم من صقلية القائدَ العثماني "مصطفى بَاشَا" أن قوات "دون جارسيا" ستصل الجزيرة في غضون أيام. وكان "جارسيا" يخشى الدخول في حرب ضد الأسطول العثماني، لكنه قرر التحرك من مدينة "سرقوسة (*Siracusa*)" على رأس جيش مكون من ٢٧ قادسًا و١٠ آلاف جندي يوم ٢٠ آب/أغسطس لنجدة فرسان مالطا. وما إن وصلت أنباء إنزال القوات الإيطالية إلى سواحل الجزيرة، حتى تراجع "مصطفى بَاشَا" عن آخر هجوم كان يخطط له، ونقل الجنود ومستلزمات الحرب إلى سفن أسطوله، وأبحر بفضل هبوب رياح مناسبة للإبحار يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

لقد كبّد حصار جزيرة مالطا الذي دام لأربعة أشهر خزينة الدولة العثمانية خسائر فادحة، وتسبب أيضًا في فقدان نحو ٢٠ ألف جندي من خير الجنود العثمانيين. وبعد عودة الأسطول إلى إسطنبول، حُمّلت تهمة فشل هذه الغزوة إلى "مصطفى بَاشَا" الذي عُزل من منصبه بعدها. ولم يكن السلطان سليمان ليقبل هذا الفشل بسهولة، إذ أمر بإعداد أسطول جديد للانتقام لهذه الهزيمة. حتى إنه أرسل خطابات لتهنئة البكوات المشاركين في حصار مالطا، وكذلك أمير أمراء الجزائر "حسن بَاشَا" لرفع روح معنوياتهم قدر الإمكان. والأهم من ذلك

أنه أصدر تعليمات بتأسيس ترسانة جديدة لصنع السفن بسعة ١٨ عينًا في شبه جزيرة "غَالِيبُولِي"، بحيث بدأت عمليات إنشائها فور صدور تعليماته. وشمل مخطط تأسيس هذه الترسانة السماح بإنشاء السفن صيفًا وشتاءً من دون توقف.

شهدت إسطنبول ردود فعل غاضبة للغاية بسبب فشل الأسطول في حصار مالطا، وشعر السلطان سليمان بحزن شديد بعدما فشلت هذه المحاولة للاستيلاء عليها. إلا أنه بإمكاننا التخمين أنه أحسّ أنه يستطيع تعويض هذا الإخفاق بطريقة أو بأخرى. ذلك لأنه كان يتوجب عليه الرد على هذه الهزيمة، وكانت جزيرة "خيوس" الواقعة في بحر "إِيجَه" -والتي لم تكن تخضع للسيطرة العثمانية في ذلك التوقيت- هي المكان الذي اختاره السلطان كميدان نزال للانتقام لهزيمة أسطوله. وبدأت إعدادات الجيش العثماني استعدادًا للأخذ بالثأر، إلا أن هذه التجهيزات أُرجِئت قليلًا بعدما قرر السلطان سليمان الخروج في غزوة برية إلى المَجَر. وفي تلك الأثناء لم يحبّذ السلطان عزل قائد الأسطول القبطان "بياله بَاشَا"، ووجد أنه من المناسب أن يبقى في منصبه. وقبل أن يخرج في غزوته البرية إلى مدينة "سيكتوار" المَجَرية، منح "بياله بَاشَا" فرمانًا بتعيينه قائدًا عامًا للجيش بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٥٦٦م، إذ كلّفه بحماية الأراضي العثمانية ضد أي عدوان محتمل، وتعقّب تحركات الأسطول النصراني في البحر عن كثب، والتحرك عند اللزوم لردعه، والوصول حتى سواحل مسينا ومالطا وكالابريا(٩٨). وكان السلطان سليمان يرغب من وراء هذه الأوامر التي أصدرها إلى "بياله بَاشَا" أن يبرهن على سيادة الأسطول العثماني في منطقة وسط البحر المتوسط. وكان عليه إيجاد حل لقضية جزيرة "خيوس" قبل التقدم أكثر في مياه المتوسط.

وكانت جزيرة "خيوس" تخضع لإدارة جنوة، وبالرغم من اعترافها بالهيمنة العثمانية عن طريق دفع الضرائب السنوية منذ عهد السلطان محمد الفاتح، فإن أهلها كانوا لا يتورّعون عن الإضرار بالمصالح العثمانية كلما

(٩٨) دفتر القضايا الهامة، المجلد الخامس، ١٣١٠.

سنحت الفرصة لهم، كما كانوا يزوّدون أعداء العثمانيين بمعلومات حول أنشطة الأسطول العثماني وتعداد قواته وتحركاته. وكان وقوع جزيرة كهذه في بحر "إيجَه" الذي هيمن عليه العثمانيون بشكل كبير يصب في مصلحتهم. وفي نهاية الأمر، اتخذت الإدارة العثمانية امتناع أهالي الجزيرة عن سداد ١٠ آلاف قطعة ذهبية لثلاث سنوات متتالية كحجة لغزو الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أهل خيوس قدموا الدعم اللازم لفرسان "سانت جيان" خلال الغزوة التي خرجت فيها القوات العثمانية لفتح مالطا عام ١٥٦٥م، حتى إن بعض أهالي الجزيرة حاربوا إلى جانب أهل مالطا ضد القوات العثمانية. كما كان بعض الأسرى النصارى الفارّين من إسطنبول يلجأون إلى هذه الجزيرة للاحتماء بها. وبسبب كافة الوقائع التي ذكرناها سالفًا، فقد تزعزعت الثقة التي كانت تكنّها الإدارة العثمانية لحكومة جزيرة خيوس التي كان يُطلق عليها اسم "ماونا". وقد أرسل العثمانيون أمرًا إلى أهل الجزيرة مطلع شهر أبريل/ نيسان عام ١٥٦٥م يطالبونهم بسداد كافة ديونهم من الضرائب التي امتنعوا عن دفعها منذ ثلاثة أعوام. وعليه، أرسلت حكومة "خيوس" رسولًا إلى إسطنبول لدفع ١٥٦ ألفًا و٣٥٦ قطعة فضية إلى الإدارة العثمانية، كما طلبت مهلة لمدة ٤٠ يومًا لسداد المبلغ المتبقي وهو ٤١٣ ألفًا و٦٤٤ قطعة فضية. فوافق العثمانيون على منح حكومة "خيوس" هذه المهلة، إلا أن هذه الأخيرة لم تفِ بوعدها على الرغم من مرور عدة شهور على ذلك التاريخ. فقررت الحكومة العثمانية إيفاد أحد موظفي باب السلطان ويُدعى "حسن شاويش" إلى جزيرة "خيوس" للمطالبة ببقية الديون المستحقة. إلا أن حكومة الجزيرة أعربت عن حاجتها إلى المزيد من الوقت لجمع المبلغ المذكور، ولم تعطِ وقتًا محددًا لسداد هذه الأموال. وانتقل المبعوث العثماني بعدها إلى جزيرة "ساموس" وأبلغ حكومة إسطنبول بهذا الأمر، موضحًا أنه لن يستطاع جمع الضرائب المستحقة من أهل "خيوس" بهذه الطريقة[٩٩]. فأرسل السلطان أمرًا إلى قائد الأسطول "بياله بَاشَا" بتكليفه بجمع هذه الضرائب بأي طريقة كانت.

(٩٩) دفتر القضايا الهامة، المجلد الخامس، ١٣٩٠.

وانطلق هذا الأخير من إسطنبول على رأس أسطول مكون من ٧٠ قادسًا يوم ٢٦ مارس/ آذار ١٥٦٦م.

تحرك أسطول عثماني قوامه ٨٠ سفينة بعد انضمام السفن القادمة من "جاليبولي"، وأبحر حتى وصل إلى ميناء "باساجيو (*Passaggio*)" الواقع شرق جزيرة "خيوس" يوم ٢٤ رمضان ٩٧٣هـ (١٤ نيسان/أبريل ١٥٦٦م). وبالرغم من ورود أنباء وصول الأسطول العثماني إلى حكومة الجزيرة، لم يحضر رئيس الحكومة "فيسنو جيوستينياني (*Vincenzo Giustiniani*)" لاستقبال "بياله بَاشَا" متحججًا بحلول عيد الفصح. وقد أبلغ القبطانَ "بياله بَاشَا" بهذا الشأن بواسطة رجلين أرسلهما إليه، وطلب منه دخول سفن الأسطول العثماني إلى ميناء "خيوس". فأجابه "بياله بَاشَا" بأنه متوجهٌ إلى نابولي، مطالبًا إياه بالمجيء لمقابلته بصحبة الاثني عشر شخصا من إداريي الجزيرة. وعليه، فقد اضطر حكام جزيرة "خيوس" للذهاب لمقابلة "بياله بَاشَا" عن عدم رضا إثر عجزهم عن سداد ديونهم. وما إن وصلوا إلى مقر إقامة "بياله بَاشَا"، حتى أمر هذا الأخير بالقبض عليهم وسجنهم لعلمه أنهم سيبلغونه بأنهم لن يستطيعوا دفع ديونهم لفترة أخرى. وفي تلك الأثناء تحركت قوات الإنكِشَارِيّة العثمانية، واستطاعت السيطرة على المدينة وقلعتها من دون مقاومة تذكر. وبعد أن استطاع "بياله بَاشَا" الاستيلاء على الجزيرة دون قتال، دخل عاصمتها وأمر بتحويل كنيسة كبيرة بها إلى مسجد.

وقد استطاع العثمانيون بهذه الطريقة السيطرة على آخر مستعمرة تتبع جنوة في بحر "إِيجَه" بعدما كانت آخر من يمد يد العون لفرسان جزيرة مالطا. وبعد سقوط جزيرة "خيوس" في أيدي العثمانيين، بدأ "بياله بَاشَا" في استجواب من كان يقدم الدعم لفرسان مالطا من أهلها. كما بعث رسالة إلى إسطنبول لإخبار السلطان بالاستيلاء على "خيوس".

وقد وصل هذا النبأ إلى السلطان سليمان قبل خروجه إلى آخر غزوة في حياته إلى "سيكتوار" بيوم أو يومين، إذ أعرب عن سعادته الغامرة بفتح الجزيرة بقوله "لقد تحقق النصر" ثم أرسل فرمانًا إلى "بياله بَاشَا" بناءً على هذا

النبأ الذي تلقّاه منه، إذ نص هذا الفرمان على تحويل جزيرة "خيوس" إلى إمارة وضمها إلى الولاية التي يحكمها "بياله بَاشَا". ثم أُسندت إدارة هذه الإمارة إلى حاكم قيرشهير "غضنفر بَكْ"، كما تم منحه مبلغ ٥٠ ألف قطعة فضية كمكافأة. كما عُيّن بالجزيرة قاض، وإمام، وخطيب، ومؤذن، إضافةً إلى فرقة من جنود الإنْكِشَارِيّة لحفظ الأمن بها.

وتضمن هذا الفرمان الذي أرسله السلطان إلى "بياله بَاشَا" بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٥٦٦م بعض الأمور الأخرى التي نوجزها فيما يلي:

- تدوين عدد قرى الجزيرة والمنازل الموجودة داخل المدينة والدخل السنوي وعائدات الجمارك بالجزيرة وإنتاج القرويين المقيمين بها،
- وتحصيل المبلغ المتبقي من ضرائب الجزيرة والبالغ ٣٠ ألف قطعة ذهبية من ممتلكات وأموال حكام الجزيرة ونبلائها،
- وإيفاد حكام الجزيرة ونبلائها ونسائهم وأبنائهم إلى إسطنبول على متن سفينتين يقودهما قبطان مدينة "كافالا" حسين،
- والقبض على الأشخاص الذين مدوا يد المساعدة لفرسان مالطا ومعاقبتهم[١٠٠].

وقد أرسل "بياله بَاشَا" أعضاء حكومة الجزيرة ورئيسها "جيوستينياني" إلى إسطنبول تنفيذًا لهذا الفرمان. كما أُرسل الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٢ عامًا إلى عاصمة الدولة العثمانية للالتحاق بجناح الحَرَم بالقصر، وتولّى إبراهيم بَاشَا تدريب بعض منهم داخل القصر. وأما الحكام القادمين من جزيرة "خيوس" فقد تم نقلهم إلى شبه جزيرة القِرْم شمال البحر الأسود بعد ذلك. إلا أن السفير الفرنسي توسط لدى الإدارة العثمانية بعد فترة قصيرة حتى سُمح لبعض من هؤلاء بالرجوع إلى إسطنبول والإقامة بمنطقة "جالاطا"، وأما البعض الآخر فصدر إذن لهم بالعودة إما إلى "خيوس" أو جنوة. ولقد شكّل فتح جزيرة

---

(١٠٠) دفتر القضايا الهامة، المجلد الخامس، ١٤٩٠.

"خيوس" الحلقة الأخيرة في سلسلة الفتوحات التي حققها السلطان سليمان في حياته الطويلة التي قضاها على عرش الدولة العثمانية. ذلك لأن السلطان العجوز ستوافيه المنية بعدها بقليل قبل أن يشهد فتح "سيكتوار" المَجَرية، كما أنه لن يرى إبحار "بياله بَاشَا" صوب مالطا ومهاجمته سواحل إقليم" بوليا" جنوب إيطاليا.

وبينما كان الأسطول العثماني يقوم بهذه الغزوات البحرية، وصلت بعض الأنباء عن المسلمين من سكان جزر ماليزيا. وكان البرتغاليون يسعون للسيطرة على الطرق البحرية في المحيط الهندي، بحيث استطاعوا إلحاق هزائم بالحكومات الصغيرة التي كانت تحكم في جزر ماليزيا وهيمنوا على تلك المنطقة. وكانت حكومة "آتشيه" تحكم جزيرتي "ملاكا" و"سومطرة". وبعد أن تعرض أحد أعضاء حكومة آتشيه ويُدعى "علاء الدين" لهجمات البرتغاليين، أوفد رسولًا عام ١٥٦٥م إلى إسطنبول لطلب المساعدة من العثمانيين. وقد عرض هذا الرسول ويُدعى "حسين" على السلطان سليمان تزويدهم بالمدافع والبنادق والجنود. كما أخبر السلطان باستعداد حكومتي كلكتا وسيلان للمشاركة في هذه المعركة ضد البرتغاليين. وقد تُوفي السلطان سليمان خلال غزوة "سيكتوار"، على أن ابنه "سليم الثاني" الذي تولّى العرش خلفًا له قَبل عرض حكومة "آتشيه" الماليزية بتقديم المساعدات لها في مواجهة البرتغاليين.

الغزوة الأخيرة: "سيكتوار"

اتخذ السلطان سليمان قرارًا أذهل الجميع بالخروج في غزوة إلى مدينة "سيكتوار" المَجَرية بعد الهزيمة التي مُني بها الأسطول العثماني في مالطا عام ١٥٦٥م. وتشير المصادر التاريخية إلى أن ابنة السلطان "مهرماه" والصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد بَاشَا" - الذي عُين خلفًا لـ"سميز علي بَاشَا" الذي تُوفي بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ٩٧٢هـ - ٢٨ حزيران/يونيو ١٥٦٥م) قد لعبا دورًا ملحوظًا في إصدار السلطان سليمان هذا القرار. وفي الواقع فإن الهزيمة التي لحقت بالعثمانيين في مالطا هزّت اعتبارهم في أوروبا. وكان السلطان يرغب

في التخلص من الآثار السلبية لهذه الهزيمة، وفي الوقت نفسه يثبت لرعاياه أنه لا يزال يسيطر على الوضع في دولته، وبإمكانه إدارتها كما كان في السابق. والسبب في ذلك أنه انتشرت بعض الشائعات بين رعايا الدولة العثمانية تشير إلى أن الصراعات بين أبناء السلطان، وهزيمة الأسطول في مالطا دفعت السلطان للخضوع لتأثيرات الأوساط الصوفية، وأفضت هذه الشائعات في النهاية لهزّ صورة السلطان بين أتباع دولته. وكانت هذه الأحداث من الممكن أن تكتسب بُعدًا يؤثر على الأسرة الحاكمة بأكملها وليس شخص السلطان سليمان وحده. وكانت تعهدات الاتفاقية التي أُبرمت مع آل "هابسبورج" عام ١٥٦٢م قد تجددت بموافقة الطرفين، إلا أن ذلك لم يوجد حلًا جذريًا للقلاقل التي كانت تشهدها المناطق الحدودية بين الدولتين. هذا إضافة إلى تأخر آل "هابسبورج" عن دفع الضرائب السنوية التي كانوا يطلقون عليها اسم "الهدية الشرفية"، في الوقت الذي كان يسميها العثمانيون بـ"الخراج".

وعندما تُوفي الإمبراطور "فرديناند" وخلفه "ماكسيمليان الثاني" تفاقمت الأزمات في إقليم "أَرْدَلْ"، وازدادت الصراعات على قلعتي "تُوكَايْ" و"بانكوتا". وتبع هذه الأحداث بعض المستجدات العسكرية والسياسية التي حتّمت على العثمانيين الخروج في غزوة جديدة لردع آل "هابسبورج". وقام السلطان سليمان بالتخطيط لهذه الغزوة بمساعدة من وزيره الأعظم "سُوكُولّو محمد بَاشَا". وكان الهدف من وراء هذه الغزوة الاستيلاء على قلعتي "سيكتوار" و"إيري"، إلى جانب توجيه رسالة تحذيرية إلى إمبراطور النمسا. وفيما يلي نسرد الوقائع والأحداث التي أدت إلى نشوب حرب جديدة بين الدولة العثمانية وآل "هابسبورج":

كانت الحدود الفاصلة بين الدولتين في الواقع تشهد بين الحين والآخر اشتباكات طفيفة، إذ وقعت بعض الأحداث على الحدود النمساوية في الجزء الممتد إلى إقليم "أَرْدَلْ" في عام ١٥٦٢م عقب التوقيع على اتفاقية السلام بين الطرفين مباشرةً. وقد تعرضت مدينتا "زاتمار" و"نيميتي" الواقعتان على ضفاف نهر "ساموش" لهجوم من حاكمي إمارتي "بودا" و"تيميشوارا" حيث

إنهما أضرما النيران في الأحياء الحدودية لهاتين المدينتين. كما أغار شقيق أحد القادة النمساويين من هذه المدينة على مدينة "سيجين" على رأس قوة عسكرية قوامها ٤ آلاف جندي من المشاة وألف آخرون من الفرسان. وكان قائد القلعة "محمود" قد غادر المدينة في وقت سابق للانضمام إلى القوة المحاصرة لمدينة "ساتو ماري" وكلّف شخصًا يُدعى "شهسوفار بَكْ" بالدفاع عن المدينة. وما إن وقع الهجوم على المدينة، أرسل هذا الأخير مبعوثًا إلى حاكم مدينة "فولك" يطلب منه المساعدة. فهرع قائد قلعة فولك "حسن" برفقة ٨١٠ فارسًا لنجدة مدينة "سيجين"، إذ نجح في تفريق القوات النمساوية المحاصرة للمدينة، وأسْر قادتها (١٤ تموز/يوليو ١٥٦٢م). وقد شهدت تلك الأثناء شن قوة عسكرية نمساوية مدعومة بجنود من المَجَر هجومًا على قلعة صغيرة واقعة في منطقة بحيرة "بالاتون"، وأسرت ٨٠ جنديًا من حامية هذه القلعة التي هدموها بعد ذلك. كما وقعت في العام نفسه بعض أحداث العنف في منطقة "درافا"، إذ تعرّض أحد الحكام العثمانيين ويُدعى "يحيى بَاشَا زاده أرسلان بَكْ" إلى هجوم من قوات القائد النمساوي "نيكولاس زريني" بينما كان في طريقه لتفقّد موقع بناء أحد الحصون. إلا أن "أرسلان بَكْ" رأى أنه من غير المناسب الدخول في معركة مع القوات النمساوية، وآثر مغادرة ميدان المعركة على الفور. وقد عُيّن "أرسلان بَكْ" حاكمًا على إمارة "بودا" عقب وفاة حاكمها بمرض الطاعون. كما تمكن حاكم فولك "حسن" من القبض على بعض القادة النمساويين عن طريق بعض الحيل والخدع، ومن ثم أرسلهم إلى إسطنبول.

ولم تتوقف الأحداث في العام التالي، إذ أقدم هذه المرة أحد قادة "هابسبورج" ويُدعى "هربرت" على عبور الحدود والتقدم حتى مدينة "كوستانوفيتش"، ومن ثم العودة بعد حصد بعض الغنائم. لكنه تعرّض وهو في طريق العودة لهجوم من القوات العثمانية التي أسقطت عددًا من قواته بين قتيل وجريح. وبعدما وقعت هذه الأحداث، بادر "فرديناند" إلى تعيين كاتب السفارة "ألبرت فون فيس" موظفًا مكلّفًا بالشؤون الدبلوماسية لدى الحكومة

العثمانية بعدما عاد سفيره "بوسبك" من إسطنبول. وقد أبلغ أركانُ الدولة العثمانية هذا السفير المعيّن حديثًا بأن "فرديناند" لم يسدد بعد ما عليه من الضرائب المستحقة، وتشاوروا معه بشأن دور هذا الأخير في الوقائع الاستفزازية التي تشهدها الحدود الفاصلة بين الدولتين. وفي نهاية المطاف، أرسل "فرديناند" الضرائب السنوية المستحقة مع السفير البابوي "بول بالينا" إلى إسطنبول بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٥٦٣م. وبينما كان هذا المبعوث عائدًا إلى النمسا، تم تعيين "فون فيس" سفيرًا لآل "هابسبورج" لدى الدولة العثمانية، وسلّمه السفير البابوي وثيقة تتضمن التعليمات التي يجب عليه القيام بهذا في إطار مهامه الجديدة. وكانت هذه الوثيقة تتضمن بعض التعليمات مثل عقد معاهدة لمدة ثماني سنوات مع العثمانيين نيابة عن ملك إسبانيا "فيليب الثاني"، وإطلاق سراح القادة النمساويين الأسرى في إسطنبول. وقد أخبر الصدرُ الأعظم في ذلك الوقت "سميز علي بَاشَا" السفيرَ النمساوي بإمكانية عقد اتفاق سلام مع "فيليب الثاني" شريطة سداد الجزء المتبقي من الضرائب السنوية المستحقة، إذ كان "علي بَاشَا" يميل إلى حل القضايا مع الأعداء عبر الطرق السلمية.

وعقب وفاة الإمبراطور "فرديناند" بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٥٦٤م، استدعى الصدر الأعظم السفير النمساوي في إسطنبول "فون فيس" وطالبه بسداد المبلغ المتبقي من الضرائب المستحقة، كما طلب تجديد مدة المعاهدة المبرمة بين الطرفين، والتي بقي منها ست سنوات. وأما الإمبراطور الجديد "ماكسيمليان الثاني" فقد رأى أنه من المناسب إرجاء إرسال أموال الضرائب إلى إسطنبول، وتجديد المعاهدة مع الحكومة العثمانية. وعندما أرسل السلطان سليمان مبعوثًا يُدعى "بَالِي شاويش" إلى فيينا لتهنئة الإمبراطور الجديد بمناسبة صعوده إلى العرش، طلب هذا المبعوث من الإمبراطور معرفة ما إذا كان يرغب في تجديد المعاهدة الموقعة مع حكومة إسطنبول. وفي هذه الأثناء عمد "يانوش سيجسموند بن زابوليا" ملك إقليم "أَرْدَلْ" إلى التدخل العسكري في منطقة "زاتمار" المتنازع عليها مع آل "هابسبورج"، ذلك لأن حكام إقليم

"أَرْدَلْ" كانوا يدّعون بأن آل "هابسبورج" يحتلون تلك المنطقة دون داع. وقد أُرسل مترجم البندقية السابق "ميشيل زيرنويس" إلى إسطنبول لإيجاد حل لهذه المنازعات بين الطرفين.

ولما وصل هذا المترجم إلى مدينة "كوماروم" أوقفه حاكم بودا "يحيى بَاشَا زاده أرسلان بَاشَا" وأبلغه بأن حاكم إمارة "استرجوم" لن يسمح له بالتقدم أكثر ما لم يتم سداد المبالغ المستحقة من الضرائب للدولة العثمانية. ثم بُعث أحد موظفي المالية العثمانية ويُدعى "هدايت جَاوُوشْ" إلى الإمبراطور "ماكسميليان الثاني" لإخباره أنه لن يُسمح بالعبور لأي سفير من طرفه لا يحمل ٦٠ ألف قطعة ذهبية -قيمة الضرائب المستحقة لعامين متتاليين- والهدايا التي تعهد بمنحها إلى وزراء البلاط العثماني. وقد غادر المبعوثان العثمانيان "هدايت" و"بالي" فيينا بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٦٤م بعدما حصلا على وعد من الإمبراطور بسداد قيمة الضرائب خلال فترة وجيزة، وكان يرافقهما في طريق عودتهما إلى إسطنبول المترجم "ميشيل زيرنويس" وسائر سفراء الإمبراطورية، إضافةً إلى خطاب من حكومة فيينا حول مطالبها بشأن منطقة "زاتمار". ووصل هذا الوفد إلى إسطنبول بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٥٦٤م. وقبل أن يستقبل السلطان سليمان الوفد النمساوي، قدّم سفراء فيينا أموال ضرائب عامين أي ٦٠ ألف قطعة ذهبية، إلى جانب هدايا إلى وزراء الديوان العثماني بقيمة ٣٠ ألف قطعة ذهبية (٤ شباط/فبراير ١٥٦٥م). وتقدّم الوفد النمساوي خلال المفاوضات مع مسؤولي حكومة إسطنبول بشكوى حول إقليم "أَرْدَلْ"، والسبب في ذلك أن حاكم الإقليم استولى على عدد من القلاع بمساعدة من حاكم إحدى الإمارات في المنطقة، كما أنه تلقّى دعمًا من حاكم ولاية "بوغدان". وأما الصدر الأعظم فأخبر الوفد أنهم على استعداد لتجديد معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين لثماني سنوات، موضحًا أن الدولة العثمانية لن تتخلّى عن الأراضي الواقعة تحت سيطرتها خلف نهر "تيزا". وأضاف أنه يُستثنى من ذلك إقليم "بانيا" التي تعتبر إحدى مناطق هيمنة الملكة "إيزابيلا".

ثـم تحـرك "زيرنويـس" بصحبـة المبعـوث العثمانـي "هدايت جَـاوُوشْ" إلى فيينا. إلا أنه وفي تلك الأثناء وصلت رسـالة من حاكم بودا "أرسـلان بَاشَا" تفيد بأن الإمبراطور "ماكسيمليان الثاني" حشـد قواته العسـكرية واستولى على مدينـة "تُـوكَايْ". وعليـه، فقـد اسـتدعت حكومة إسـطنبول على الفور السـفير النمساوي الذي كان قد وصل حديثًا إلى مدينة "تشورلو" الواقعة غرب إسطنبول. وشـعر السـلطان سـليمان آنذاك بغضب وضيق شـديدين بسـبب هـذه الواقعة. وبعد أن شُـرحت ملابسـات هذه الواقعة لسفير النمسا، سُـمح له بالمغادرة مرة أخـرى برفقـة "هدايت شـاويش". وقد وجه لهـذا الأخير تعليمـات بالاحتجاج لدى الإمبراطور علي الهجوم على مدينة "تُوكَايْ" والاسـتيلاء عليها دون انتظار رد الإدارة العثمانيـة علـى طلبه بخصوص منطقة "زاتمـار". وقد أخبر المبعوث العثمانـي الإمبراطـور "ماكسـيمليان الثانـي" لـدى اسـتقباله أنه إن لـم يتراجـع عـن اسـتيلائه علـى مدينـة "تُـوكَايْ"، فإنـه سـيجري تطبيـق الأمر الذي أُرسـل إلى حاكمي إمارتي بودا وتيميشـوارا وأمراء سـبع إمارات أخرى بتقديم الدعم العسـكري لحاكـم إقليـم أَرْدَلْ "يانوش سيجسـموند" على الفـور. وكانت هذه التعليمـات قـد وصلـت إلـى حاكم بودا "أرسـلان بَاشَـا"، فأرسـل قـوة قوامها ٦ آلاف جنـدي من أجل تقديم المسـاندة العسـكرية لإقليم "أَرْدَلْ". كما بسـط حاكم تيميشـوارا "حسـن بَاشَا" سيطرته على قلعة "بانكوتا". وما إن وصلت هذه الأنبـاء إلى الإمبراطور "ماكسـيمليان الثاني"، أرسـل موفـده "زيرنويس" مجددًا إلى إسطنبول للتفاوض بشأن استعادة قلعة "بانكوتا" وتحذير حاكم إقليم "أَرْدَلْ" بشـأن منطقـة "زاتمـار"، ووضـع المبعوث العثمانـي "هدايت جَاوُوشْ" تحت الإقامة الجبرية كرهينة حتى عودة سفيره من إسطنبول.

ومـا أن وصـل السـفير النمسـاوي إلـى إسـطنبول حتـي وجـد أن تغييـرًا قد طرأ على الحكومة العثمانية، إذ عُيّن "سُوكُولُّو محمد بَاشَا" في منصب الصدر الأعظم بعد وفاة "سميز علي بَاشَا" (٢٨ حزيران/يونيو ١٥٦٥م). فموقف الصدر الأعظم الجديد بشـأن القضايا المتنازع عليها مـع آل "هابسـبورج" يختلف تمام الاختـلاف مع موقف سـلفه. ذلك لأنـه لم يكن يميل إلى السـلام مع الأعداء

كمـا كان مَنْ قبله. وحينما استقبل "سُوكُولّو محمد بَاشَـا" السفيرَ النمساوي في إسطنبول، أبلغـه أنه يلزم على الإمبراطـور "ماكسيمليان الثانـي" أن يُعيد مدينتي "تُوكَايْ" و"زيرينس"، وأنه لا يمكن تنفيذ شروط معاهدة "زاتمار" لأنها وُقعت دون الحصول على موافقة السلطان سليمان. بدوره، أوضح الصدر الأعظم -بشكل صارم- أنه قرر وقف جميع المفاوضات الجارية مع الجانب النمساوي حتى تدفع حكومة فيينا ما عليها من ضرائب، مشيرًا إلى أن تجديد معاهدة السلام مرتبط بتنفيذ هذه المطالب. وقد أخبر مبعوثا النمسا في إسطنبول "فون فيس" و"زيرنويس" الصدرَ الأعظم أنهما ليسا مخوّليْن بقبول هذه المقترحات. وفي وقت استعد فيه "زيرنويس" للعودة إلى النمسا لإبلاغ الإمبراطور بردّ حكومة إسطنبول، جاءت رسائل من إقليم "أَرْدَلْ" تشير إلى استمرار الاعتداءات النمساوية على الإقليم، فَمُنع السفير من العودة إلى فيينا واحتُجز في إسطنبول. وبعدما وصل نبأ استيلاء حاكم تيميشوارا "حسن بَاشَا" على قلعة "إيردود" يوم ١٤ تموز/يوليو إلى "سُوكُولّو محمد بَاشَا"، أبلغ السفيرَ النمساوي بأن السلطان سليمان لا يعترف بمعاهدة "زاتمار"، وسمح له بالمغادرة على أن يخبر الإمبراطور بطلب تسليم قلعتي "ناجي بانيا" و"تُوكَايْ" إلى حاكم إقليم "أَرْدَلْ"، وكذلك ضرورة إطلاق سراح المبعوث العثماني "هدايت شاويش" المحتجز كرهينة في فيينا. وانطلق "زيرنويس" من إسطنبول عائدًا إلى النمسا يوم ٨ آب/أغسطس ١٥٦٥م.

وقد سيطرت على أذهان أركان الدولة العثمانية في تلك الفترة فكرة إعلان حرب جديدة على النمسا. وبينما الأمر هكذا أقدم حاكم البُوسْنَة "سُوكُولّو مصطفى بَاشَا" - ابن عم الصدر الأعظم "سولوكو محمد بَاشَا"- على قيادة حملة عسكرية من جبهة كرواتيا ضد النمسا من أجل حل قضية إقليم "أَرْدَلْ". وقد حاصر "مصطفى بَاشَا" في البداية قلعة "كروبا" التابعة للقائد العسكري "زيرني ميكولاس"، إذ رفض قائد القلعة "ماتياس باكيس" عرض القوات العثمانية بتسليم القلعة، وطلب المساعدة من القلاع المحيطة به لصد هجوم العثمانيين. فبادر "مصطفى بَاشَا" بحصار القلعة حصارًا خانقًا لمدة ١٦ يومًا،

وقصفها بقذائف المدافع العنيفة، إلا أن ذلك لم يغير من الوضع شيئًا. وقد نفدت ذخيرة الجنود ومستلزماتهم العسكرية، ما دفعه لطلب المزيد من الأسلحة والذخيرة من ولايته. ومن جهة أخري حاولت قوة نمساوية قوامها ٧ آلاف جندي إفشال هجوم العثمانيين، إلا أنها لم تستطع الاقتراب أكثر من مواقع تمركز القوات التركية. ولم تستطع فعل أي شيء يُذكر بينما كان "مصطفى بَاشَا" يستولي على المدينة. وبعد أن استولى "مصطفى بَاشَا" على قلعة "كرويا"، أخضع قلعة "نوفي" المجاورة لسيطرته، ومن ثم تقدم حتى وصل إلى منطقة "أوبريسلو" التي حط المقام بها، ثم أوقف عملياته العسكرية عند هذه المنطقة.

ومع تفاقم الأوضاع مع مرور الوقت، شعر الإمبراطور بالقلق الشديد، وسعى لاستخدام آخر ورقة دبلوماسية لديه عام ١٥٦٦م لحماية معاهدة السلام المبرمة مع الدولة العثمانية. وقد أوفد مبعوثًا ذي أصول مجرية يُدعى "هوسزوتهوتي" مطلع عام ١٥٦٦م إلى إسطنبول ومعه العديد من الهدايا، ونحو ٢٠ ألف أسير بعد إطلاق سراحهم (٣١ كانون الثاني/يناير ١٥٦٦م). حتى إنه كان من بين الأسرى أحد رجال ابنة السلطان "مهرماه" وهو رجل عجوز يُدعى "قاسم شاويش" كان قد أسره النمساويون في وقت سابق. وعليه، فقد كان الإمبراطور "ماكسيمليان الثاني" يعتقد أن بإمكانه حماية معاهدة السلام الموقعة مع العثمانيين بهذه الطريقة، لكن سفيره طالب حكومة إسطنبول بإعادة قلعة "كرويا"، ولم يجلب معه الضرائب المستحقة إلى البلاط العثماني، ولم يعطِ مسؤولو القصر جوابًا شافيًا بشأن إعادة قلعة "تُوكَايْ". ولهذه الأسباب التي ذكرناها أعلاه وُضع ذلك السفير تحت الإقامة الجبرية على الفور، وأُعلنت الحرب على النمسا.

الهجوم على قلعة "سيكتوار" ومحاصرتها

بإمكاننا القول إن الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد بَاشَا" كان له الدور الأبرز في إعلان الحرب على النمسا. وقد عرض على السلطان سليمان -الذي كان قد بلغ من العمر عتيًا في ذلك الوقت- المشاركة في هذه الغزوة

والخروج على رأس الجيش. وفي الوقت الذي قرر فيه السلطان الانضمام بنفسه إلى هذه الغزوة، رغب في الاستيلاء على قلعتي "سيكتوار" و"إيري" اللتين تعتبران من أكثر قلاع النمسا تحصينًا بعدما فشلت جميع محاولات قواته في محاصرتهما والهيمنة عليهما، وكان يهدف من وراء ذلك تدمير مراكز المقاومة النمساوية الهامة في المَجَر. كما كان السلطان سليمان يطمح في نهاية حياته لبسط نفوذه على مدينتي "جيور" و"كوماروم" لينهي بذلك سلسلة غزواته وفتوحاته في المَجَر بعظمة وشرف كبيرين. وجاءت على رأس الأسباب التي دفعت السلطان للخروج في هذه الغزوة رغبته في إسكات الأصوات المنتقدة لعدم خروجه في غزوة منذ عشر سنوات ومحو آثار الهزيمة التي تلقّاها الأسطول العثماني في المَجَر. وكان هناك شيخ يُدعى "نور الدين" يقول إن ما من سلطان أو حاكم لا يخرج للجهاد في سبيل الله إلا ويكون عرضة للانتقاد والمؤاخذة، وهو ما لعب دورًا كذلك في تشجيع السلطان على الخروج في تلك الغزوة. وكانت ابنة السلطان "مهرماه" تشجع والدها أيضًا على ذلك، كما أجبرت العرائض والخطابات التي كان يرسلها حكام الولايات الحدودية وملك إقليم "أَرْدَلْ" السلطانَ في نهاية الأمر على اتخاذ قرار كهذا.

وفي نهاية المطاف، عيّن السلطان الوزير الثاني "بيرتف بَاشَا" قائدًا على الجيش قبيل بداية الغزوة بيومين، ثم أرسله إلى إقليم "أَرْدَلْ"، وكلّفه بمهمة الاستيلاء على قلعة "جوله" الواقعة على حدود مدينة "تيميشوارا". وإلى جانب ذلك، أقرّ السلطان سليمان خطة الحرب على النمسا. وشملت هذه الخطة بسط السيطرة على جميع أنحاء منطقة نهر "الطُونَة" عبر شن هجوم من جهة كرواتيا وإقليم "أَرْدَلْ"، وإجبار القوات النمساوية على الانسحاب إلى فيينا من خلال الإغارة على مدينة "كاماروم". وبهذه الطريقة يكون "بيرتف بَاشَا" قد بدأ الغزوة فعليًا. وتحرك هذا الأخير نحو الأراضي النمساوية في أواسط شهر آذار/مارس على رأس قوة عسكرية مكونة من ٣ آلاف من جنود الإِنْكِشَارِيّة، ووحدة من خيرة الجنود قوامها ٦٠٠ فرد من السرايا الوسطى للجيش وحامية أسلحة أركان الدولة "سلاحدار"، و٦٣ رقيبًا، و١٥٠٠ من الفرسان أبناء

المنتسبين لطبقة الإنْكِشَارِيّة. وكان من المقرر أن يلتقى "بيرتف بَاشَا" دعمًا كذلك من حاكمي ولايتي تيميشوارا وبَلْغِرَاد.

وقبل أن يغادر السلطان سليمان إسطنبول التي لن يراها بعد ذلك ثانية، توجّه صوب مقام الصحابي "أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري (ت: ٤٩هـ/٦٦٩م)" ﷺ وأخذ يدعو الله ببعض الأدعية. ولما شعر بأن حالته الصحية على ما يرام، امتطى جواده وغادر عاصمته في مراسم مهيبة يوم ١١ شوال ٩٧٣هـ (١ أيار/مايو ١٥٦٦م). وكانت إدارة تلك الغزوة قد أُسندت للصدر الأعظم.

وأما السلطان سليمان فقد شارك في الغزوة داخل عربة تجرها الخيول حتى لا يصيبه الإعياء من المجهود الزائد خلال الرحلة. وكان السلطان يمتطي الجواد أثناء عبوره من المدن نحو النمسا، ولم يكن يخرج من العربة المخصصة له بخلاف ذلك. وكان من بين المنضمين لهذه الغزوة كلٌّ من الوزير الثالث فرهاد بَاشَا، والوزير الرابع أحمد بَاشَا، والوزير الخامس "قيزل أحمدلو مصطفى بَاشَا"، والقاضي العسكري في الرُّومَلِي "حميد أفندي"، والقاضي العسكري في الأناضول "برويز أفندي"، وقائد الإنْكِشَارِيّة "علي أغا" (مؤذن زاده علي بَاشَا)، ورئيس شؤون المالية "مراد شلبي"، وحامل ختم السلطان "محمد شلبي". وعندما صدر قرار الخروج إلى غزو النمسا، بادر حاكم ولاية بودا "أرسلان بَاشَا" إلى شن هجوم على الأعداء بغرض تحقيق نصر حقيقي قبل وصول السلطان إلى المَجَر لعلمه بأن الحرب يجب أن تبدأ على الفور في المناطق الحدودية أولًا. وتحرك "أرسلان بَاشَا" من دون أن يصدر إليه أمر من أي مسؤول بالدولة، وحاصر قلعة "بالوتا"، وشن عليها هجمات مكثفة على مدار عشرة أيام، لكن بعد أن وصلته أنباء عن اقتراب قوة عسكرية نمساوية، تراجع عن مهاجمة القلعة ورفع الحصار عنها. وفي ظل هذه التطورات، أسرعت القوات النمساوية للإغارة على قلعتي "تاتا" و"فيزبريم"، واستطاعت الاستيلاء عليهما، وارتكبت مجازر بشعة في هاتين المدينتين. وسنرى لاحقًا أن "أرسلان بَاشَا" سيُعاقب عقابًا عسيرًا بسبب هذا الخطأ الجسيم الذي ارتكبه، وهو ما سيؤدي إلى إعدامه.

وقد ودّع شيخ الإسلام "أبو السعود أفندي" وقاضي إسطنبول "أحمد أفنديّ" الجيش العثماني بقيادة السلطان سليمان. ومن ثم انطلق الجيش بقيادة السلطان من إسطنبول إلى أَدِرْنَه عبر طريق "جَاتَالْجَه - "سيليفري (*Silivri*)""، ووصل بعدها إلى مدينة "تاتار بازارجيغي"، وحينئذ بلغت السلطان أنباء تتحدث عن أن "مراد" -حاكم إمارة "صَارُوخَانْ"- بن الأمير "سليم" رُزق بمولود ذكر، فسُرّ كثيرًا وأطلق اسم "محمد" على ابن حفيده قائلًا:

"... كان اسم جدي الأعظم محمد بن مراد، فليكن اسم ابن حفيدي كذلك محمد..."

ووصل الجيش العثماني إلى بَلْغِرَاد يوم ١٩ حزيران/يونيو، وقد عانى كثيرًا للوصول إلى مدينة "شاباتس" بسبب هياج نهر "الطُونَة". وبَنت القوات العثمانية جسرًا فوق مياه "الطُونَة"، واستطاعت العبور بهذه الطريقة إلى سهل "سِيرَمْ". ويشير المؤرخ العثماني "مصطفى السلانيكي" -الذي شارك بنفسه في تلك الغزوة- إلى أنه أُقيمت مراسم فخمة للغاية لعبور الجيش العثماني من تلك المنطقة. ثم وصل الجيش إلى مدينة "زيمون" بحلول وقفة عيد الأضحى، وصدر قرار بالاحتفال بالعيد في تلك المدينة. وقد التحق حاكم إقليم "أَرْدَلْ" "يانوش سيجسموند" بالجيش العثماني بمدينة "زيمون" بمرافقة حشد كبير بعدما وُجّهت إليه دعوة للمشاركة في هذه الغزوة.

ولما وصل "سيجسموند" إلى مقر قيادة الجيش العثماني، حُيي بإطلاق بعض قذائف المدفعية في الهواء وأُقيمت مراسم استقبال على شرفه. وخُصصت له خيمة حمراء بجوار خيمة رئيس رقباء الديوان السلطاني. ثم استقبله السلطان في خيمته عقب انتهاء مراسم الاحتفال بعيد الأضحى. وكان يسير أمامه وخلفه ٥٠ رقيبا في كل جهة مرتدين ملابس المراسم، وكان بالقرب منه ٤ وزراء وقائد جنود الإِنْكِشَارِيّة. وعندما وصل "يانوش" إلى الخيمة، قدّم إلى السلطان سليمان الهدايا التي كان يحملها جنود الإِنْكِشَارِيّة. ثم أُدخل إلى خيمة السلطان، وتقدم حتى وصل إلى مجلس السلطان. وكان يحيط مجلس السلطان ٤ وزراء. وركع

حاكم إقليم "أَرْدَلْ" على ركبتيه ثلاث مرات أمام السلطان، وأمره السلطان سليمان في كل مرة بالوقوف على قدميه. ثم بعد ذلك قبّل يد السلطان، وبعدها أُجلس على كرسي مزيّن. وقال "يانوش سيجسموند" في حضرة السلطان:

"أنا عبدك ابن عبدك، والأمر والفرمان بيديكم حضرة السلطان."

فأجابه السلطان بقوله:

"طبتَ وطاب ممشاك".

وبعد أن خرج "يانوش" من خيمة السلطان التفت إلى المترجم "إبراهيم" وعبّر عن مشاعره تجاه مقابلة السلطان بقوله:

"... لقد أسعدتني عظمة السلطان كثيرًا لدرجة أنني لم أستطع أن أتفوه ببنت شفة في حضرته."

وفي اليوم التالي حصل "يانوش (*Janos*)" على هدايا في مقابل الهدايا التي قدمها للسلطان. ويُروى أن السلطان سليمان همّ أن يأمر بإعداد مائدة طعام على شرف أمير "أَرْدَلْ"، إلا أن الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد باشا" حذره من أن جسد الأمير الهزيل ربما يتضرر من الأطعمة التركية التي لم يعتد عليها، مشيرًا إلى أن المجريين قد يفسروا هذه الحالة على أنها محاولة لدس السم للأمير؛ ما دفع السلطان للتخلي عن هذه الفكرة. وقد قدم "يانوش" عريضة إلى السلطان يطلب فيها استرداد الأراضي الواقعة بين نهر "تيزا (*Tisza*)" وحدود إقليم "أَرْدَل"، كما طالب بضم مدن "تيميشوارا (*Tamşvar*)"، و"ليبوفا (*Lipova*)"، و"دبرتسن (*Debrecen*)"، و"سولنوك (*Solnok*)" إلى حدود ولايته.

وفي اليوم التالي لاستقبال السلطان سليمان أمير إقليم "أَرْدَلْ"؛ جاء وفدٌ من سفراء فرنسا لمقابلة السلطان. وكان على رأس هذا الوفد هو "م. دي جرانتري دي جراندشامب (*M. de Grantree de Grandchamps*)" الذي أرسلته نائبة رئيس الحكومة الفرنسية "كاترين دي ميديسي (*Catherine de Medicis*)" إلى السلطان لتلطيف العلاقات التي قُطعت بين الدولتين منذ فترة

طويلة. وكانت أولى التعليمات التي تلقاها هذا السفير هي أن يسعى لتبييض صورة "ماكسيمليان الثاني" لدى السلطان. وكان هذا الأخير يسعى من جهة لحشد جنوده بعدما سمع بتحرك الجيش العثماني صوب النمسا، كما حاول، من جهة أخرى، طلب المساعدة من جميع ملوك أوروبا وعلى رأسهم ملك إسبانيا وبابا الفاتيكان. إلا أن مساعيه لجمع الدعم اللازم باءت بالفشل جراء الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها أوروبا في ذلك التوقيت. حتى إن ملك إسبانيا "فيليب الثاني" لم يستطع تقديم الدعم كما يجب لابن عمه "ماكسيمليان"؛ بسبب انشغاله بغزواته البحرية في مياه المتوسط. وأما فرنسا فكانت تربطها صداقة سياسية بالدولة العثمانية، كما أنها كانت تعاني آنذاك من صراعات دينية ومذهبية، وبالرغم من ذلك كله حاولت مساعدة الإمبراطور ببعض المحاولات الدبلوماسية؛ بحيث كانت تفكر في مساعدته- بالطبع- بعد تحقيق مصالحها ومآربها التي ترنو إليها أولًا. وفي الواقع لم يستطع السفير الفرنسي أن يثني السلطان عن مواصلة هذه الغزوة؛ على الرغم من نجاحه في تلطيف العلاقات مع العثمانيين. ونفهم من ذلك أن فرنسا لم تقدم على هذه المحاولة إلا على سبيل التظاهر وعدم الجدية. حتى إنه يُقال إن السفير الفرنسي لم يتردد في تهنئة "يانوش (*Janos*)" الذي ترك المذهب الكاثوليكي واعتنق المذهب اللوثري (البروتستانتي).

وبينما كان الجيش العثماني في مدينة "زيمن"، أرسل السلطان حاكم ولاية كارامان "سليمان باشا الشركسي" إلى مدينة "بودا" لقيادة الحامية المدافعة عنها. وبينماكان السلطان نفسه في طريقه صوب مدينة "إيري". إلا أن خطة السير تغيرت بعدما تحرك الجيش من ذلك الموضع؛ إذ وصلت في تلك الأثناء أنباء تفيد بأن قائد قلعة سيكتوار "زيرني ميكلوس" أغار على حاكم ولاية تيرهالا محمد بينما كان في طريقه لعبور نهر "درافا" بالقرب من قلعة "أوسيك"، وعمد برفقة ابنه إلى ذلك الأخير وسرقة حاجياته. وكان حكام الولايات الحدودية يسعون لإلقاء القبض على "زيرني" في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب توجهت القوات العثمانية صوب قلعة "سيكتوار"، وعبر الجيش نهر "الدانوب" بواسطة جسر بُني

فوق مياهه عن موقع يُسمى "فوكوفار". إلا أن هذا العبور لم يكن سهلًا؛ ذلك لأن الجسر تهدم عندما عَلا مستوى المياه. وعليه، أمر السلطان ببناء جسر آخر فوق نهر "درافا (*Drava*)" بالقرب من قلعة "أوسيك". وقد أُنشأ هذا الجسر خلال ١٧ يومًا عن طريق وضع ١١٨ سفينة جنبًا إلى جنب. حتى إن السلطان سليمان ذهب بنفسه لتفقد هذا الجسر بعد بنائه. وفي نهاية الأمر، استطاع الجيش العثماني بالكامل عبور الجسر يوم ١٩ تموز/يوليو.

أقام الجيش العثماني في موقع يُسمى "هارساني (*Harsany*)" يقع بين مدينتي "بيتش (*Peçuy*)" و"سيكلوس (*Siklos*)". وقد أُعدم حاكم ولاية بودا "أرسلان باشا" في هذا المكان بعدما أخفق إخفاقات عسكرية من دون الحصول على تعليمات من رؤسائه. ويُروى أن الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد باشا" لعب دورًا بارزًا في تنفيذ هذه العقوبة؛ إذ تؤيد هذه الرواية مخطابته "أرسلان باشا" بشكل صارم. وفي الواقع، حال الصدر الأعظم دون تقديم "أرسلان باشا" عريضة يدافع فيها عن نفسه إلى السلطان، وسعى إلى التقليل من شأنه وذمه لدى السلطان بأن قال له: "ما الذي جاء بك؟ إلى من وهبت الجيش؟! لقد أحسن إليك السلطان بمنحك لقب أمير الأمراء، فلم تراع ذلك الإحسان. وكلّفك بمهام سياسية، فلم تتأدب وجرّأت الكفار على الهجوم على قلاع أهل الإسلام يا أيها الملعون." ثم أصدر أمرًا إلى كبير الرقباء للقبض عليه، ومن ثم استدعى الجلاد "قاسم" لينفذ حكم الإعدام فيه. ووصل الجيش العثماني بعد هذه الواقعة إلى مدينة "بيتشو"، وهنا قام السلطان سليمان بتفقد جميع فرق الجيش. وبعدها عسكر جنود الروملي في منطقة غابات قريبة من قلعة "سيكتوار" يوم ٤ آب/أغسطس. وبعد عقْد أمير أمراء الروملي بعض المفاوضات، تقرر نصب خيمة السلطان فوق تلٍ يُسمى "سيميليوف (*Semilihov*)" ليكون بمنأى عن قذائف مدافع العدو.

وعندما وصل الجيش العثماني مشارف مدينة "سيكتوار" كان الوزير الثالث "فرهاد باشا" وأمير أمراء الأناضول "زال محمود باشا" في الميمنة، والوزير

الخامس "قِيزِيلْ أَحْمَدْلُو (Kızıl Ahmedlü) مصطفى باشا" وشقيقه أمير أمراء الروملي "شمسي أحمد باشا" في الميسرة، وقائد جنود الإنكشارية "علي أغا" في المركز، وقائد الأسطول "علي بورطوق" في مياه نهر "الدانوب". وكانت قلعة المدينة يحيطها نهر "ألماس" من كل جانب، وكانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام على رأسها المدينة الجديدة والمدينة القديمة. وكانت قلعة المدينة تمتاز بالتحصين الكامل، وقائدها هو القائد العسكري الشهير "زيريني ميكلوس". وتشير المصادر التاريخية الغربية إلى أن ذلك القائد كانت تحت إمرته قوة عسكرية قوامها ٣٥٠٠ جندي و٦٠ مدفعًا. لكن يمكننا التخمين أن حامية القلعة كانت أكبر من ذلك العدد، ذلك لأن قوة صغيرة كهذه ما كان لها أن تصمد في مواجهة القوات العثمانية على مدار شهر كامل من الحصار المتواصل. وقد بدأ حصار القلعة بقصفها بالمدافع، وفي تلك الأثناء حققت القوات العثمانية نجاحين متتاليين في القسم القديم من "سيكتوار"؛ إذ استطاع الجيش الاستيلاء على القلعة بسهولة بعد فترة من الهجوم المباغت. في حين عمدت القوات المحاصرة لقلعة التي يحميها "ميكلوس" إلى تثبيت مدافعها في الأماكن المرتفعة من المدينة، ومن ثم بادرت إلى قصف أسوار القلعة. وبعد فترة استطاعت القوات العثمانية السيطرة كذلك على القسم الجديد من المدينة. وأما القائد "ميكلوس" فقد انسحب بقواته إلى داخل القلعة وبدأ في الدفاع عنها. وفي مقابل ذلك أقدمت القوات العثمانية على تجريب بعض الحيل من أجل تثبيط معنويات القوات المدافعة عن القلعة. وقد أسر العثمانيون حامل راية الابن الأكبر للقائد "ميكلوس" وبعض الأشخاص الآخرين، وبادروا إلى عرضهم أمام القلعة، كما أرسلوا رسائل باللغات الكرواتية والمجرية والألمانية إلى من كان داخل القلعة، إلا أن كافة هذه المحاولات لم يُكتب لها النجاح، إذ واصل "ميكلوس" الدفاع عن القلعة باستماتة.

بذل الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد باشا" جهدًا جبارًا للاستيلاء على قلعة "سيكتوار"، حتى إنه لم يكن يتورّع عن تفقّد خنادق الجنود وتشجيعهم قبل الخروج إلى المعارك. وكاد هذا الأمر يكلفه حياته في مرة من المرات؛

إذ إنه ما إن تراجع عن إحدى نقاط الجبهة بعد أن صاح عليه كاتب السر، حتى سقطت قذيفة مدفعية على النقطة ذاتها؛ مما أسفر عن استشهاد بعض الجنود الذين كانوا متواجدين في ذلك المكان. وعلى الرغم من هذه العزيمة التي كان يتمتع بها "سُوكُولّو محمد باشا"، إلا أن حامية القلعة لم تتوانَ هي الأخرى عن الدفاع عنها بكل ما أوتيت من قوة. حتى إن القوات العثمانية فشلت في اختراق أسوار القلعة في ثلاث هجمات شنّتها بشكل متتالٍ، كما تكبّدت خسائر كبيرة. وكان السلطان العجوز يشعر بالحزن جراء هذه الأوضاع غير السارّة، وقد أعرب عن حزنه ذلك في رسالة بعث بها إلى الصدر الأعظم قال فيها:

"لستُ راضيًا بالتقدم حتى خنادق الجنود. فالجنود والقادة المسلمون عندي أهم وأكبر من أي شيء. عليك بتوفير الأسلحة ومعدات الحرب واستخدامها بحسن التفكير والتدبير للاستيلاء على هذه القلعة التي أحرقت قلبي. وأدعو الله ﷻ أن يعيننا على إنجاز هذا الأمر بسلام".

وكان الجيش العثماني في ذلك التوقيت يسعى لتجهيز نفسه من جديد للاستيلاء على القلعة، بحيث طلب أمير أمراء الروملي من جنوده تجميع الأخشاب حول القلعة؛ فهمّ الجنود إلى قطع أخشاب الأشجار الموجودة في الغابات المحيطة بالمكان ونقْلها إلى الخنادق. وبعدها بادرت القوات العثمانية إلى الهجوم متسلقة هذه الأخشاب، إلا أن هذا الهجوم باء بالفشل إثر تكثيف العدو قصفه المدفعي. وعقب ذلك مباشرة فجّرت القوات العثمانية الألغام التي زرعتها بجوار أسوار القلعة، كما أضرمت النار في بعض المتفجرات الأخرى التي أُلصقت بجسم القلعة، ما أحدث في النهاية فتحات كبيرة في أسوار القلعة. وقد استطاعت القوات العثمانية دخول القلعة من خلال هذه الفتحات والاستيلاء عليها بنجاح. ثم انتقل الجيش العثماني إلى مرحلة الضغط على القلعة الداخلية لإسقاطها هى الأخرى، فأُحيطت بالمواد القابلة للاشتعال كأغصان الأشجار وأخشابها، ومن ثم أضرمت النار بها، فأحاطت النيران "ميكلوس" وحامية القلعة من كل اتجاه. فاضطر هذا الأخير أن يحاول الخروج

من القلعة برفقة ٦٠٠ من رجاله للإغارة على القوات العثمانية، لكنه لم ينجح في شق صف القوات العثمانية، وأُصيب وسقط أسيرًا في أيديها. وبعدها بفترة قصيرة أُعدم بقطع رأسه فوق ماسورة أحد المدافع (٧ أيلول/سبتمبر ١٥٦٧م). وفي ذلك التوقيت كان الصدر الأعظم يُخفي نبأ وفاة السلطان سليمان؛ إذ اتخذ حزمة من التدابير لئلا ينتشر هذا الخبر بين الجنود فتهبط عزيمتهم.

كان السلطان سليمان في الأساس تسيطر عليه حالة من المرض والإعياء قبل الخروج إلى تلك الغزوة، وقد لعب طول طريق الرحلة والحصار دورًا بارزًا في إرهاقه بشكل غير عادي. أضف إلى ذلك الحزن الذي شعر به لفشل قواته في الاستيلاء على قلعة "سيكتوار"، مما تسبب في تردّي حالته الصحية وخضوعه للعلاج في السرير. وتختلف وجهات النظر بشأن مرض السلطان سليمان؛ إذ تشير بعضها إلى أنه كان مصابًا بأمراض: النقرس، والزحار (التدفق الدموي)، والشلل، بل والسرطان. وكان مرض السلطان قد ازداد في الأيام الأخير من حصار القلعة. وفي نهاية الأمر وافته المنية بينما كانت قوات جيشه تعد العدة للهجوم على القلعة الداخلية في ليلة ٧ أيلول/سبتمبر (٢١ صفر ٩٧٤هـ). وقد أُخبر الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد باشا" بهذا النبأ على الفور. وما إن وصله الخبر حاول التصرف بعقلانية ورباطة جأش على الرغم من شعوره بحزن كبير لوفاة السلطان؛ فبادر الصدر الأعظم أولا إلى تحذير جميع من علم بوفاة السلطان؛ فأمر بإخفاء هذا الخبر وعدم إشاعته والتصرف بطريقة طبيعية وكأن السلطان على قيد الحياة بُغية إنجاز مهمة الجيش في إسقاط القلعة وعدم السماح لأن تحدث أية حالة من الاضطراب في السيطرة على الجنود. ثم بعد ذلك بعث رسالة سرية إلى "جعفر أغا" أحد أركان القصر، وطلب منه استدعاء كبير الحرّاس إلى الخيمة. ونقل "جعفر أغا" تعليمات الصدر الأعظم إلى كبير الحرّاس بقوله: "الحمد لله تعالى فصحة السلطان في تحسن مستمر، إلا أنه متوتر قليلًا بسبب فشل القوات في فتح القلعة على الرغم من تكبّد الكثير من المشقة والخسائر لأجل الاستيلاء عليها.



جثمان السلطان سليمان ينقل إلى فناء جامع السليمانية الذي سيقام فيه ضريحه لاحقا كي يدفن فيه

وقد أمر سعادته بفتح القلعة اليوم على الفور." وبهذه الطريقة استطاع الصدر الأعظم إخفاء نبأ وفاة السلطان بذكاء شديد عبر نشر بعض الأخبار المحفزة للجنود من أجل إسقاط القلعة، حتى إن نبأ الوفاة هذا لم يصل إلى وزراء الديوان. وفي نهاية المطاف نجح الجيش في دخول القلعة في اليوم التالي، إلا أن السلطان سليمان لم يُكتب له رؤية هذا النصر الكبير.

وقد كلّف الصدر الأعظم كاتب السر "فريدون أحمد بك" بكتابة رسالة يشرح فيها هذا الأمر، ومن ثم أرسلها إلى الأمير "سليم". ولم يكن الرسول "حسين شاويش" ناقل هذه الرسالة على علم بمحتواها، وكان يظن أنه ذاهبٌ يزفُّ البشرى إلى أمير أمراء حلب، إذ كان من المفترض أن يلتقي الأميرَ "سليم" المتواجد في إحدى المراعي بمنطقة "شيجانلي" القريبة من مدينة "كوتاهيا" لتسليمه الرسالة، ومن ثم يكمل طريقه. وكلّف الصدر الأعظم هذا الرسول بالمرور بمدينة "كوتاهيا"، وتسليم الرسالة إلى الأمير "سليم"، وإبلاغه بنبأ فتح القلعة، وأن السلطان سليمان لن يغادر المدينة قبل أن يقوم الجيش بتحصين القلعة بشكل محكم. وبهذه الطريقة نجح "سُوكُولّو محمد باشا" في إخفاء سر وفاة السلطان عن الجميع بعدما كلّف كاتب السر "جعفر أغا" – الذي كان خطه في الكتابة يشبه إلى حد بعيد خط السلطان – بكتابة بعض الرسائل بشأن عدد من القضايا. ومن ناحية أخرى غُسّل جثمان السلطان في خيمته وكُفِّن،

كما استُخرجت أعضائه الداخلية ودُفنت. وقد صلّى عليه صلاة الجنازة ١٢ شخصًا كان من بينهم الطبيب "قيسوني زادة بدر الدين محمد شلبي"، وإمام السلطان الدرويش "ركابدار مصطفى". وبعد ذلك طُهّر جسد السلطان ولُفّ في قطعة من المشمع بعد تطييبه برائحتي المسك والعنبر، ثم دُفن بشكل مؤقت أسفل عرشه الذي كان داخل خيمته.

لقد بذل الصدر الأعظم "سُوكُولّو محمد باشا" ما بوسعه من جهود كي يخفي سر وفاة السلطان سليمان. وفي تلك الأثناء بعث رسائل النصر إلى جميع الولايات للإعلان عن فتح مدينة "سيكتوار". وأُمر بتحويل كنسية المدينة إلى جامع، وأُعلن أن السلطان سيخرج بنفسه إلى صلاة الجمعة في ذلك الجامع. ولما اقترب يوم الجمعة أُشيع أن السلطان يعاني من بعض الأوجاع بسبب مرض النقرس، وأنه لن يستطيع الذهاب إلى صلاة الجمعة هذا الأسبوع. لكن هذه الواقعة أشاعت الشك في قلوب الجميع، وبدأت بعض الشائعات تسري بين أفراد الجيش حول وفاة السلطان. وعليه، أعلن الصدر الأعظم أن السلطان يعتزم تأسيس ديوان بالمدينة ليشعر الجنود بأنه لا يزال على قيد الحياة. والسبب في ذلك خشيته أن يقوم جنود الإنكشارية بثورة ضده كما فعلوا إبان وفاة السلطان "محمد الفاتح". وفي اليوم التالي اجتمع أركان الدولة في خيمة ضخمة للغاية لمناقشة أمور الديوان. ودخل قائد فرقة الإنكشارية "علي أغا" إلى الخيمة، ثم خرج بعدها مباشرةً، وخاطب جنود الإنكشارية الذين كانوا يتناولون الطعام في تلك الأثناء قائلًا:

> "يا أيها الرفقاء! لقد أمر السلطان سليمان بإكمال تحصين القلعة. كما أصدر فرمانًا بمكافأتكم على شجاعتكم وثباتكم في المعركة، وهو يحييكم على صمودكم وجلدكم."

وكلفهم بتجهيز جيادهم. فأجابه الجنود قائلين:

> "ستكون مكافآتنا كثيرة."

ورد عليهم قائدهم قائلًا:

"أنا ضامن للجميع. هيا لننفذ أوامر السلطان، ونلحق بالقلعة لتحصينها."

ومن ثم امتطى جواده، وسار نحو القلعة، وتبعه الجنود من خلفه دون اعتراض. وبهذه الطريقة بدأ الجنود في ترميم القلعة، وتحصينها وهم لا يشكون في أي شيء بفضل الإجراءات التي اتخذها الصدر الأعظم في هذا الصدد. وقد كُلِّف أمير أمراء الروملي "شمسي أحمد باشا" برفقة جنوده بفتح قلعة "بابوكسا"، فاستطاع الاستيلاء عليها في زمن قصير. وقبل ذلك بقليل تلقّي الجيش العثماني بشرى فتح الوزير الثاني "بيرتف (*Pertev*) باشا" قلعة "جوله (*Göle*)" (١ أيلول/سبتمبر) بالقرب من إقليم "أَزْدَلْ"، والتي كان قد صدر إليه تعليمات بالاستيلاء عليها. كما استطاع في الوقت نفسه بسط هيمنته على قلعة "يانوفا" وبعض القلاع الأخرى.

وفي الوقت الذي استطاع فيه "سُوكُولّو محمد باشا" شغل جنود الإنكشارية بشؤون قلعة "سيكتوار"، انتشر خبر بين صفوف الجيش يتحدث عن أن الأمير "سليم" وصل إسطنبول، ونُصِّب سلطانًا على رأس الدولة. وفي الواقع كان "سليم" قد غادر "كوتاهيا" إلى إسطنبول، ومنها توجه صوب بلجراد. وتثبت عريضة أُرسلت إلى الأمير صدق هذه الواقعة. وتضمنت هذه العريضة بعض الموضوعات كالإشارة إلى المجهود الكبير المبذول لأجل إخفاء نبأ وفاة السلطان سليمان، وبالرغم من ذلك فإن الوفد القادم من إسطنبول أشاع بين جنود الجيش خبر صعود الأمير "سليم" إلى عرش السلطنة خلفًا لأبيه، وأن أمر وفاة السلطان أُخفي من أجل الإبقاء على معنويات الجنود مرتفعة وعدم شعورهم بوهن أو ضعف أمام الأعداء، إضافة إلى التنويه بأنه من غير المناسب تحرك الجنود أولًا قبل وصول الأمير "سليم" إلى الجيش في "سيكتوار". وقد غادر "سليم" بلجراد مسرعًا صوب "سيكتوار"، إلا أنه عاد أدراجه إلى بلجراد وبدأ ينتظر بعدما تدخل "سُوكُولّو محمد باشا" من أجل عودته. وأرسل إليه هذا الأخير رسالة قال فيها:

"سيدي السلطان! إن طائفة جنود الإنكشارية ترغب- إذا سمحتم- في مكافأة جلوسكم على العرش كما هو المعتاد منذ زمان أجدادنا. ولم نُمنح مبلغ من المال يغطي مكافآتهم. ولا أعتقد أن قدومكم سيكون مناسبًا لاسيما مع احتمال رجوع أعداء الدين مجددًا. كما أن تأخير رحلتكم لما بعد انقضاء الموسم وحلول الشتاء سيكون متعسرًا. ولقد فُتحت مدينة بلجراد في أوائل حكم السلطان سليمان رحمه الله. والجنود مشغولون في الوقت الحالي بنشر الأمن بالمدينة وترميم قلعتها. ومن ثم سيمنح الجنود الإنكشارية رواتبهم مع مطلع شهر ربيع الآخر. وبعدها بثلاثة أيام ستُعلن خطة الرحيل، ثم نصل إليكم بعدها بعدة أيام."

إذ رأى أنه من المناسب أن ينتظر السلطان الجديد قليلًا في بلجراد.

لقد واصل "سُوكُولّو محمد باشا" تكتمه على نبأ وفاة السلطان حتى أثناء تحرك الجيش نحو بلجراد. وكان قد فات ٤٤ يومًا على وفاة السلطان عندما غادر الجيش مدينة "سيكتوار (*Zigetvar*)". واتخذ الصدر الأعظم بعض التدابير في الطريق للتظاهر بأن السلطان داخل العربة المخصصة له. فأجلس شخصًا يُدعى "حسن أغا البوسني" – وهو أحد أفراد الغرفة الخاصة بالقصر – داخل عربة السلطان، إذ كان يشبه السلطان كثيرًا. وكان هذا الشخص ذي بشرة بيضاء، وأنفه يشبه أنف الصقر، وقليل اللحية، وذي مزاج مريض، ويربط رقبته بلفافة، وكان يتصرف كالسلطان تمامًا بالنظر من داخل العربة يمنةً ويسرةً والتلويح بيده لتحية من حوله. وكان "سُوكُولّو محمد باشا" هو الآخر يقترب من العربة بين الفينة والأخرى، ويتصرف وكأنه يتلقى الأوامر من السلطان. ولما رأى الجنود هذا الوضع زالت كافة شكوكهم حول وفاة السلطان. ولما اقترب الجيش من بلجراد قال الصدر الأعظم في نفسه إنهم قد وصلوا إلى ديارهم، وبالتالي قرر الإعلان عن نبأ وفاة السلطان سليمان. وانفصلت العربة التي كانت تحمل جثمان السلطان عن موكب الجيش، ثم انتقل بعض حفاظ القرآن الكريم إلى جوارها بأمر من الصدر الأعظم، وبدؤوا في قراءة بعض السور مثل يس

والكهف وغيرهما. وبهذه الطريقة أدرك الجميع أن السلطان سليمان قد وافته المنية. وكان المؤرخ "مصطفى السلانيكي" من بين الحفاظ الستة الذين قرؤوا القرآن الكريم على روح السلطان. ويروي هذا المؤرخ أن جميع أفراد الجيش بلا استثناء بدأ في البكاء بحرقة لوفاة السلطان. ويستطرد السلانيكي في الحديث حول هذا الشأن بقوله:

" ... بدأ الناس في البكاء بحرقة شديدة على وفاة السلطان سليمان، ووصل بهم الأمر لدرجة أنهم توقفوا عن السير وأخذوا يصيحون قائلين: "يا سلطان سليمان!" وقال الوزراء إنه من الأولى متابعة السير، فالثلوج على وشك الهطول. ثم جاء الصدر الأعظم محمد باشا وقال لهم "أيها الأصدقاء! لماذا توقفتم عن السير، فلنمض في طريقنا، فهذا هو السلطان سليمان سلطان الإسلام الذي حكم لسنوات، لنعظّمه بالقرآن الكريم. فهو قد خرج في العديد من الغزوات، وفتح مدينة أونجوروس وضمها إلى حظيرة بلاد الإسلام، وأحسن إلينا جميعًا بفضله وعطاياه التي لا تحصى. فهل ما تفعلونه هو المقابل لكل ما فعله؟ لا يجب علينا أن نترك جسده المبارك هكذا. فها هو ابنه السلطان سليم ينتظركم منذ ١٧ يومًا في بلجراد. وكان السلطان سليمان رحمه الله قد أمر بمنحكم العطايا والمكافآت. فليقرأ الحفاظ القرآن الكريم ليكون لنا دواءً، ولنستكمل طريقنا. فالقرآن الكريم هو دوائنا، ولنسِرْ مع القرآن والدين والإيمان.

وقد قال الصدر الأعظم مقولته تلك وكان الفجر على وشك البزوغ، ووصلوا بعدها إلى مشارف وادي سيرم..."

وقد وصل الجيش العثماني إلى بلجراد، وصلّى صلاة الجنازة على السلطان أمام خيمة الأمير "سليم". وبعدها أُرسل النعش إلى إسطنبول، ولما وصل إلى هناك صلّى عليه للمرة الثالثة جمعٌ كبير من الناس (١٥ جمادى الأول ٩٧٤هـ – ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٦٦م). ولقد أظهر الشعب الحب والاحترام الذي كان يكنه للسلطان سليمان أثناء صلاة الجنازة عليه في إسطنبول؛ إذ تجمع حشد كبير من الناس منها ومن المدن المجاورة لها للوفاء بآخر واجباتهم تجاه

السلطان. ولم تهتز صورته أمام شعبه حتى في آخر أيام حياته بسبب وقائع إعدام ابنيه الأميرين "مصطفى" و"بايزيد" والصدرين الأعظمين "إبراهيم باشا" و"أحمد باشا" بتأثير من نساء جناح الحريم بالقصر، بحيث كانت هذه الأحداث قد هزّت كيان عامة الناس في وقت من الأوقات. حتى إن أحد المؤرخين العثمانيين يروي الصعاب التي عانى منها الشعب بسبب جو الفوضى الذي كانت تعيشه الدولة في القرن السابع عشر الميلادي، ويشير إلى أن الفقراء من الناس في ذلك الوقت كانوا يشتكون قلة حيلتهم فيستنجدون بالسلطان سليمان على الرغم من مرور نحو قرن على وفاته بقولهم:

> "كان الفقراء والمساكين يدعون بقولهم يا سليمان الغازي! ارفع رأسك المبارك وانظر إلى حال الفقراء الذين كنت تحميهم إبان حياتك."